الإطار القانونى لنقل التكنولوجيا

دكتور/ **جلال وفاء محمدين**
أستاذ م. القانون التجارى والبحرى
مدير كلية الحقوق الانجليزية
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

بحث مقدم إلى "ندوة التراخيص فى مجال الملكية الفكرية
وتسوية المنازعات الناشئة عنها"
٩ - ١٠ مارس ١٩٩٨

تحت رعاية مركز القاهرة الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى
ومنظمة الملكية الفكرية العالمية WIPO

فكرة المعرفة الفنية
والأساس القانوني لحمايتها

(دراسة في القانون الأمريكي)

دكتور
جلال وفاء محمدين
أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دار الجامعة الجديدة للنشر
٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة
الإسكندرية ت ٤٨٢٨٠٩٩

مقدمة

تحتل اليوم المعرفة الفنية Know - How مكانا هاما وبارزا بين موضوعات الملكية الصناعية، وذلك لما تثيره من مسائل شائكة ومعقدة سواء على الصعيد الوطنى فى الدول الصناعية الكبرى، أو على الصعيد الدولى وبمناسبة نقلها من تلك الدول إلى مثيلاتها من الدول النامية.

والحقيقة أن أغلبية الدراسات العربية قامت بمعالجة المشكلات المصاحبة للمعرفة الفنية من منظور العقد الدولى، أى فى إطار النقل الدولى للتكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية(١). وعالجت هذه الدراسات العديد من المسائل الهامة مثل القانون الواجب التطبيق على عقود نقل التكنولوجيا(٢)، وشروط هذه العقود(٣)، وأسلوب فض المنازعات التى قد

---

(١) ومن أبرز هذه الدراسات أنظر: الدكتور محسن شفيق، نقل التكنولوجيا من الناحية القانونية، كلية الحقوق - جامعة القاهرة - مركز البحوث والدراسات القانونية (١٩٨٤)؛ الدكتور حسام محمد عيسى، نقل التكنولوجيا، دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية، دار المستقبل العربى (١٩٨٧)؛ الدكتور سعيد يحيى، تنظيم نقل المعرفة التقنية بين مشروع التقنين الدولى ومشروع القانون المصرى، منشأة المعارف (الاسكندرية ١٩٨٦)؛ الدكتورة نصيرة بو جمعة سعدى، عقود نقل التكنولوجيا فى مجال التبادل الدولى، رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية (١٩٨٧)؛ الدكتور ماجد عبد الحميد عمار، عقد الترخيص الصناعى وأهميته للدول النامية - رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - (بدون سنة الطبع).

(٢) أنظر بصفة خاصة الدكتور يوسف عبد الهادى خليل الاكيابى النظام القانونى لعقود نقل التكنولوجيا فى مجال القانون الدولى الخاص (١٩٨٩)، وخاصة القسم الثانى من تلك المؤلف.

(٣) أنظر على وجه الخصوص الدكتورة سميحة القليوبى، تقييم شروط التعاقد والالتزام بالضمان فى عقود نقل التكنولوجيا، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٠٦ فى ص ص ٩٧ - ١١٧ (١٩٨٦). أنظر أيضا، الدكتور محسن شفيق، نقل التكنولوجيا .... الدراسة المشار اليها سابقا فى ص ص ٢٦ - ٣٥.

تنشأ عنها (٤).

ولا يثور لدينا أدنى شك فى جدوى هذه الدراسات من الناحيتين النظرية والعملية، وخاصة بالنسبة للدول النامية. على أن القليل من الدراسات قد توجهت إلى معالجة المشكلات القانونية للمعرفة الفنية فى إطار النظم الوطنية في الدول الصناعية الكبرى (٥). ولا جدل أيضا فى أهمية هذه الدراسات. ولا تستمد هذه الدراسات الأخيرة أهميتها فقط من كونها مجالا خصبا للمقارنة النظرية بين النظم القانونية المختلفة، وإنما أيضا لأنها من الناحية العملية تساعدنا على فهم طريقة التفكير والأسلوب الذى ينتهجه المشروع المالك للمعارف التكنولوجية عند التفاوض، ثم التعاقد على نقلها إلى الدول النامية، ومن بينها مصر. ذلك أننا لا ينبغى أن نغفل أن المشروع مالك التكنولوجيا، فى الدول الصناعية الكبرى، عادة ما يكون متأثرا – حتى وهو يتعاقد على نقل التكنولوجيا خارج الحدود الاقليمية – بالأفكار الوطنية السائدة فى نظامه القانونى، بل

(٤) أنظر الدكتور محسن شفيق، نقل التكنولوجيا ....، الدراسة المشار إليها سابقا، فى ص ص ١٠٠ – ١٠٢ وأنظر أيضا الدكتور ماجد عمار، عقد الترخيص الصناعى ....الدراسة المشار إليها سابقا، وبصفة خاصة فى ص ص ١٩٩ – ٢٨٥؛ الدكتور سعيد يحيى، تنظيم نقل المعرفة الفنية .... البحث المشار إليه سابقا فى ص ص ١١١ – ١٢٩؛ الدكتورة نصيرة بو جمعة سعدى، عقود نقل التكنولوجيا ... الرسالة المشار إليها سابقا، فى ص ص ٣٨٧ – ٤٠٩.

(٥) على أنه من الدراسات القليلة والقيّمة فى هذا الخصوص مؤلف الدكتور حسام عيسى، نقل التكنولوجيا، دراسة فى الآليات القانونية ... المشار إليه سابقا، حيث قام المؤلف بمعالجة جانب من مشكلات المعرفة الفنية فى القوانين المقارنة لبعض الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وفرنسا، وانجلترا وألمانيا. أنظر مؤلف الدكتور حسام عيسى، نقل التكنولوجيا ... المشار إليه، ص ص ٢٠٧ – ٢٧٩.

إنه يحاول بطريقة أو بأخرى فرض هذه الأفكار على المشروع المتلقى لهذه المعارف التكنولوجية.

ومن ثم فلقد رأينا أن نتوجه فى دراستنا للمعرفة الفنية إلى أحد القوانين الداخلية؛ وأخترنا لذلك القانون الأمريكى. فدراسة المعرفة الفنية فى القانون الأمريكى لها مغزى هام. إذ أن الأفكار والمشكلات القانونية للمعرفة الفنية ظهرت أول ما ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية، فأخذ الفقه بدعم من القضاء فى تطوير نظرية عامة لحمايتها (٦)، وذلك من خلال ما يعرف بقانون الأسرار التجارية Law of Trade Secrets (٧). فأصبحت هناك معالجات فقهية عديدة، وتطبيقات قضائية لا حصر لها فى هذا المجال، كما استقرت مصطلحات هذا الفرع الجديد من فروع القانون، لدرجة أن اصطلاح Know - How بات يستخدم، فى الكثير من الأحيان، حتى فى خارج الولايات المتحدة دون ترجمته(٨).

(٦) أنظر بصفة خاصة:
Francois Dessemontet, The Legal Protection of Know - How in the United States of America, Second edition (Geneva 1976).
وبصفة خاصة فى ص ص ١١ – ١٢.

(٧) ومن أهم المؤلفات الأمريكية حول قانون الأسرار التجارية مؤلف:
Roger M. Milgrim, Trade Secrets (Matthew Bender, New York 1981).
وظهرت أول طبعة من هذا المؤلف القيّم فى عام ١٩٦٧. وهو يتكون من جزأين.

(٨) ومن المؤلفات الفرنسية التى تستخدم اصطلاح Know - How أنظر:
F. Magnin, Know - How et propriete industrielle (1974).

مشار إليه فى:
Francois Dessemontet, The Legal Protection of know - How ....

وتزداد أهمية دراسة المعرفة الفنية إذا ما علمنا أن نظام براءات الاختراع لم يسعى فى أصله فى الآونة الأخيرة (٩). فالحصول على براءة اختراع يقتضى من المخترع أو من المشروع الحائز للاختراع الكشف عنه للمجتمع فى مقابل الحصول على حق استئثارى لاستغلاله لفترة محددة، يصبح بعدها من حق أى مشتغل بالفن الصناعى استخدام الاختراع واستغلاله. ولما كان نظام براءات الاختراع لا يضفى على المخترع إلا حماية مؤقتة، (١٠) بحيث تندثر هيمنته على اختراعه بعد انقضاء مدة البراءة، فلا غرو أن تسعى المشروعات، وبالذات فى الدول الصناعية الكبرى إلى الاحتفاظ بما لديها من اختراعات ومعارف فنية فى طى الكتمان من أجل استغلالها لأطول فترة ممكنة، وذلك خارج التنظيم القانونى لبراءات

(٩) أنظر فى هذه الفكرة فى الفقه المصرى: الدكتور حسام عيسى، نقل التكنولوجيا ... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ١١٠ - ١١١. ولقد ذهب البعض إلى أن نظام براءات الاختراع يفضل من الناحية الاقتصادية نظام المعرفة الفنية لأنه يكشف للمجتمع عن أسرار التكنولوجيا فيزيد من دفع عجلة التقدم الفنى والتكنولوجى. بينما ذهب البعض إلى انتقاد نظام براءة الاختراع على أساس أنها تعطى المخترع احتكارا من شأنه أن يكون من سلطاته المطلقة فرض شروط الترخيص مما قد يؤدى إلى ارتفاع نفقات التكنولوجيا. كما ذهب البعض إلى أن نظام المعرفة الفنية، على العكس، قد يؤدى إلى التقدم العلمى، لأن المنافسين الآخرين سوف يبذلون قصارى جهدهم للكشف عن سر التكنولوجيا غير المبررة، مما يؤدى إلى إذاعة سر الاختراع دون وجود أى احتكار كالذى تخوله البراءة.
أنظر فى مناقشة هذه الحجج:
Francois Dessemontet, The Legal Protection of Know-How ....
المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ١١١ - ١١٣.

(١٠) ومدة البراءة فى القانون الأمريكى هى سبعة عشر عاما. أنظر:
Milgrim, Trade Secrets .... المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الثانى، الفصل الثامن، فى ص ٣١.
وفى القانون المصرى، فإن مدة الإحتكار التى تخولها براءة الاختراع هى خمسة عشر عاما أنظر: الدكتور محمد حسنى عباس، الملكية الصناعية والمحل التجارى، الطبعة الثانية (١٩٧١) فى ص ١٤٠. ويلاحظ أن المدة تبدأ من

الاختراع. وبهذا الاسلوب تتمكن هذه المشروعات من ممارسة نوع من الاستئثار الفعلى على ما تحوزه من عناصر ومعارف تكنولوجية طالما استطاعت الحفاظ على سريتها (١١).

فالسرية إذا هى عصب حماية المعرفة الفنية. فإذا فقدت المعرفة الفنية ما تتميز به من سرية زالت عنها ما كانت تتمتع به من حماية، إذ لا يستطيع حائزها الأول، بعدئذ، منع أى شخص من استغلالها أو استعمالها (١٢).

ولما كان المشروع المالك للمعرفة الفنية يسعى إلى استثمارها باعتبارها عنصرا هاما من عناصر المشروع الرأسمالى، فإنه عادة ما يدخل فى علاقات متعددة قد تتعرض فيها السرية التى تتميز بها المعرفة

(١١) أنظر فى هذا المعنى الدكتور سعيد يحيى، تنظيم نقل المعرفة الفنية .....، المرجع المشار إليه سابقا فى ص ١١ - ١٣؛ أيضا أنظر الدكتور حسام عيسى، نقل التكنولوجيا ...، المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ص ١١٠ - ١١١. وأنظر فى الفقه الأمريكى: Milgrim, Trade Secrets، المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الثانى، فى الفصل رقم ٨ فى ص ص ٤ - ٥.
أنظر فى معنى قريب الدكتورة سميحة القليوبى، تقييم شروط التعاقد، والالتزام بالضمان، المقالة المشار إليها سابقا، فى ص ١٠٧ حيث تشير إلى انتشار نقل التكنولوجيا غير المشمولة ببراءة اختراع إذ تمثل التكنولوجيا الحاصلة على براءة اختراع نسبة تتراوح فقط من ٢٪ إلى ٥٪ بالنسبة للمعرفة الفنية فى عقود نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية".

(١٢) أنظر:
Milgrim, Trade Secrets .... ، المرجع المشار إليه سابقا (الجزء الأول) الفصل الثانى، فى ص ص ٣٥ - ٣٦. وأنظر بصفة خاصة فى الوسائل الداخلية التى يتخذها المشروع المالك للمعرفة الفنية للحفاظ على السرية:
Tom Arnold, Internal Security Measures for Protection of confidential Information.
والبحث المشار إليه منشور بأكمله فى:
Daniel H. Kane, Trade Secrets Tody (Practising Law Insitute 1971).

الفنيه للإفشاء. ومن ثم فغالبا ما يتم تضمين العقود التى يكون محورها المعرفة الفنية شروطا صريحة، تلزم متلقى التكنولوجيا أو من يتصل علمه بها، بالحفاظ على سريتها. وعادة ما يتضمن الشرط الصريح نطاق السرية من حيث الموضوع، أى تلك المعارف التكنولوجية التى يتعين على المتلقى أن يحفظها فى طى الكتمان؛ كذلك يتضمن هذا الشرط تحديدا لنطاقه من حيث الأطراف والمدة، أى الأشخاص الذين يسمح لهم بالإطلاع على الأسرار التكنولوجية وأيضا المدة التى يتعين خلالها الحفاظ على السرية (١٣). فإذا لم يحترم متلقى المعرفة الفنية الشرط الصريح المنصوص عليه فى العقد، فلا جدل أن مالك هذه التكنولوجيا سيبادر إلى الالتجاء إلى القضاء لإستصدار حكم يلزم الطرف المتلقى بإحترام تعهداته بالالتزام بالكتمان، أو التعويض إن كان قد حصل بالفعل إفشاء للأسرار التكنولوجية. فالعقد إذا هو أساس الحماية القانونية للمعرفة الفنية عند وجود شرط صريح يلزم المتلقى لها بالحفاظ على السرية.

ولكن تثور مشكلة حماية المعرفة الفنية عندما يخلو العقد من نص أو شرط صريح يلزم المتلقى بالحفاظ على السرية. كذلك تثور مشكلة حماية المعرفة الفنية خارج نطاق العقد، أى فى الأحوال التى لا تتوافر فيها مقومات العقد بين مالك المعرفة الفنية والشخص الذى اتصل علمه بها، ومثال ذلك حالة فشل المفاوضات فى عقد الترخيص باستغلال المعرفة الفنية، أو فشل المفاوضات المؤدية الى بيعها ... الخ. ففى هذه الأحوال يصعب القول بأن العقد يمثل الأساس القانونى للحماية؛ إذ لا يوجد عقد

(١٣) أنظر فى مشكلات الحماية التعاقدية للمعرفة الفنية: Milgrim, Trade Secrets المشار إليه سابقا، فى (الجزء الأول)، الفصل الثالث، فى ص ص ٢ - ٩٩.

بالمعنى الفنى الدقيق، بينما اضطر مالك المعرفة الفنية إلى إطلاع الطرف الأخر على بعض الجوانب السرية للتكنولوجيا التى بحوزته، ترغيبا فى اتمام الصفقة. هنا يكون من غير الإنصاف ترك مالك المعرفة الفنية دون ما أساس قانونى لحماية ما تسرب من أسرار تكنولوجية أثناء فترة المفاوضات.

ولقد أخذ القضاء الأمريكى، يؤازره فى ذلك الفقه، فى بسط الحماية القانونية على المعرفة الفنية معتمدا فى هذا على بعض الأفكار فى قانون العقد فى الشريعة الانجلوسكسونية والتى تسمح له بمد الحماية القانونية حتى ولو لم يكن هناك اتفاق صريح يلزم الشخص الذى اتصل علمه بالأسرار التكنولوجية بالحفاظ على سريتها. بل لقد لجأ القضاء الأمريكى إلى حماية المعرفة الفنية حتى خارج نطاق العقد، وتأسيس هذه الحماية على بعض الأفكار المتعلقة بنظرية المسئولية التقصيرية Tort Law. ولقد صاغ كل من القضاء والفقه الأمريكى هذين الأسلوبين فى الحماية فى شكل نظرية تعرف الآن، فى محيط قانون الأسرار التجارية الأمريكى، بنظرية علاقة الثقة (١٤)

(١٤) أنظر فى عرض هذه النظرية والدفاع عنها المؤلف القيم للأستاذ Turner، وهو فى الواقع أول محاولة جادة لإرساء نظرية متكاملة للأسرار التجارية فى كل من القانونين الانجليزى والأمريكى، أنظر:

Amedee Turner, The Law of Trade Secrets (Sweet & Maxwell, London 1962).

أنظر على وجه الخصوص الجزء الرابع من كتاب الاستاذ Turner، فى ص ص ٢٦٥ - ٣٦٠.

ومن الجدير بالذكر أن نظرية علاقة الثقة قد تبناها كل من القضاء والفقه الأمريكى، وبصفة خاصة أنظر الحكم الصادر فى قضية:

B.I. du Pont de Nemrours Powder Co. V. Masland, 37 Supreme Court 575 (1917)

وأنظر أيضا فى الفقه الأمريكى:

The Confidential Relationship Theory. بل لقد مد القضاء الأمريكى الحماية الواجبة للمعرفة الفنية، فى بعض الأحوال، دون فحص للعلاقة الفعلية للأطراف (مالك المعرفة الفنية والمتلقى لها) إلا فى اللحظة أو فى الوقت الذى حصل فيه إفشاء للسرية؛ ويكون ذلك فى الحالة التى يحقق فيها المتلقى للمعرفة الفنية إثراء على حساب مالكها Unjust Enrichement.

ومن ثم فإن حماية المعرفة الفنية فى القضاء الأمريكى تعتمد على وجود علاقة ثقة معينة، أيا كان الأساس الذى ترتكز عليه هذه العلاقة، وسواء كان هذا الأساس منبثقا عن الأفكار العقدية أو المسئولية التقصيرية أو الإثراء بلاسبب. على أنه يمكن مع ذلك حماية المعرفة الفنية حتى خارج نطاق علاقات الثقة. فالمعرفة الفنية Know - How تعتبر، حسب السائد فى القانون الأمريكى، حقا من حقوق الملكية Property right ، وفقا للمفهوم الفنى لهذا الإصطلاح (١٥). ومن ثم فإن الاستيلاء عليها، حتى فى حالة

= وبصفة خاصة فى الفصل الخامس، فى ص ص ٨٣ - ٩٠، والذى يعالج فيه المؤلف الصور المختلفة لعلاقات الثقة والتى سنشير إليها فيما بعد خلال دراستنا. وأنظر أيضا:

Don Weisner & Antia Gava, Stealing Trade Secrets Ethically, Vol. 47 Maryland Law Review 1076 - 1129 (1988).

وبصفة خاصة فى ص ص ١١٠٥ - ١١١٩. وأنظر فى تطبيق نظرية علاقة الثقة فى بعض الولايات الأمريكية:

Peter C. Quittneyer, Trade Secrets and Confidential Information under Georgia Law, Vol. 19 Georgia Law Review 544 - 623 (1985).

وبصفة خاصة فى ص ص ٦٦٩ - ٦٧٠.

وأنظر أيضا:

Note, The "Genetic Message" from the Cornfields of IOWA: Expanding the Law of Trade Secrets; Vol. 38 Drake Law review 631 - 654 (1988 -89).

وبصفة خاصة فى ص ص ٦٣٧ - ٦٣٩.

(١٥) Milgrim, Trade Secrets، المشار إليه سابقا فى

غياب علاقة من علاقات الثقة، يعتبر استيلاء غير مشروع لحق من حقوق الملكية misappropriation ، فيكون لصاحبه الدفاع عنه واسترداده، أو طلب التعويض، أو كليهما معا، وذلك كما فى حالة الحصول على المعرفة الفنية بطريق الغش Fraud أو فى حالات التجسس الصناعى Industrial Espinoage (١٦)، وهى حالات قد تثير فى نفس الوقت الحماية الجنائية (١٧). على أنه باستثناء حالات الاستيلاء غير المشروع على المعرفة الفنية، فإن نظرية علاقات الثقة تبقى هى الأساس لحماية المعرفة الفنية، ويكون فى نفس الوقت على طالب الحماية اثبات ملكيته للمعرفة الفنية، فملكية المعرفة الفنية، حتى فى الأحوال، التى تتوافر فيها علاقة الثقة، وإن كانت لا تشكل الأساس القانونى للحماية، إلا أنها على الأقل تعتبر بمثابة الطبيعة القانونية للحق المطلوب حمايته. وعليه، فإن طالب حماية المعرفة الفنية يتوجب عليه إبراز ملكيته عليها بجانب الاستناد إلى علاقة معينة من علاقات الثقة، والتى تبرر هذه الحماية.

= المؤلف الإشارات العديدة إلى القضاء الأمريكى بصدد موقفه من فكرة ملكية المعرفة الفنية، راجع فى ذلك هامش (١) من نفس الفصل. وأنظر أيضا:
..... Ellis, Trade Secrets المؤلف المشار إليه سابقا فى ص ص ١٠ - ١٣.
وأنظر أيضا:
Melvin Jager, Trade Secrets Law Handbook (1984).
وبصفة خاصة فى ص ص ٥٦ - ٦١.

(١٦) أنظر فى الجاسوسية الصناعية، مؤلف: Milgrim, Trade Secrets المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الخامس، فى ص ص ٢٠ - ٢٥، والإشارات للعديد من المقالات فى هذا الموضوع فى هامش (٢) من ذات الفصل.

(١٧) أنظر مقالة:
Micheal A. Epstein, Criminal Liability for the Misappropriation of Trade Secrets.
هذه المقالة منشورة بأكملها فى الملحق رقم B-5 فى الجزء الثانى من مؤلف:
Milgrim, Trade Secrets، المشار إليه سابقا فى

وسنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز مفهوم نظرية علاقات الثقة كأساس لحماية المعرفة الفنية فى القانون الأمريكى، وذلك من خلال بيان الأسس الفنية التى تقوم عليها هذه النظرية وأهم تطبيقاتها القضائية، وذلك فى إطار قانون الأسرار التجارية. على أنه قبل البدء فى شرح أبعاد نظرية علاقات الثقة، فإنه يتعين بيان مضمون المعرفة الفنية والطبيعة القانونية لها باعتبارها حقا من حقوق الملكية فى القانون الأمريكى.

تقسيم: وعليه يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول : مضمون المعرفة الفنية وطبيعتها القانونية فى القانون الأمريكى.

المبحث الثانى : الأساس القانونى لحماية المعرفة الفنية فى القانون الأمريكى (نظرية علاقة الثقة).

المبحث الأول
مضمون المعرفة الفنية وطبيعتها القانونية فى القانون الأمريكى

تمهيد:

بدأ استخدام اصطلاح المعرفة الفنية فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما يذكر الأستاذ Eckstrom، فى عام ١٩١٦(١٨). ولقد أحدث استعمال هذا الاصطلاح نوعا من البلبلة فى المحاكم الأمريكية، حيث تضاربت الأحكام فى تعريفه وتحديد مضمونه.

ولقد ارتبط مفهوم المعرفة الفنية فى بادئ الأمر بمجموع المهارات التى يحوزها شخص ما فى مجال معين، والتى تمكنه من إتقان عمله. فهى من هذا المنظور تشير إلى القدرة الشخصية على إنجاز عمل ما (١٩). على أن هذا المفهوم كان يخلط بين ما قد يمتلكه الفرد من مهارات شخصية Personal skills ، وبين تلك المعارف الموضوعية Objective

---

(١٨) انظر:

Eckstrom, Licensing in domestic and foncign Operations (1964).

فى ص ١٠٧، كما هو مشار إليه فى:

Francois Dessmontet, The Legal Protection of Know - How ....

المشار إليه سابقا فى ص ١٥، وهامش (١٦).

(١٩) انظر فى عرض ومناقشة هذه المسألة:

Thomas J. Collin, Determining Whether Information is Trade Secret Under OHIO Law, Vol. 19 Toledo Law Review 543 - 601 (1988).

وبصفة خاصة فى ص ص ٥٩٢ - ٦٠٠. وانظر أيضا فى مناقشة هذه المسألة:

Turner, The Law of Trade Secrets المشار إليه سابقا، فى ص ص ١٦٠ -

Knowledge ؛ هذه الأخيرة قد تشمل المعرفة التقنية technical knowledge على حد رأى البعض، وقد تشمل أيضا فى رأى البعض الآخر المعلومات والمعارف التجارية trade information ، كما يذهب البعض إلى أن اصطلاح المعرفة الفنية يغطى كل الطرق الصناعية سواء كانت مشمولة ببراءة اختراع، أو قابلة للبراءة، أو من غير الممكن الحصول على براءة اختراع عليها، وإن كانت الأغلبية ترى أن المعرفة الفنية لا يمكن أن تشمل الابتكارات المغطاة ببراءة اختراع بالنظر إلى فقدانها شرط السرية (٢٠).

وعلى أى الأحوال، فإن الفقه الأمريكى، فى أغلبه يذهب إلى المماثلة بين مفهوم المعرفة الفنية، وبين مفهوم الأسرار التجارية والصناعية Trade and Industrial Secrets (٢١). كما حدد كل من الفقه والقضاء خصائص معينة يتعين توفرها فى محتوى المعرفة الفنية حتى يمكن حمايتها؛ فلابد أن تكون لهذه المعرفة قيمة معينة، ونوع من الجدة، وأخيرا، وفوق كل اعتبار، لابد أن تحاط هذه المعرفة بالسرية. بل إن الفقه، وكذلك القضاء الأمريكى يذهبان إلى أن المعرفة الفنية بإعتبارها شكلا من أشكال الأسرار التجارية والصناعية تشكل فى نفس الوقت محلا لحق الملكية. والمراد بملكية المعرفة الفنية، أن لمالكها ممارسة كل

(٢٠) أنظر فى عرض هذه الآراء:
Francois Dessmontet, The Legal Protection of Know - How in the United States .....
المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٤٩ - ٦٠.
(٢١) أنظر المرجع السابق فى ص ص ٢٩ - ٣٢.

الصلاحيات عليها كما لو كان يمارس حقا عينيا، وهو ما يمكنه من استغلالها واستعمالها ومنع الآخرين من ذلك.

وفيما يلى نقوم بدراسة مضمون المعرفة الفنية فى الفقه والقضاء الأمريكى، وذلك فى مطلب أول، والطبيعة القانونية للحق على المعرفة الفنية، وذلك فى مطلب ثان.

تقسيم:

المطلب الأول : مضمون المعرفة الفنية فى القانون الأمريكى.

المطلب الثانى : الطبيعة القانونية للمعرفة الفنية فى القانون الأمريكى.

المطلب الأول

مضمون المعرفة الفنية فى القانون الأمريكى

١ - ارتباط تعريف المعرفة الفنية بفكرة الأسرار التجارية:

يذهب الفقه الغالب فى الولايات المتحدة إلى المماثلة بين المعرفة الفنية وما يعرف هناك بالسر التجارى Trade Secret.

والواقع أنه لا يوجد تعريف محدد للسر التجارى، (٢٢) إذ أن حماية الأسرار التجارية بإعتبارها أحد عناصر المشروع الرأسمالى تخضع لمحاكم العدالة equity courts (٢٣)، حيث أنه لا يوجد قانون فيدرالى يحكم هذا الموضوع (٢٤). ومع ذلك فلقد جاءت مدونة المسئولية (٢٥) Restatement

---

(٢٢) وفى صعوبة تعريف السر التجارى: أنظر Dessmontet المرجع السابق فى ص ص ٢٠ - ٤٨.

(٢٣) محاكم العدالة equity courts هى "دوائر قضائية عليا ذات ولاية خاصة تخولها تطبيق القانون على أساس العدالة الطبيعية والانصاف المنطلق من القيود والشكليات، واتباع لجراءات استثنائية خاصة".
أنظر: Faruqi's Law Dictionary, thir edition Beirut (1991)

(٢٤) ويلاحظ أنه على الرغم من صدور قانون موحد للأسرار التجارية Uniform Trade Secret Act، كما سنذكر لاحقا، إلا أن هذا القانون ليس فيدراليا.
أنظر فى ذلك:
Michael Epstein, Modern Intellectual Property (Second edition 1989), Supplement (1990).
فى ص ص ٥ - ٦. ومن الجدير بالذكر أن بعض الولايات الأمريكية أصدرت قوانين خاصة بها تعالج مسائل الأسرار التجارية، أنظر فى ذلك على سبيل المثال:
Joseph E. Root & Guy M. Blynn, Abandonment of Common Law Principles: The North Carolina Trade Secrets Protection Act, Vol. 18 Wake Law Review, no. 5, 823 - 855 (1982).
وأنظر أيضا:
Gerald B. Buechler, Jr. Revealing Nebraska's Trade Secret Act, Vol 23 Creighton Law Review, 323 - 347 (1990).

of Torts بتعريف للسر التجارى وذلك بقولها "إن السر التجارى يجوز أن يتكون من أى تركيبة، نموذج، آلة، أو مجموعة من المعلومات، والتى تستخدم فى أعمال شخص ما، والتى تمكنه من الحصول على ميزات معينة فى مواجهة منافسيه، الذين لا يعلمون بها، أو لا يمكنهم استخدامها" (٢٦).

وأول ما نلاحظه أن المدونة قد قامت بتعريف الأسرار التجارية بطريق التعداد المحدد. ومن ثم فلا يصلح كسر تجارى إلا التركيبات الكيميائية، والنماذج، والآلات. صحيح إن المدونة تتكلم عن المعلومات التجارية، ومن أمثلتها قوائم العملاء Customers' Lists (٢٧)، وما يشابها من معلومات وأسرار متعلقة بالتجارة، إلا أنها أغفلت نوعا هاما وبارزا من المعلومات، ألا وهى المعلومات التقنية أو الفنية technical information ، والتى تدخل بلا جدل فى عداد المعرفة الفنية.

---

(٢٥) ومن الجدير بالذكر أن المدونة Restatement ليست قانونا بالمعنى الفنى، وإنما هى تجميع للمبادئ القضائية والفقهية موضوعات مختلفة من موضوعات القانون كالعقود والملكية والمسئولية وغيرها. وهى بصفة عامة لها حترام كبير. أنظر فى معنى قريب:
Dessemontet, The Legal Protection of Know - How ....
المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٢٤ - هامش (٢٩).

(٢٦) أنظر مدونة المسئولية:
Restatement of torts 757 (b) (1949)
كما هو مشار إليها فى:
Michael Epstein, Modern Intellectual Property .....
المشار إليه سابقا فى ص ص ٢ - ٣.

(٢٧) أنظر فى مناقشة مدى اعتبار قوائم العملاء داخلة فى الأسرار التجارية:
Russell W. Adams, Customer Lists as Trade Secrets under Alabama's New

والواقع إن هذا التعريف للأسرار التجارية، والذى جاءت به المدونة، قد أصبح تعريفا باليا، بالنظر لقصوره الشديد عن ملاحقة الأفكار الحديثة فى مجال الملكية الصناعية فى القانون الأمريكى، إذ أن تعريف المدونة قد تم وضعه فى عام ١٩٣٩. ولقد تلافت الأحكام القضائية، وكذلك الفقه هذا القصور، حيث حصل توسع كبير فى تعريف الأسرار التجارية لكى تستوعب الظواهر الحديثة التى لم تكن معروفة وقت وضع المدونة، مثل حماية البرامج الخاصة بالحاسب الآلى والمعارف التكنولوجية الإدارية والتنظيمية التى يتم تطويرها من خلال البحث المنظم فى إطار مشروع ما (٢٨).

ومع ذلك فلقد اعتنقت الكثير من الأحكام الأمريكية، سواء تلك التى صدرت على المستوى الفيدرالى، أو على مستوى محاكم الولايات نفس التعريف الذى جاءت به المدونة، أو على الأقل تبنت تعريفات قريبة منه. ومن ذلك الحكم الشهير الصادر فى قضية Colgate، والذى أصدرته الدائرة الرابعة للمحاكم الفيدرالية فى عام ١٩٥٦ (٢٩)، حيث جاء فيه أن "السر التجارى - يجوز أن يكون فى شكل تركيبة، آلة، أو مجموعة من المعلومات التى يستخدمها شخص ما فى أعماله، والتى تكفل له الحصول على ميزة معينة فى مواجهة منافسيه، الذين قد لا يعلمون بها أو على الأقل لا يقومون باستخدامها. فهو (أى السر التجارى) يجوز أن يكون فى شكل مركب كيماوى معين، أو طريقة تصنيع كمعالجة أو حفظ المواد، أو نموذج

(٢٨) أنظر فى هذا المعنى:

Dessemontet, The Legal Protection of Know - How ....

المشار إليه سابقا فى ص ص ٢٣ - ٢٤.

(٢٩) أنظر:

لماكينة أو آلة، أو قائمة للعملاء" (٣٠). ومن ثم فإن الأسرار التجارية هى التى ترتبط أساسا بكيفية انتاج السلع، سواء تعلق الأمر بالآلات والطرق التى تستخدم فى صناعتها، أو الأمور غير التقنية مثل قوائم العملاء، فى تحديد الأسعار، طرق حفظ الدفاتر التجارية والمعلومات التى الموجودة فيها ..... الخ. ولعل أوضح حكم أخذ بالتفسير الواسع لمعنى السر التجارى هو الحكم الصادر فى قضية Smith V. Dravo، حيث قررت المحكمة "أن أى نوع من المعرفة أو المعلومات تستخدم فى تسيير الأعمال يمكن اعتبارها سرا تجاريا" (٣١). كما حددت المحكمة العليا الأمريكية Supreme Court تعريفا للسر التجارى لا يخرج عن التعريف الذى ورد فى المدونة (٣٢).

وأخيرا، فلقد أثمرت الجهود التى قامت بها جمعية توحيد قوانين الولايات عن إصدار قانون موحد للأسرار التجارية Uniform Trade Secret Law، وذلك فى عام ١٩٧٩، والذى تم تعديله فى عام ١٩٨٥(٣٣).

(٣٠) الحكم السابق، فى ص ٨٦٤.

(٣١) أنظر:

Smith v. Dravo Corp. 230 F. 2d 369 (7th Circuit 1953).

وبصفة خاصة فى ص ٣٧٣، من ذات الحكم.

(٣٢) أنظر على سبيل المثال الحكم الحديث الصادر من المحكمة العليا الأمريكية فى هذا الخصوص، وهو حكم:

Aronson v. Quick Point Pencil Co., 440 U.S. 257 (1979).

وبالذات فى ص ٢٦٦، حيث قالت المحكمة أن:

"The most commonly accepted definition of trade secrets is restricted to confidential information which is not disclosed in the normal process of exploitation".

(٣٣) أنظر فى ذلك:

Michael Bouchen, Modern Intellectual Property ..... (supplement 1990).

ولقد كان هدف هذا القانون هو محاولة توحيد بعض المسائل المتعلقة بالأسرار التجارية فى الولايات المختلفة. على أن هذا القانون ليس قانونا فيدراليا، وإنما هو تجميع لمبادئ الشريعة العامة Common Law Principles ، ومن ثم فسريانه أمر اختيارى لكل ولاية على حدة (٣٤).

ولقد ذكرت المادة الرابعة من الفصل الأول من القانون الموحد تعريفا محددا للسر التجارى، "فالسر التجارى يعنى المعلومات بما تشمله من تركيبات ونماذج، توليفة معلومات، برامج، آلة، أسلوب، تقنية، وسيلة والتى:

١ - تكون لها قيمة اقتصادية حالة أو ممكنة، وذلك طالما لم تكن معروفة إلا لدى هؤلاء الأشخاص الذين يحصلون على قيمتها الاقتصادية من خلال علمهم واستخدامهم لها، وطالما لم يكن من الممكن للآخرين

(٣٤) أنظر النص الكامل لقانون الأسرار التجارية الموحد (لعام ١٩٧٩)، والتعليق عليه موجود فى الملحق رقم (A) من الجزء الثانى فى مؤلف: Milgrim, Trade Secrets .. المشار إليه سابقا.

(٣٤) وعدد الولايات التى تبنت هذا القانون حتى عام ١٩٩٠ هى تسع وعشرين ولاية، بالاضافة إلى مقاطعة كولومبيا.

أنظر: Michael Epstien: Modern Intellectual Property ، المشار إليه سابقا فى ص ٥. وأنظر بصفة خاصة فى موضوع قانون الأسرار التجارية الموحد:

Ramon A. Klitzke, The uniform Trade Secret Act, Vol. 64 Marquette Law Review, 24 - 277 (1980).

أيضا:

Thomas Dean Helmholdt, The Uniform Trade Secrets Acts: The Impact its Adoption would Have on Michigan's Common - Law Protection on Trade Secrets and Proposed Modifications for Legislative Consideration, Vol 63

لاكتشافها أو الحصول عليها بوسائل مشروعة؛ و(٢) أن تحاط هذه المعلومات بوسائل معقولة، طبقا للظروف، للحفاظ على سريتها"(٣٥).

ويتضح أن تعريف الأسرار التجارية أصبح تعريفا واسعا فى ظل القانون الموحد. فلقد أضاف التعريف الجديد بعض الأمور التى لم تكن موجودة فى تعريف مدونة المسئولية؛ ومن تلك الإضافات: الأسلوب method ، والبرنامج Program ، والتقنية technique (٣٦). وهى إضافات جاءت بصفة خاصة لتشمل فكرة المعرفة الفنية Know - How.

كما يلاحظ أن هذا التعريف يستوجب أن تكون للأسرار التجارية قيمة اقتصادية معينة، بحيث تعطى لصاحبها ميزة خاصة فى مواجهة المنافسين، وهذا يقتضى ألا يكون السر التجارى معروفا أو مستخدما من الكافة، ولا يقصد بالكافة هنا جمهور الناس فى مجتمع ما، وإنما يقصد بذلك رجال الفن الصناعى فى مجال محدد، ومثال ذلك أن وسيلة معينة تستخدم لإعادة تشكيل معدن ما قد تكون مجهولة أو غير شائعة بين الجمهور، ومع ذلك فهى مألوفة لرجال الصناعة، ومن ثم لا تصلح هذه الوسيلة كموضوع لسر تجارى يمكن شموله بالحماية (٣٧).

(٣٥) أنظر المادة الرابعة من الفصل الأول من قانون الأسرار التجارية الموحد السابق الإشارة إليه.

(٣٦) أنظر:

Trade Secret Law Handbook (1984) ص ١٤ فى ص

وأخيرا، فإن تعريف السر التجارى فى القانون الموحد لا يقتصر فقط على المعارف التى تتضمن عنصرا إيجابيا، بل يتسع ليشمل أيضا المعارف السلبية، ومثل الأخيرة تلك المعلومات التى تعتبر خلاصة بحث طويل وجاد والتى تثبت أن وسيلة أو طريقة معينة لا يمكن أن تحقق النتائج المنشودة؛ فهذه المعلومات تعتبر من الأسرار التجارية حيث أن لها قيمة تجارية أو اقتصادية معينة يمكن من خلالها فيما بعد توفير الوقت والجهد وذلك باستبعاد هذه الوسيلة من النطاق البحثى لعدم جدواها (٣٨). ويعد هذا حكما جديدا يخالف ما كان مستقرا فى القضاء الأمريكى من "أن السر التجارى الذى يمكن حمايته يتعين أن يكون ايجابيا لا سلبيا؛ بمعنى، أن العدالة، لا تحمى المعلومات المتعلقة بالأخطاء التى يمكن تجنبها" (٣٩).

وتذهب الأغلبية الساحقة فى فقه الملكية الصناعية فى الولايات المتحدة إلى المماثلة التامة بين مفهوم ومضمون الأسرار التجارية والمعرفة الفنية. فالمعرفة الفنية Know - How ما هى إلا سر تجارى Trade Secret (٤٠). بل إن هذين الاصطلاحين يستخدمان فى الكثير من الأحكام

(٣٨) المرجع السابق فى ص ٤٤. وانظر أيضا فى مناقشة مدى إمكان حماية المعارف السلبية:

Turner, The Law of Trade Secrets ...

المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ١١١ - ١١٢.

(٣٩) انظر الحكم الصادر فى قضية:

Accord, Detachable Bit Co. V. Timken Roller Bearing Co., 133 F. 2d 632, 56 U.S.P.Q 490, 494 (6th. Cir. 1943).

كما هو مشار إليها فى: Jager, Trade Secrets Handbook فى ص ٤٤.

(٤٠) انظر فى ذلك:

Patrick Hearn, The Business of Industrial Licensing (Grower Publication 1986)

القضائية الأمريكية للدلالة على نفس المضمون الواحد (٤١). ويترتب على ذلك تماثل النظام القانونى لكل من المعرفة الفنية والأسرار التجارية. فالمعرفة الفنية، وإن كانت اصطلاحا حديثا نسبيا، إلا أنها لا تخرج عن السر التجارى الذى عرفته محاكم العدالة منذ زمن بعيد، سواء من ناحية المضمون أو النظام القانونى.

ومع ذلك، فإنه حتى فى إطار هذه الأغلبية الفقهية، فإن هناك من يرى أنه على الرغم من وجود تشابه بين الأسرار التجارية والمعرفة الفنية؛ إلا أن هذا التشابه يتعين أخذه بعين الحذر. فثمة اختلاف بين الاصطلاحين من حيث المضمون، وذلك انطلاقا من الدور الوظيفى الذى لكل منهما فى الحياة الاقتصادية. فالمعرفة الفنية يمكن تصورها من خلال حركتها، وبصفة خاصة عند الترخيص باستعمالها أو استغلالها من مشروع ما إلى مشروع آخر، أو من شخص إلى آخر. وعليه، فإن الوسائل والطرق الصناعية مثلا، والتى يتم الترخيص بها من المشروع المبتكر لها إلى مشروع آخر، يطلق عليها المعرفة الفنية؛ أما إذا احتفظ الشخص بهذه الطرق والوسائل الصناعية واستخدمها فى إطار المشروع بطريقة استئثارية، ودون حصول أى ترخيص للآخرين باستعمالها، ففى هذه الحالة الأخيرة، يمكن أن يطلق على نفس

Know - How and the Law of Trade Secrets ، وبصفة خاصة فى ص ص ١٠٣ - ١٠٤ من المؤلف المذكور.

وانظر أيضا:

Francois Dessemontet, The Legal Protection of Know - How .....

وبصفة خاصة فى ص ص ٢٩ - ٣٠.

(٤١) ومثال ذلك الحكم الصادر فى قضية Colgate ، والذى أشرنا إليه سابقا، حيث كانت تعالج المحكمة مسألة Know - How بالمعنى الدقيق، ومع ذلك كانت تتكلم عن Trade Secret ، انظر:

المعارف لمصطلاح السر التجارى. وبعبارة أخرى، فإن المعرفة الفنية فى نظر هذا الفقه، ما هى إلا سر تجارى يمكن انتقاله إلى الغير بطريق العقد (عقد الترخيص)، أما إذا حصل الاحتفاظ به فى دائرة الوحدة الانتاجية الأصلية، ودون علم المنافسين به، فهى سر تجارى (٤٢).

والحقيقة إن التفرقة بين المعرفة الفنية والسر التجارى من حيث الأداء الوظيفى والمتمثل فى الدور الاقتصادى الذى يلعبه كل منهما، وإن كان واقعا مقبولا، إلا أنه تبقى مع ذلك حقيقة أخرى، وهى أن مضمون ومحتوى المعارف لا يختلف فى الحالين. وإذا كان هناك اختلاف، فهو ينحصر فى أسلوب الحماية. فإذا حصل ترخيص إلى الغير باستعمال المعلومات الفنية، فإن العقد يكون هو أداة الحماية الاساسية. أما إذا احتفظ المشروع المالك لهذه المعلومات الفنية باستعمالها واستغلالها بطريقة استئثارية داخل أسواره، فإن فكرة الملكية تلعب الدور الأساسى فى الحماية باعتبار أن الاستيلاء عليها، دون ترخيص، يعتبر استيلاء غير مشروع على حق من حقوق الملكية (٤٣).

---

(٤٢) من أنصار هذا الرأى، أنظر:

James Pooley, Trade Secrets, How to Protect your Ideas and Assets (1982).

وبصفة خاصة فى ص ص ٧ - ٩. وأنظر أيضا:

Harris L.J. and Siegel: Trade Secrets in the Context of Positive Competiton, 10 IDE 297 (1966) reprinted in Nurturing New Ideas (183. 691) PP 82 - 105, at P. 88.

هذا المرجع الأخير أشير إليه مشار إليه فى:

Francois Dessemontet, The Legal Protection ....

المشار إليه سابقا فى ص ٣٣، هامش (٦١).

(٤٣) وأنظر بصفة خاصة فى فكرة الملكية كأساس لحماية الأسرار التجارية، عند تخلف أى علاقة ثقة مقالة:

Roman A. Klitzke, Trade Secrets: Important Quasi - Property Rights, Vol. 41 The Business Lawyer, 555 - 570 (February, 1986).

وبصفة خاصة ص ٥٥٨ - ٥٦٠.

كما ذهب البعض أيضا إلى أن المعرفة الفنية هى من حيث المحتوى أوسع مضمونا من الأسرار التجارية. فالمعرفة الفنية تشمل وفقا لهذا المفهوم كل التقنيات التى تصلح لأن تكون محلا للأسرار التجارية، وتمتد أيضا لتشمل تلك المعارف التى لا تصلح كسر تجارى. فالسر التجارى ينحصر فقط فى طريقة أو وسيلة أو مركب ما، وكذلك فى بعض المعلومات الثانونية الأخرى. أما المعرفة الفنية فهى مجموعة متكاملة من المعلومات والمعارف التى تؤدى إلى ابتكار وتطوير وتصنيع منتج ما، حتى ولو كان جانب من هذه المعارف لا يتسم بالسرية الكاملة (٤٤).

ويلاحظ على هذا الرأى أنه يعتمد على مدونة المسئولية فى تعريفه للأسرار التجارية. ومن ثم جاء تحديد السر التجارى بأسلوب ضيق، مما يفضى حتما إلى اعتبار المعرفة الفنية أكثر اتساعا من حيث المضمون. على أن هذا الرأى لم يعد له شأن كبير، بعد صدور القانون الموحد للأسرار التجارية والذى توسع إلى حد كبير فى مضمون المعارف التى تصلح كسر تجارى بحيث أصبح يستوعب أيضا التحديد الفضفاض للمعرفة الفنية طبقا لهذا الرأى الفقهى. على أن الانتقاد الحقيقى للرأى السابق يكمن فى مقولته بأن أحد عناصر التمييز بين الأسرار التجارية والمعرفة الفنية هو

---

(٤٤) أنظر فى عرض هذا الرأى:

Melvin Jager, Trade Secrets Law Handbook, ...

المشار إليه سابقا فى ص ص ٣٠ - ٣١.

وأيضا أنظر فى عرض هذا الرأى وانتقاده:

Francois Dessemontet, The Legal Protection ....

المرجع السابق الإشارة إليه فى

فكرة السرية؛ فبينما الأولى يتعين أن تكون سرية، فإن الثانية يمكن أن يتسع موضوعها ليضم بعضا من المعارف التى لا تتسم بصفة السرية. وعليه، توجد الكثير من المعلومات التقنية المستخدمة فى الصناعة، والتى لا تعتبر سرا لأنها معروفة وشائعة بين رجال الفن الصناعى؛ وهى معلومات يمكن حمايتها لأنه ينطبق عليها وصف المعرفة الفنية، وإن كانت لا تعتبر سرا تجاريا. على أن القول السابق يجب أن يؤخذ بنوع من الحذر. فصحيح أن هناك بعض المعلومات والمعارف الفنية المستخدمة فى إطار المصانع والمشروعات المختلفة، والتى تكون بصفتها المنفردة غير سرية ومعروفة للرجل المتخصص فى الفن الصناعى، إلا أن هذه المعلومات لا يمكن إضفاء الحماية عليها بصفتها المنفردة، وإن كان من الممكن حمايتها إذا كان مجموع هذه المعارف يشكل توليفة فنية معينة Combination (٤٥). فعلى الرغم من أن مكونات أو مفردات هذه التوليفة شائعة وغير سرية، إلا أن التوليفة ذاتها كمجموع عام للمعلومات الفنية يتعين حمايتها لأنها تقود إلى معالجة مشكلة ما بأسلوب غير معروف أو غير ذائع من قبل. فالسرية إذا حتى فى هذه الحالة الأخيرة هى من الخصائص اللازمة للمعرفة الفنية، ولا يوجد اختلاف بينها وبين الأسرار التجارية من هذه الزاوية.

(٤٥) أنظر فى مدى حماية التوليفة Combination كمعرفة فنية أو سر تجارى:
..... Milgrim, Trade Secrets ، المرجع المشار إليه سابقا.
وأنظر فى الفقه المصرى، الدكتور حسام عيسى الذى يقول "إن القضاء الأمريكى مستقر على حماية المعرفة الفنية التى تتكون من توليفة جديدة Combination لعناصر تكنولوجية معروفة من قبل. فالجدة هنا تتعلق بالتوليفة ذاتها ولو كانت كل عناصرها معروفة من قبل" أنظر الدكتور حسام عيسى: نقل التكنولوجيا دراسة فى الآليات القانونية ... المرجع المشار إليه سابقا فى ص

وأخيرا، فلقد ذهب جانب من الفقه الأمريكى إلى أن مضمون المعرفة الفنية أضيق من محتوى الأسرار التجارية (٤٦). فالمعرفة الفنية تتساوى مع الأسرار التجارية من حيث الموضوع - طبقا لهذا الرأى - إذا ما فصلنا عنها أمرين أساسيين: الأول هو المعلومات التجارية مثل المعارف الإدارية والتنظيمية، والثانى هو التقنيات الصناعية التى لا يمكن شمولها ببراءة اختراع. وبعبارة أخرى، فالمعرفة الفنية تتساوى مع الأسرار التجارية إذا ما استبعدنا منها كل من المعلومات التجارية والتقنيات الصناعية أو الأسرار الصناعية التى لا يمكن شمولها ببراءة اختراع (٤٧).

(٤٦) أنظر فى هذا الرأى: Turner الذى يقول:
"The words "Know - How" are used by the layman to mean all the valuable knowledge which is accumulated by research workers, pilot - plant operators, and others who have produced a new process by means of experimentation and effort. Sometimes the words are used loosely to refer to the process itself, particularly if that process involves the use of a new machine. However, the general usage encompasses valuable knowledge which is an adjuent to the use of a new invention".
أنظر: Turner, The Law of Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٣٢.

(٤٧) وقريب من هذا الرأى فى الفقه المصرى، الدكتور ماجد عمار الذى يقول "ومن كل ما سبق نستطيع أن نقرر أن مفهوم المعرفة الفنية Know - How عبارة عن ملكية خاصة تتكون كمجموعة فنية تحتوى على معلومات وأساليب وخبرة فنية معينة، ولا ترقى إلى مستوى الاختراع." أنظر الدكتور ماجد عمار، عقد الترخيص الصناعى .... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ١٦٧. أما الدكتورة سميحة القليوبى فتذهب إلى القول بأن "التكنولوجيا هى التطبيق العملى لهذه الأبحاث العلمية، وهى وسيلة للوصول إلى أفضل التطبيقات لهذه الأبحاث العلمية. إذا هناك البحث العلمى النظرى فى ناحية والتطبيق العملى من الناحية الأخرى. ..... هذا التطبيق الفنى وفقا لما سبق هو التكنولوجيا، وهى المعرفة الفنية وفق

والرأى السابق منتقد من ناحيتين: فمن ناحية أولى، أن عقود نقل المعرفة الفنية عادة ما تضم شروطا صريحة تقضى بالحفاظ على سرية كل من المعارف أو المعلومات الصناعية، وأيضا المعلومات الأخرى المرتبطة بتنظيم إدارة الانتاج وتسويق المنتجات (٤٨). وهذا فى ذاته دلالة على مدى ارتباط الأسرار غير الصناعية بفكرة المعرفة الفنية. ومن ناحية ثانية، فإن الرأى القائل بأن التقنيات الصناعية التى لا يمكن تغطيتها ببراءة اختراع لا يمكن أن تصلح موضوعا للمعرفة الفنية هو قول يجافى الحقيقة. ذلك أن ابتكارا ما قد لا يصل إلى الدرجة التى تجعله يرقى إلى مستوى تغطيته ببراءة اختراع، وذلك لفقدانه، مثلا، درجة الجدة المطلوبة لشموله بالبراءة، ومع هذا قد تكون له قيمة معينة فى الصناعة أو فى العمليات الانتاجية وبالتالى يصلح لأن يكون محلا للمعرفة الفنية، ويتم الترخيص به للغير (٤٩).

والخلاصة أن الفقه الراجح وكذلك الأحكام الأمريكية فى مجموعها تساوى بين كل من مفهوم الأسرار التجارية والمعرفة الفنية من حيث الموضوع. فالمعرفة الفنية لا تقتصر فقط - كما يرى البعض - على المعرفة أو الأسرار الصناعية Industrial Know - How ، ولكنها تشمل

(٤٨) انظر فى هذا المعنى:

Melvin Jager, Trade Secrets Law Handbook .....

المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٣٥.

(٤٩) انظر فى هذه الفكرة:

Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الثانى، فى ص ٨٥ - ٨٦. انظر أيضا :

Michael Epstein, Modern Intellectual Property

أيضا المعلومات أو المعارف التجارية أو ما يطلق عليها بالانجليزية Trade Know - How . فالمعرفة الفنية لا تنحصر فى التقنيات التى تؤدى إلى اخراج منتج معين، وإنما تمتد لتشمل المعلومات التجارية التى تساعد على إدارة وتنظيم العملية الانتاجية، مثل المعلومات التى تسهل عمليات التسويق للمنتجات والإعلان عنها وقوائم العملاء، وغيرها (٥٠).

على أن المعرفة الفنية سواء كانت تتجسد فى شكل أسرار صناعية أو أسرار تجارية، فإنه يتعين أن تتوافر لها خصائص أو شروط معينة، حتى تصلح موضوعا للحماية القانونية. فلابد أن تكون المعرفة الفنية ذات قيمة، وأن تتوافر على نوع من الجدة، وفوق كل ذلك أن تتسم بالسرية. وفيما يلى نوضح المقصود بهذه الشروط.

(٥٠) والواقع أن هذا التعريف لواسع للمعرفة الفنية يقترب بشكل كبير من تعريف الدكتور حسام عيسى للمعرفة الفنية حيث يقول إنها عبارة عن "مجموع المعارف التكنولوجية النظرية والعملية، والصناعية والإدارية، الجديدة والقابلة للانتقال، والتى تحتفظ بها المشروعات بشكل سرى، وغير المشمولة ببراءة اختراع" أنظر الدكتور حسام عيسى: نقل التكنولوجيا، دراسة فى الآليات ..... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ١٣٠. ومع هذا قارن بعض التعريفات الأخرى التى تحدد مفهوم المعرفة بالمعارف التى تقبل التطبيق الصناعى كالذى أورده الدكتور يوسف الاكيابى، حيث يقول إن المعرفة الفنية هى "مال منقول معنوى ذو طابع سرى وغير مشمول بحماية قانونية خاصة"، وتجدر الإشارة أن حق المعرفة الفنية لا يختلف عن براءة الاختراع، فكلاهما من الناحية الفنية عبارة عن التطبيق العملى للأفكار والنظريات العلمية. وبالتالى فكلاهما يساعد على نقل التكنولوجيا، غير أنه يبقى الفرق بينهما فى أن حق المعرفة Know - How غير مشمول بحماية قانونية خاصة خلافا لبراءات الاختراع".

انظر الدكتور يوسف الاكيابى، النظام التعاقدى لعقود نقل التكنولوجيا ..... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ١٥١ - ١٥٢. كما يتبنى أيضا الأستاذ الدكتور محسن شفيق تعريفا ضيقا حيث يقول "التكنولوجيا والحال كذلك هى مجموعة معلومات تتعلق بكيفية تطبيق نظرية علمية أو اختراع، أى أنها تجاوز

٢ – شروط المعرفة الفنية:

(أ) – شرطا الاستعمال والقيمة Use, Utility and Value :

يشترط لوجود المعرفة الفنية أن يحصل استخدام لها، على الأقل في داخل المشروع. ومن ثم فلا توجد حماية على مجرد الأفكار التي لا يمكن وضعها في حيز التنفيذ العملي، إذ لا يكفي أن تكون الفكرة ألمعية المستوى Flash of genius ، بل يجب أن تؤتي ثمارها العملية (٥١). وفي هذا الاشتراط تتقارب بين النظام القانوني لبراءات الاختراع، وبين ذلك الخاص بالمعرفة الفنية. فالقانون الأمريكي يشترط لتغطية اختراع ما بالبراءة أن يكون قد تم وضع هذا الاختراع أو الفكرة الابتكارية فيه موضع التنفيذ على الأقل ولو لمرة واحدة قبل التقدم بطلب الحصول على البراءة، وهذا ما يعبر عنه بالقدرة على تنفيذ الاختراع عمليا أو (٥٢) reduction to rpactice .

والواقع أن اشتراط أن تكون المعارف أو المعلومات الفنية قابلة للتنفيذ العملي أمر ضروري للحماية (٥٣)، لأن محاكم العدالة equity courts لا

(٥١) أنظر في هذا المعنى:

Dessemontet, The Legal Protection of Know - How .....

المرجع المشار إليه سابقا، في ص ٢٠٣.

(٥٢) أنظر في معالجة معنى نفعية الاختراع اللازم لإصدار البراءة:

Choate & Francis, Patent Law (1981). في ص ٣٧٨. وراجع الأحكام القضائية الكثيرة والهامة التي وردت فيه والتي تعالج هذه المسألة في ص ص ٣٧٩ – ٤١٠. وأنظر في مفهوم reduction to practice ، نفس المرجع في ص ١٤٠ وما بعدها.

(٥٣) وفي ذلك يقول Turner :

"In conclusion it may be said, therefore, that, despite constant references to the need for "concreteness", all that is needed of an industrial idea if it is protected, is that it shall have been worked out sufficiently so that when put [illegible] items remain to be solved except those [illegible]

يمكنها أن تضفي أية حماية إلا إذا كانت المعرفة الفنية ذات نفع ما، ليس فقط بالنسبة لتقدير المالك لها، وإنما أيضا للمجتمع في مجموعه (٥٤). ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت هذه الأفكار يمكن تنفيذها عمليا. ومن ثم فلقد ذهب البعض إلى القول بأنه يشترط أيضا لحماية المعرفة الفنية أن تكون قابلة للانتقال، من خلال العقد مثلا، من مشروع لآخر، حتى تتحقق فكرة فائدتها النفعية. على أن ما يشترط في هذه الحالة هو (القابلية) للانتقال، حتى ولو لم يتحقق ذلك فعلا، وهو أمر متصور في الكثير من الأحوال التي يرى فيها المشروع المالك للمعرفة الفنية الاستئثار بها في إطاره الداخلي، دون الترخيص للآخرين باستعمالها (٥٥).

على أن المقصود بالاستعمال الذي يعطي المعرفة الفنية نفعية معينة هو ذلك الاستعمال الفعلي أو الواقعي Actual Use ، بحيث تعطي للمالك ميزة اقتصادية فوق منافسيه؛ (٥٦)؛ ومن ثم فلا يشترط أن يكون

= compotent technical man is capable of solving. Models are therefore not required, though of course a model is of great use in proving beyond a preadventure that the problems of practical application have indeed been solved at the time of disclosure".

أنظر:

Turner, The Law of Trade Secrets, ... المرجع المشار إليه سابقا في ص ٥١.

(٥٤) أنظر في هذا المعنى:

Dessemontet, The Legal Protection of Know - How .....

المرجع المشار إليه سابقا في ص ص ٢١١ – ٢١٢.

(٥٥) أنظر في عرض هذا الرأي والرد عليه:

Dessemontet, The Legal Protection of Know - How ....

السابق الاشارة إليه في ص ص ٤٣ – ٤٤.

(٥٦) أنظر في هذه الفكرة:

استعمالها على نطاق واسع، أو أن يتم استغلالها فى الانتاج بكميات ضخمة، أو أن تستغل تجاريا بأقصى الدرجات. ويترتب على ذلك أنه لا يشترط أن تكون المعرفة الفنية قد وصلت إلى أقصى درجة من درجات التكامل، أو ذروة التقنية. ذلك أن كلا من الفقه والقضاء الراجح فى الولايات المتحدة يؤكدان على حماية المعرفة الفنية حتى وهى قيد البحث والتطوير، وفى هذا اختلاف مع نظام براءات الاختراع.

فالاختراع لا يكون جديرا بمنح البراءة عنه إلا إذا كانت نتائجه مؤكدة، وثبتت فعالية استعماله Used effectively (٥٧).

ومن ثم لا يصلح محلا للبراءة المعلومات التجريبية، بينما تكون النتائج المتحصلة من بعض التجارب موضوعا للمعرفة الفنية. فالأبحاث قد تمر بمراحل عديدة، يمكن معها الحصول على نتائج معينة من خلال كل مرحلة. هذه المعلومات التجريبية التى يتم التوصل إليها خلال مرحلة بحثية ما، قد تكون بذاتها مفيدة ومؤدية إلى إدخال تحسينات على منتجات معينة قائمة أو خلق منتجات جديدة، وإن لم تكن بذاتها هى النتائج النهائية المنشود الوصول إليها. وبالتالى فإن المعلومات والنتائج التى يتم الحصول عليها، وإن كانت مجرد حلقة فى سلسلة متصلة من التجارب التى تستهدف الوصول إلى شكل متكامل للمعرفة الفنية، إلا أنها تحقق فوائد عديدة للمشروع

= وبصفة خاصة فى ص ص ٣٠ - ٣١. ويعبر هذا المؤلف عن هذه الميزة التنافسية بأن للسر التجارى قيمة اقتصادية مستقلة" an independent economic value"، أنظر ص ٣٠ من ذات المؤلف.

(٥٧) أنظر فى هذا المعنى:

وتمده بقدرة تنافسية فى مواجهة المشروعات الأخرى، بل وقد تعطيه أيضا قيمة اقتصادية معينة من خلال قيامه بالبدء فى العملية الانتاجية بناء على ما حققته هذه التجارب الأولية، مع استمرار العملية البحثية إلى غايتها لبلوغ معلومات فنية ذات درجة عالية من التقدم والتكامل (٥٨). والدليل على وجوب إدراج هذه المعلومات البحثية فى نطاق المعرفة الفنية هو وجود الكثير من عمليات التجسس الصناعى التى تستهدف الاستيلاء على المعلومات التجريبية من داخل المشروعات ذاتها، وفى هذا برهان على قيمة هذه المعلومات (٥٩). أضف إلى ذلك أنه لو لم يصح القول بإدراج هذه المعلومات التجريبية فى عداد المعرفة الفنية المشمولة بالحماية القانونية لأدى ذلك إلى تقاعس المشروعات المختلفة عن مواصلة الأبحاث والتجارب القائمة والتى ما زالت فى حاجة إلى مزيد من الاتقان، والبدء فى عملية الانتاج بأسرع درجة ممكنة تطبيقا للمعلومات الأولية التى تم التوصل إليها، وذلك بالإسراع باستعمالها للدخول فى الاستغلال التجارى لها، حتى ولو كان ذلك على حساب الجودة النهائية المرجوة للمنتج (٦٠).

(ب) شرطا الجدة Novelty والأصالة Originallity :

الجدة Novelty هى من الشروط الجوهرية التى يتعين توفرها فى الاختراع لكى يمكن شموله بالبراءة. وعادة ما تحدد القوانين المختلفة

(٥٨) أنظر فى معنى قريب:
.... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الثانى فى ص ص ٥٣ - ٥٥.

(٥٩) أنظر فى ذلك:
Dessemontet, The Legal Protection of Know - How .....
المرجع المشار إليه فى ص ٢١٥

لبراءات الاختراع شروطا محددة لجدة الاختراع؛ فإن تخلف أحد هذه الشروط انتفت عن الاختراع صفة الجدة. والقانون الأمريكى الخاص ببراءات الاختراع Patent Law يحدد شروطا شكلية وأخرى موضوعية لجدة الاختراع (٦١). فأما عن الجدة من الناحية الشكلية، فيتعين ألا يكون قد سبق نشر الاختراع أو استعماله لمدة عام سابقة على طلب البراءة. فالاختراع الذى يستوفى هذه الشروط يكون متوافرا على ما يسمى بالجدة الشكلية formal novelty ، وهى جدة ينبغى البحث عنها قبل النظر فيما إذا كان للاختراع جدة موضوعية (٦٢). أما الجدة الموضوعية Objective Novelty فمعناها أن يشكل الاختراع ابتكارا يكون من الناحية الفعلية غير معروف بالمقارنة بحالة الفن الصناعى State of Art السائدة فى وقت ما (٦٣). وبعبارة أخرى، أن يمثل الاختراع قفزة معينة بالنسبة للفن الصناعى السائد. على أن القانون الأمريكى أضاف شرطا آخر بجانب هذه الجدة الموضوعية حيث يتعين ألا يكون من السهل التوصل إلى الاختراع من جانب الرجل المتخصص وطبقا لمعطيات الفن الصناعى فى لحظة زمنية معينة، ويعبر عن ذلك اصطلاحا فى قانون براءات الاختراع الأمريكى بألا يكون الاختراع من الوضوح not obvious بحيث لا يكون اكتشافه قريب المنال بالنسبة للشخص المتخصص (٦٤).

(٦١) أنظر فى شروط منح براءة الاختراع فى القانون الأمريكى:
... Choate & Francis, Patent Law المرجع المشار إليه سابقا فى الفصل الثانى من المؤلف وذلك فى ص ٨٤ وما بعدها.

(٦٢) أنظر فى شرح الشروط الشكلية للبراءة، المرجع السابق، فى ص ص ٣٦٦ – ٣٧٥.

(٦٣) أنظر فى فكرة الحالة السائدة فى الفن الصناعى، المرجع السابق، فى ص ص ٣٧٥ – ٣٦٦.

على أنه يجب عدم الخلط بين جدة الاختراع نفسه، والفكرة الابتكارية أو النشاط الابتكارى الذى يمثل موضوع الاختراع innovation أو ما يطلق عليه أحيانا inventive activity . فالفكرة الابتكارية تعبر عن أصالة الاختراع، ودرجة الابتكار التى يمثلها. ومن ثم فإن الكلام عن جدة الاختراع لا يتطلب بالضرورة فحص الفكرة الابتكارية. فقد تكون الفكرة الابتكارية بسيطة، ومع ذلك تعتبر متوفرة على الجدة لأنها تشكل تقدما عما هو سائد فى الفن الصناعى، بغض النظر عن درجة هذا الاختلاف (٦٥).

ولكن هل تنطبق نفس الأفكار الخاصة بالجدة، وفقا للمعنى المحدد فى قانون براءات الاختراع، على المعرفة الفنية؟

بصفة عامة، فإن جدة المعرفة الفنية ليست شرطا لحمايتها، وذلك على عكس السرية التى تعتبر جوهر هذه الحماية. فالقضاء الأمريكى، كقاعدة عامة، لا يشترط الجدة لحماية المعرفة الفنية؛ أى لا يشترط أن تشكل المعرفة الفنية تقدما ملحوظا عن السائد فى الفن الصناعى (٦٦). ومع

(٦٥) أنظر فى مفهوم الابتكار فى مجال براءات الاختراع: المرجع السابق، فى ص ص ٨٤ – ٨٧، والأحكام القضائية الكثيرة المشار إليها فيه، فى ص ص ٨٨ – ١١٦ من نفس المرجع. وفى الفقه المصرى: أنظر: الدكتور محمد حسنى عباس، الملكية الصناعية والمحل التجارى، (دار النهضة العربية ١٩٧١) فى ص ص ٥٧ – ٦٧؛
أنظر أيضا:
الدكتورة سميحة القليوبى، الملكية الصناعية، دار النهضة العربية – بدون سنة النشر) فى ص ص ٥٨ – ٦٤.

(٦٦) أنظر فى هذا المعنى الأحكام القضائية فى ... المشار إليها Milgrim ...

هذا فقد تتطابق فكرة الجدة اللازمة للاختراع مع فكرة الجدة فى المعرفة الفنية، وذلك فى الحالة التى يكون فيها الاختراع المراد حمايته متوفرا على الشروط اللازمة لشموله ببراءة اختراع، إلا أن صاحبه يؤثر الاحتفاظ به سرا تحت مظلة الأسرار التجارية (أو المعرفة الفنية). فى هذه الحالة يكون للمعرفة الفنية نفس طابع الجدة الموجود فى الاختراع الجدير بالبراءة (٦٧).

أما خارج الحالة المذكورة، فإن القضاء الأمريكى لا يشترط ضرورة توافر الجدة بمعناها الموضوعى بالنسبة للمعرفة الفنية. بمعنى أنه لا يشترط أن تكون المعلومات أو المعارف المكونة للمعرفة الفنية مختلفة اختلافا بينا عن حالة الفن الصناعى السائد. فقد تكون هذه المعارف معروفة من قبل، ومع هذا توصل إليها شخص آخر بطريقة مستقلة تماما. هنا تجوز الحماية، طالما أن المعرفة ما زالت محتفظة بعنصر السرية، حتى ولو كان آخرون قد سبقوا إلى التوصل إليها (٦٨). أضف إلى ذلك، أنه قد

Sinclair v. Aquarius Electronics, Inc., 42 Cal. App. 3d 216, 116 Cal. Reptr. 645, 184 U.S.P.Q 682, 684 (1st. Dis. 1974); Data Gen. Corp. v. Digital Computer Controls., Inc. - A. 2d, 188 U.S.P.Q 276, 280 (Del. Ch. 1975).

هذين الحكمين وغيرهما مشار إليهما فى:

..... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا (الجزء الأول).

الفصل الثانى فى ص ٨٥ - ٨٦ (هامش ٩).

(٦٧) أنظر فى هذا المعنى:

Milgrim, Trade Secrets المرجع السابق، الجزء الأول، الفصل الثانى، فى ص ٨٤.

(٦٨) أنظر فى هذا المعنى:

Dessemontet, The Legal Protection of Know - How .....

المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ١٩٦ - ١٩٧ وأنظر أيضا فى معنى الجدة المقصود للمعرفة الفنية أو الأسرار التجارية:

... Sheridan, Attorney's Guide to Trade Secrets

توجد معلومات أو معارف معينة معروفة لجميع المشتغلين بالفن الصناعى، ولكن شخصا ما استطاع استخدام نفس هذه المعلومات والمعارف لمعالجة مسألة ما بطريقة أو بأسلوب لم يكن معروفا، ولم يكن من السهل على الرجل المتخصص فى ذات الفن الصناعى إدراك استخدام نفس التقنيات المعروفة للتوصل إلى نفس النتيجة. فهذا التطبيق الجديد لوسائل أو لمعارف معلومة من قبل يعتبر من قبيل المعرفة الفنية. وبعبارة أخرى، فالجدة التى تشترط لحماية المعرفة الفنية هى جدة نسبية(٦٩).

على أنه يلاحظ أيضا أن المعرفة الفنية يجب أن تتوفر على قدر من الأصالة Originallity ، (٧٠) ولا يقصد بذلك أن تشكل المعرفة الفنية ابتكارا invention كذلك الذى يتطلبه قوانين براءات الاختراع، ولكن كل ما هناك أن يتعين أن تمثل المعرفة الفنية اكتشافا ما Discovery.

ومع هذا ذهب رأى مرجوح فى كل من الفقه والقضاء الأمريكى إلى أن المعرفة الفنية لا يشترط أن تتوفر على اكتشاف ما. ويدعى أصحاب هذا الاتجاه أن الأصالة ليست مطلوبة فى المعرفة الفنية لأن حق مالكها

---

(٦٩) أنظر فى هذا المعنى:

..... Milgrim, Trade Secrets المشار إليه سابقا (الجزء الأول)، الفصل الثانى، فى ص ص ٩١ - ٩٤. وأنظر معنى قريب، ..... Ridsalle Ellis, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٢٦.

(٧٠) وأنظر فى التفرقة بين الأصالة، الاكتشاف، والسرية:

... Dessemontet, The Legal Protection of Know - How المرجع

أضعف كثيرا من حق المخترع، فهو حق هش بمقارنته بحق الاحتكار الناشئ عن منح البراءة. أضف إلى ذلك، أن الحماية المرجوة للمعرفة الفنية ليس هدفها أصلا مكافأة من توصل إليها أو لتشجيعه على بحثه أو ابتكاره، ولكن الحماية تمنح لاعتبارات اقتصادية أساسا، وهى حمايته فى مواجهة أشخاص معينين، هم منافسوه، وتمكينه من استخدام المعارف التى توصل إليها بغض النظر عن أصالتها لإكسابه ميزة تنافسية فى مواجهة أقرانه. وعليه، فطالما أن الهدف المباشر لحماية المعرفة الفنية ليس هو مكافأة الخلق والابتكار، فلا يوجد داع لاشتراط أى عنصر من عناصر الأصالة فيها (٧١). ويستند هذا الرأى إلى الحكم الصادر فى قضية Sarkes Tarizan (٧٢) والذى قالت فيه المحكمة بأنه "لكى يوجد سر تجارى Trade Secret ، فلابد من توفر اكتشاف ما. ومع ذلك، فإنه لا يمكن القول بوجود اكتشاف عندما يقوم شخص باستخدام معارف معلومة لتطوير طريقة أو وسيلة ما يمكنها تحقيق نتائج معينة" (٧٣). ومقتضى هذا الحكم أن السر التجارى قد يمثل اكتشافا، وقد لا يصل إلى هذه الدرجة ومع هذا يكون جديرا بالحماية.

---

(٧١) أنظر فى عرض هذا الرأى، والرد عليه، Dessemontet ، المرجع السابق، فى ص ص ٢٠٠ - ٢٠٢.
ومن أنصار هذا الرأى:
.... Epstein, Modern Intellectual property المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٢١ - ٢٢.

(٧٢) أنظر قضية
Sarkes Tarzian, Inc. v. Audio Devices, Inc. 119. USPQ 20 (1958, SD. Cal.)
كما هو مشار إليه فى Dessemontet ، المرجع السابق فى ص ١٩٦ (هامش ٤٩).

والرأى السابق ليس من الحقيقة فى شئ. ذلك أن عنصر الأصالة يتعين توفره فى المعرفة الفنية. فعنصر الأصالة موجود فى كل فروع الملكية الذهنية Intellectual Property ، وإن كان بمعان وبدرجات مختلفة. فمثلا، فى مجال براءات الاختراع يتعين لكى يكون الاختراع أصيلا أن يتضمن نشاطا ابتكاريا معينا، وفق ما أشرنا إليه من قبل؛ وفى مجال حقوق المؤلف، فإنه يقصد بالأصالة أن يكون التعبير عن الأفكار منسوبا بصدق إلى شخص المؤلف، أى أن خلق العمل الفنى أو الأدبى منسوب إلى شخصه authenticity of creation (٧٤). أما فى مجال المعرفة الفنية، فيقصد بالأصالة أن تشكل هذه المعارف اكتشافا معينا، وإن لم يكن بذاته يمثل أى اختلاف عن حالة الفن الصناعى السائد، إلا أن طريقة استعماله أو أسلوب الاستفادة منه لم يكن فى متناول الآخرين فى نفس المجال(٧٥).

ولقد استطاعت إحدى المحاكم الفيدرالية الأمريكية أن توجز بحق الاختلاف بين عنصر الأصالة اللازم للحصول على براءة الاختراع،

---

(٧٤) أنظر Dessemontet ، المرجع السابق فى ص ص ١٩٧ - ١٩٨.
(٧٥) فى هذا المعنى أنظر:
..... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الثانى، فى ص ص ٨٨ - ٨٩. ويقول الدكتور حسام عيسى أن معيار جدة المعرفة الفنية هو معيار ذاتى وذلك طالما "أن المعارف التكنولوجية التى يستخدمها مشروع معين غير متاحة للمشروعات الأخرى العاملة فى نفس الفرع الانتاجى أو لمعظمها على الأقل، وطالما أن هذه المشروعات لا تستطيع التوصل إلى هذه المعارف إلا ببذل جهد يتطلب المال والوقت، فإنه يمكن إدراج هذه المعارف فى إطار المعرفة الفنية. - وهذا المعنى للجدة فى مجال المعرفة الفنية هو ما يأخذ به القضاء الأمريكى ..."
أنظر الدكتور حسام عيسى، نقل التكنولوجيا ..... المرجع السابق الإشارة إليه فى

والأصالة اللازمة للحصول على حماية المعرفة الفنية. ففى قضية (٧٦). Smith Corp. v. Petroleum قالت المحكمة بأنه "حتى يكون الشخص جديرا بالبراءة، فلابد من وجود اختراع أو ابتكار. فيجب على طالب البراءة أن يكون قد مارس نوعا من الجهد الابتكارى والذى قد يتمثل فى فكرة المعبقرية، إلهام، تخيل والذى لا يمكن لشخص عادى فى نفس النشاط المهنى أن يمارسه ... ومع ذلك، فإن طريقة ما يمكن، إذا ظلت فى طى الكتمان، شمولها بالحماية على الرغم من عدم احتوائها على أى فكرة ابتكارية. وتشير بعض الأحكام إلى أن هذه الطريقة يتعين أن تشمل على جانب من الأصالة بما تمثله من اكتشاف. على أن الاكتشاف أقل درجة من الاختراع. فالاختراع يتطلب العبقرية، التخيل، الإلهام أو أى وسيلة أخرى تؤدى إلى ميلاد فكرة ابتكارية. أما الاكتشاف فقد يكون نتيجة الصناعة، التطبيق العملى، أو حتى محض الصدفة ... ولا يمكن التقليل من أهمية الاكتشاف الذى يؤدى إلى إحداث نتائج غير معروفة من قبل لمجرد أن الوسائل أو المعارف التى تم التوصل من خلالها إلى تحقيقه هى وسائل معروفة أو فى متناول الجميع، إذ أن عدم إضفاء وصف الاكتشاف على النتيجة فى هذه الحالة معناه استفادة المنافسين من ميزة جديدة غير واضحة لهم من قبل، فيستفيدون، بدون مبرر، من الجهد والمال الذى أنفقه المكتشف ...." (٧٧).

وبعبارة وجيزة، فإن المعرفة الفنية تتوفر على قدر من الأصالة، أيا كان هذا القدر؛ وخاصة أن هذه المعارف الفنية يتم التوصل إليها، عادة، بعد

(٧٦) انظر الحكم الصادر فى قضية:

A.O. Smith Corp. v. Petroleum Iron Works Co., 73 F. 2d. 431 (6th Cir. 1934)

(٧٧) حكم المحكمة [illegible]

بذل الكثير من الجهد البحثى المكثف، ورصد الأموال الضخمة فى سبيل تطويرها (٧٨). بل إن الواقع العملى يشهد بأن الكثير من المعارف الفنية السائدة حاليا تشكل انقلابا تكنولوجيا كبيرا، وهى تفوق، من حيث المحتوى، حتى الكثير من الاختراعات المشمولة ببراءة لختراع. وأخيرا، فإن القول بأن المعرفة الفنية لا تمتد حمايتها إلا فى مواجهة أشخاص محددين على عكس البراءة التى تؤدى إلى احتكار فى مواجهة الجميع، هو قول يجافى الحقيقة لأن حماية المعرفة الفنية هى حماية فى مواجهة الكافة، حتى ولو كانوا حسنى النية، ما عدا هؤلاء الذين قاموا بالتوصل إليها بطرق مستقلة تماما (٧٩).

(جـ) شرط السرية Secrecy

(١) مضمون سرية المعرفة الفنية:

كانت الأحكام القضائية الأمريكية، والتى صدرت فى أواخر القرن الماضى، تأخذ بمفهوم مطلق للسرية absolute secrecy ، بمعنى أن تكون هناك سرية كاملة Complete Secrecy حتى يمكن القول بوجود سر تجارى. والواقع إن هذا المفهوم المطلق للسرية كان يتناسب مع الأشكال البسيطة للمشروع الرأسمالى، والتى كانت سائدة فى هذه الحقبة الزمنية. فلقد كان عدد العاملين فى المشروع صغيرا جدا، بالمقارنة لما هو عليه الآن، ثم

(٧٨) انظر فى ذلك:

Turner, The Law of Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ١٠٧، وما بعدها.

(٧٩) انظر فى هذه الفكرة الأخير [illegible] of Know

إن ظاهرة انتقال العمالة بين المشروعات المختلفة والمتجانسة فى نوعية النشاط لم تكن بنفس الصورة التى عليها الحال اليوم. أضف إلى ذلك أن التقنيات والمعارف الفنية لم تكن على نفس القدر من التعقيد الذى هى عليه اليوم. كل هذه العوامل كانت تسمح للمشروع الفردى بالحفاظ على سرية المعلومات بطريقة كاملة، بل إن مالك المشروع نفسه كان هو الوحيد، فى بعض الأحوال، الذى تظل المعلومات الفنية بحوزته، وكانت تتوارث بين الأجيال وفى إطار العائلة الواحدة.

ومن ثم فقد كان لستلزام السرية المطلقة لوجود السر التجارى أو المعرفة الفنية أمرا منطقيا (٨٠). أما فى وقتنا الحالى، فإن الأمور جد مختلفة. ذلك أن العملية الانتاجية تتطلب تقسيم العمل على نحو شديد التخصص، بما يتيح الفرصة أمام الكثيرين من العاملين داخل المشروع للوصول إلى المعرفة الفنية المستخدمة، أو على الأقل على جانب منها؛ وهذا فى حد ذاته يزيد من احتمالات تسربها إلى المشروعات المنافسة عن طريق أحد هؤلاء العاملين الذى قد ينتقل للعمل فى واحد من هذه المشروعات المنافسة، أو حتى عن طريق أحد هؤلاء العمال الذى قد يتآمر مع مشروع منافس وينقل إليه ما علمه من أسرار تجارية (٨١).

(٨٠) أنظر فى هذا المعنى:

Dessemontet, The Legal Protection of Know - How .... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٨١) أنظر فى هذه الأفكار:

Arthur Seidel, What the General Practitioner Should Know about Trade Secrets and Eploy ment Agreements, (1984).

وبصفة خاصة فى ص ص ٢١ - ٢٢.

بل إن مالك المعرفة الفنية قد يقوم بالترخيص باستعمالها للغير، ويدخل فى العديد من العلاقات التعاقدية من هذا النوع، والذى يتيح للآخرين فرصة العلم بتفاصيل هذه الأسرار التجارية (٨٢). وعليه، فإن اشتراط السرية المطلقة لحماية المعرفة الفنية أصبح أمرا غير وارد فى ظل الظروف الاقتصادية والقانونية الحديثة.

فليس المقصود من سرية المعرفة الفنية إذا أن يقتصر العلم بها على شخص واحد أو أشخاص محددين فقط، بل المقصود بذلك ألا يمتد العلم بها إلى المشتغلين فى فن صناعى معين، بحيث تكون فى متناول الجميع دون قيد، ودون أن يمثل ذلك أى اعتداء على حقوق المالك الأصلى.

وبعبارة وجيزة فسرية المعرفة الفنية هى سرية نسبية من حيث الأشخاص، أى من الممكن ألا يقتصر العلم بها على شخص واحد فقط. بل إن نسبية السرية من حيث الأشخاص لا تنصرف فقط إلى إمكان اتصال العلم

= E. Frank Cornelius, Michigan's Law of Trade Secrets and Covenants not to Compete: Chapter Two, Vol. 66 University of Detroit Law Revuiew, 33 - 47 (1988).

أنظر أيضا:

Myrphy Readio, Balancing Employer's Trade Secret Interests in High-Technology Products against Employees' Rights and Public Interests in Minnesota, Vol. 69 Minnesota Law Review. 984 - 1006 (1985).

(٨٢) أنظر فى ذلك:

Patrick Hearn, The Business of Industrial Licensing .....

المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ص ١٠٤ - ١٠٥.

وأنظر أيضا:

... Sheridan, Attorney's Guide to Trade Secrets

بها إلى أكثر من شخص، بل تشير أيضا إلى نسبية الاستئثار بها. فهناك شبه اجماع من كل من المحاكم والفقه الأمريكيين إلى أن مالك المعرفة الفنية ليس له احتكار يخوله مكنة الاستئثار باستعمال نفس المعرفة الفنية التى يقوم شخص آخر أو حتى عدة أشخاص آخرون بالتوصل إليها بطرق مستقلة تماما عن المالك الأول لها (٨٣). بل إن هؤلاء الآخرين لا يستطيعون من باب أولى منع المالك الأول للمعرفة الفنية من الاستمرار فى استعمالها. وعليه، فإنه من الفروض الشائعة، أن نجد أكثر من شخص أو مشروع يمكنه امتلاك نفس المعلومات والمعارف الفنية، ولا يطعن ذلك فى سريتها طالما أن كلا منهم يستخدمها فى إطار من الكتمان، بل إنه يجوز لأى منهم الترخيص باستعمالها للآخرين ولا يؤدى ذلك إلى التفريط فى السرية، وذلك لالتزام المرخص لهم بالكتمان (٨٤).

---

(٨٣) أنظر فى ذلك:

.... Dessemontet, The Legal Protection of Know - How المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ١٣١ - ١٣٢.

أنظر أيضا

James G. Staples & Leslie Bertagnoli, Know - How in the united States, in "The Know - How Contract in Germany, Japan, and the United States (edited by Herbert Stumph 1984).

وبصفة خاصة فى ص ص ٢٦٠ - ٢٦١.

أنظر فى معنى قريب الدكتور حسام عيسى، نقل التكنولوجيا، دراسة فى الآليات ... حيث يقول بأنه لا يشترط أن تكون السرية مطلقة، بمعنى أن تكون المعارف التكنولوجية المكونة للمعرفة الفنية احتكارا خالصا لمشروع واحد يستبقيها ليستغلها وحده ..... فمن المتصور مثلا أن تنتج المعرفة الفنية عن بحث مشترك recherche commune بين مشروعين مختلفين. كما أنه من المتصور أيضا أن يتوصل أكثر من مشروع إلى نفس المعرفة الفنية فى وقت واحد من خلال البحث المنظم أو الخبرة العملية. ومع ذلك تبقى السرية قائمة فى كل هذه الحالات طالما بقيت هذه المعارف غير متاحة لباقى المشروعات العاملة فى نفس المجال الإنتاجى. أنظر ص ١٣٣ من ذات المرجع.

والسرية كما هى نسبية من حيث الأشخاص، فهى أيضا نسبية من حيث الموضوع. فلا يشترط أن تكون جميع عناصر المعرفة سرية أو غير معلومة بطريقة عامة للمشتغلين فى فن صناعى ما. فلقد ذكرنا من قبل أن المعرفة الفنية تكون جديرة بالحماية حتى ولو كانت جميع مكوناتها أو عناصرها معروفة وذائعة من قبل، طالما أن هذه العناصر فى مجموعها تشكل توليفة أو طريقة جديدة غير ذائعة لمعالجة مسألة ما. كذلك إذا قام شخص ما، أو حتى المخترع نفسه، بتطوير طريقة أو وسيلة أخرى لاستعمال أفضل للاختراع الممنوح عنه براءة اختراع ما زالت سارية؛ فإن هذه الطريقة أو الوسيلة تصلح لحمايتها تحت لواء نظرية الأسرار التجارية،

= المشار إليه سابقا فى ص ص ٢٨ - Turner, The Law of Trade Secrets .....
٢٩. ومع هذا فإن هذا المؤلف تثور لديه الشكوك حول اتصاف المعرفة الفنية بالسرية إذا أصبحت معلومة لجانب كبير من رجال الفن الصناعى، دون أن تربطهم بالمالك الأصلى علاقة ثقة معينة، وفى هذا يقول:

"The question of disclosure by the possessor of a secret to a large part of the trade in the form of Licenses to use in confidence poses a balancing of the rules of confidence and those of secrecy: a disclosure cannot be made in confidence if it has no secrecy, and consequently to put the question whether confidential disclosure to a large part of the trade destroys secrecy is to beg the question. Mostly, the cases show that to have the necessary degree of secrecy for protection there must be a considerable part of those who are interested in the subject, not knowing the secret. The knowledge of the world at large is unimportant, it is the knowledge of the interested world. Thus if there are a hundred firms in a certain business and all know the secret "in confidence", there is no secrecy; while if sixty or seventy know in confidence, presumably there is "relative" secrecy ..... The relevance of knowledge by a considerable number in confidence, however, is this: if sixty of a hundred know without the burden of confidence, a court might well decide that the secret was out and must soon be known by all: while if the sixty are bound by confidence the court might consider the secret had some stable future, and its

على الرغم من أن الموضوع الأصلى (أى الاختراع الصادر عنه براءة) أصبح ذائعا بين العاملين فى الفن الصناعى (٨٥). بل إن المخترع قد يطور بعض المعلومات التجارية Business information لتوزيع أو بيع المنتج المشمول ببراءة اختراع؛ ويمكن اعتبار هذه المعلومات سرية على الرغم من ذيوع كيفية صنع المنتج نفسه (٨٦). بل إن شخصا ما قد يتوصل إلى تطبيق جديد براءات لختراع قد انقضت مدتها (أى بعد فوات سبعة عشر عاما على منح البراءة وفقا للقانون الأمريكى)، ومع ذلك يكون هذا التطبيق الجديد موضوعا لحماية الأسرار التجارية (٨٧).

فالسرية التى تنطوى عليها المعرفة الفنية، والتى تؤهلها للحماية، هى السرية النسبية سواء من حيث الموضوع أو الأشخاص.

ولكن يثور التساؤل عما إذا كان طلب براءة الاختراع، ثم صدورها يمكن أن يؤثر على سرية المعرفة الفنية، بحيث تفقد الحماية المستمدة من قانون الأسرار التجارية المطبق فى محاكم العدالة فى الولايات المتحدة الأمريكية؟. فى الواقع ينبغى أن نفرق بين حالتين: حالة طلب البراءة، وحالة صدور براءة الاختراع بالفعل.

---

(٨٥) انظر فى ذلك:
..... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا فى (الجزء الأول)، الفصل الثانى، فى ص ص ٥٨ - ٥٩، وأيضا الأحكام القضائية الكثيرة المشار إليها فى هامش رقم (٩) فى ص ٥٨ من نفس المرجع.

(٨٦) المرجع السابق، فى الجزء الأول، الفصل الثانى، فى ص ٥٩، والأحكام القضائية المشار إليها فى هامش (١١) من نفس الصفحة فى ذات المرجع.

(٨٧) [illegible]

الحالة الأولى: طلب براءة الاختراع Patent application (٨٨).

إن التقدم بطلب الحصول على براءة اختراع لا يؤدى بذاته، وكقاعدة عامة، إلى إفشاء سرية الاختراع. فطلب البراءة يتم حفظه فى سرية كاملة فى مكتب براءات الاختراع الأمريكى، ولا يكون لأى أحد، من غير العاملين والمتخصصين فى هذا المكتب، الإطلاع على تفصيلاته إلا بإذن من المخترع نفسه، إلا فى بعض الحالات الاستثنائية (٨٩). والواقع إن استمرار السرية، رغم التقدم بطلب البراءة، ناشئ عن أن المخترع نفسه لا يعلم على وجه اليقين فيما إذا كان سيحصل فعلا على البراءة، أم سيحصل رفض لطلبه (٩٠). أضف إلى ذلك أن المعلومات المقدمة فى طلب البراءة يتم الإفشاء بها فى علاقة ثقة خاصة بين الطالب، وبين مكتب البراءات Confidential disclosure ، وإذاعة سرية المعرفة الفنية إن حصلت فى هذا الإطار، لا تؤدى إلى انهيار الحماية المرتبطة بها، لأنها ما زالت محتفظة بعنصر السرية (٩١). وبعبارة أخرى، فإن تقدم المخترع بطلب البراءة، لا

---

(٨٨) انظر فى كيفية التقدم بطلب البراءة، والفحص اللازم للاختراع ...
... Choate & Francis, Patent Law المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٥٨٤ - ٥٨٦.

(٨٩) انظر:
... Dessemontet, The Legal Protection of Know - How المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ص ١٥٤ - ١٥٥.
انظر أيضا:
... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الثانى فى ص ٦٠. وانظر أيضا:
..... James Sheridan, Attorney's Guide to المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٣٨.

(٩٠) انظر:
.... Dessemontet, The Legal Protection of Know - How المرجع السابق، فى ص ١٥٥.

(٩١) [illegible]

يحرمه أثناء نظر هذا الطلب، من الحماية التى يخولها قانون الأسرار التجارية، وفقا لقوانين الولايات State Laws ، وفى ظل مبادئ الشريعة العامة Common Law .

ولكن إذا كانت السرية تستمر أثناء طلب البراءة، فإنها تنتهى بمجرد إصدار قرار ايجابى بشمول الاختراع بالبراءة كما سنرى. أما إذا صدر قرار سلبى من مكتب البراءات بعدم أحقية الطالب فى الحصول على براءة اختراع، فقام الطالب بالتظلم من هذا القرار إلى محكمة براءات الاختراع Court of Appeal. for Customs and Patents فإن الحكم الصادر من هذه المحكمة أيا كان مضمونه، سواء بتأييد القرار السلبى أو بإلغائه، يؤدى على سبيل الحتم إلى القضاء على سرية المعلومات الواردة فى طلب البراءة، لأنه حكم قضائى، يتعين نشره، ويمكن لأى شخص الإطلاع عليه. ومن ثم يفقد الطالب فى هذه الحالة الحماية التى يخولها قانون الأسرار التجارية (٩٢). ولكن إذا لم يتظلم الطالب من القرار السلبى، ففى هذه الحالة يمكنه الاستمرار فى حماية المعلومات الواردة فى الطلب تحت مظلة الأسرار التجارية. ومع ذلك إذا تقدم بعد فترة بطلب ثان عن ذات الاختراع، ففى هذه الحالة، وطبقا لقانون براءات الاختراع الأمريكى، فإنه يجوز لأى شخص الإطلاع على هذا

= ... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الثانى، الفصل الثانى، فى ص ٦٢. وأنظر أيضا: .... Choate & Francis, Patent Law المرجع السابق الإشارة إليه، فى ص ٥٨٥.

(٩٢) أنظر:

... Dessemontet, The Legal Protection of Know - How المرجع المشار إليه

الطلب الثانى؛ وعليه، تتكشف سرية الاختراع وتضيع الحماية، حتى تلك الناشئة عن مبادئ الشريعة العامة فى ظل قوانين الولايات (٩٣).

الحالة الثانية: صدور براءة الاختراع Grant of Patent

القاعدة العامة هى أن صدور براءة الاختراع عن الاختراع أو المعرفة التى كانت يوما ما مغطاة بحماية قانون الأسرار التجارية يؤدى تلقائيا إلى زوال هذه الحماية (٩٤). فصدور البراءة يفصح عن نية المخترع فى الكشف عن أسرار اختراعه للكافة، وبالتالى لا يمكن بعدئذ حمايته كمعرفة فنية لفقدانه شرط السرية؛ إذ بصدور البراءة تنشر جميع التفصيلات الخاصة بالاختراع (٩٥).

ويقتضى قانون براءات الاختراع الأمريكى من المخترع أن يكشف بدقة عن الوصف الكامل للإختراع، وأن يقوم بشرح كاف له، حتى يتمكن أى شخص من القيام بانتاج الاختراع محل البراءة، وفقا لما ورد فى البراءة ذاتها (٩٦). والواقع إن عدم انصياع المخترع مع متطلبات الكشف الكامل عن

(٩٣) أنظر فى ذلك:

... Dessemontet, The Legal Protection of Know - How المرجع السابق، فى ص ١٥٥.

(٩٤) أنظر فى ذلك:

... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الثانى، فى ص ٦٠.

... Sheridan, Attorney's Guide to Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٣٨.

(٩٥) أنظر : ... Milgrim, Trade Secrets السابق الإشارة إليه، فى ص ٥٦.

(٩٦) أنظر فى ذلك بصفة خاصة:

.... Choate & Francis, Patent Law المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٥٠ وما

اختراعه لا يؤدى فقط إلى امكان خسارة الحماية التى تخولها البراءة، ولكن ايضا الحماية التى قد تكون ثابتة للمخترع تحت مظلة الأسرار التجارية وذلك لعدم احترامه متطلبات قانون البراءات بإعتباره قانونا فيدراليا.

ومع ذلك فإن هناك بعض الأحكام الأمريكية التى تصر على مد حماية الاختراع، حتى بعد صدور البراءة، بإعتباره معرفة فنية ما زالت تتوفر على قدر من السرية. وتذهب هذه الأحكام فى مجموعها إلى أنه على الرغم من أن القانون الفيدرالى قد ألزم المخترع بإعطاء الكشف التفصيلى للاختراع والكشف عنه بدقة، إلا أن الواقع العملى يجعل من الصعب جدا تقصى ذلك بأسلوب منضبط، وذلك على الرغم من أن مكتب البراءات الأمريكى يخضع الاختراع للفحص الموضوعى وليس فقط للفحص الشكلى، وذلك بسبب الصعوبة الناشئة عن حصر الوثائق والمعلومات المرتبطة بالاختراع وتجميعها. على أن هذه حجة واهية، وذلك بعد إدخال نظم تجميع المعلومات ولطرق الوثائقية الحديثة، وفوق كل ذلك إدخال نظام الحاسب الآلى فى مكتب براءات الاختراع (٩٧). كما ذهبت بعض الأحكام إلى أن سرية الاختراع قد لا تزول حتى بعد صدور البراءة، على الرغم من تطلب القانون الفيدرالى تقديم وصف تفصيلى عن الاختراع، وذلك، فى رأيهم، على أساس أن العمل فى محكمة براءات الاختراع قد جرى لفترة معينة: على

(٩٧) أنظر فى عرض هذه الحجة والرد عليها:
Dessemontet, The Legal Protection of Know - How... المشار إليه سابقا، فى ص ١٥٨. وأنظر أيضا الأحكام القضائية الكثيرة التى أشار إليها هذا المؤلف فى هامش (٣٠٨) فى ذات الصفحة المشار إليها. وأنظر فى الكيفية التى يتم بها فحص الاختراع فى مكتب البراءات الأمريكى U.S. Patent office :
Chorye & Francis, Patent Law... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٥١٤.

عدم تطلب الكشف عن الطريقة المثلى لوضع الاختراع موضع التنفيذ، وبالتالى يحتفظ المخترع بهذه الطريقة فى طى الكتمان باعتبارها من الأسرار التجارية (٩٨). والواقع أن هذا الرأى مردود عليه بأن قانون البراءات الفيدرالى تطلب من المخترع الكشف بأمانة وبصدق عن طرق تنفيذ الاختراع، وهذا يقتضى بذاته إعلانه عن الطريقة المثلى لذلك؛ وعلاوة على ما تقدم، فإن محاكم العدالة تتطلب لكى تمد الحماية الناشئة عن الأسرار التجارية أن يكون المدعى بالحماية حسن النية، ولا شك أن كتمان المخترع للتطبيق الأمثل للاختراع يعتبر من قبيل الغش نحو القانون والذى ينزع عنه وصف حسن النية (٩٩).

فصدور براءة الاختراع يؤدى، كقاعدة عامة، إلى انقضاء حماية المعرفة الفنية المرتكزة على قانون الأسرار التجارية (١٠٠). ويترتب على ذلك أنه إذا وجدت عدة مشروعات مختلفة، يقوم كل منها باستعمال

(٩٨) ومن هذه الأحكام:
Bentonm v. Ward, 59 F. 411 (1894, MD Iowa ED); Schavoir v. American Rebonded Leather Co., 133 A 582 (1926 Conn.).
هذين الحكمين مشار إليهما فى مؤلف Dessemontet ، السابق الإشارة إليه، فى ص ١٥٨، هامش (٣٠٩).

(٩٩) أنظر Dessemontet ، المرجع السابق فى ص ص ١٥٨ - ١٥٩.

(١٠٠) أنظر فى معنى قريب:
Milgrim, Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الثانى، فى ص ص ٦٨ - ٦٩. وأنظر أيضا مؤلف Turner فى قانون الأسرار التجارية، حيث يقول:
"The patent publishes so much as it discloses: the courts often refer to the dedication to the public involved in the issuance of a patent, but the act is no more and no less cogent as a publication of secrets than any other equally effective method of publication. It is of course the publication of the patent [illegible] the date of the application is of no materiality"

واستغلال نفس المعرفة الفنية التى تم اكتشافها وتطويرها بطرق مستقلة تماما، فإن حصول أحدها على براءة اختراع عن ذات المعرفة الفنية يؤدى إلى حرمان المشروعات الأخرى من الاستمرار فى الاستعمال والاستغلال بما تضفيه البراءة على المخترع من حق احتكار واستئثار (١٠١).

على أن صدور براءة الاختراع لا ينبغى أن يقضى كلية على حماية المعرفة الفنية التى قد ترتبط بالاختراع، فمثلا، وكما ذكرنا من قبل، فإن المعلومات التجارية trade information المرتبطة بكيفية استغلال الاختراع قد تعتبر من قبيل المعرفة الفنية الجديرة بالحماية، ومن ثم تستمر حمايتها باعتبارها معلومات سرية خاصة بالمخترع، على الرغم من ذيوع وانتشار الابتكار محل البراءة. كذلك قد يعتبر من قبيل المعارف الفنية الطرق الجديدة لاستعمال الاختراع ذاته، والتى قد يتوصل إليها المخترع بعد إصدار البراءة. بل إن بعض الأحكام القضائية الأمريكية ذهبت إلى استمرار حماية الاختراع باعتباره معرفة فنية، حتى بعد صدور البراءة، وذلك إذا كان المخترع قد قام بالترخيص إلى الغير باستعمالها قبل صدور البراءة (١٠٢). وأساس هذا الحل، أنه على الرغم من ذيوع عناصر الاختراع

(١٠١) أنظر فى معنى قريب: Milgrim ، المرجع السابق، فى ص ٥٨.

(١٠٢) ولعل أشهر حكم فى هذا المضمار الحكم الصادر فى قضية Shellmar ، أنظر:
Shellmar Prod. Co. v. Allen Qualley Co. 87 F. 2d 104 (7th Cir. 1936).
ولقد جاء فى هذا الحكم ما يلى:
"The findings upon which the original decree was based were that the wrap, process and machine were Allen Qualley's trade secrets, that they had been disclosed to appelant in confidence; and that it had violated that confidence ..... that relationship remains the same, and we think it is unaffected by Allen - Qualley's assignment ... the court will not presume that Allen - Qualley did not against

فى البراءة، إلا أن المعرفة الفنية قد تم نقلها فى هذه الحالة بناء على عقد ترخيص معين، مما يؤدى إلى إنشاء علاقة ثقة خاصة بين المرخص والمرخص له، وأنه ينبغى استمرار هذه العلاقة، حتى بعد صدور البراءة، حتى لا يضار المخترع بمجرد حصوله عليها (١٠٣). ويترتب على ذلك أن المرخص له فى هذه الحالة يلتزم بدفع مقابل للتكنولوجيا Royalities بإعتبارها معلومات سرية (معرفة فنية)، وليس بإعتبارها براءة اختراع مرخص بها، وعادة ما يكون هذا المقابل أعلى فى الحالة الأولى. والواقع إن هذه الطائفة من الأحكام تبالغ إلى أقصى الحدود فى حماية مالك المعرفة الفنية، مما يترتب عليه إهدار الأهداف التى يسعى نظام براءات الاختراع إلى تحقيقها من كشف الاختراع للمجتمع بأسره، كما قد يؤدى ذلك أيضا إلى التزام المرخص له بدفع نفقات لتكنولوجيا أصبحت فى الدومين العام وذلك عند انتهاء مدة البراءة (١٠٤).

هناك إذا تناقض بين الفلسفة التى تقوم عليها الحماية المؤسسة على براءة الاختراع، وتلك المؤسسة على الاستئثار الفعلى لسرية المعرفة الفنية أو ما تعرف فى القانون الأمريكى بالحماية المرتكزة على قانون الأسرار التجارية Trade Secrets Law . فصدور البراءة يعنى إفشاء سر الاختراع،

= the injunctive decree ..... to hold otherwise would permit appellant to profit by its own wrong. We are dealing here not with Allen. Qualley's right against the world, but with that company's right against appellant".
أنظر الحكم السابق فى ص ص ١٠٩ - ١١٠.

(١٠٣) أنظر فى هذا المعنى، الحكم السابق فى ص ١٦٠.

(١٠٤) أنظر فى تفصيل هذه الانتقادات.

لأنها تتضمن وصفا تفصيليا له؛ أما الحماية التى يضفيها قانون الأسرار التجارية على المعرفة الفنية فمردها سريتها، فإن زالت السرية عن هذه المعرفة، لرتفعت الحماية عنها.

وإذا كانت المشروعات الحائزة للمعرفة الفنية تسعى إلى حمايتها بالاستئثار بها خارج نظام براءات الاختراع، إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة فى أحوال معينة. من ذلك مثلا إذا كانت المعرفة الفنية تكمن فى ذات المنتج، إذ أن من شأن بيع هذا المنتج فى شكله النهائى والمتكامل Sale of finished producty تمكين الغير من المنافسين من التعرف بسهولة على طريقة صنعه أو تركيبه، وذلك بتحليل عناصر المنتج عن طريق ما يسمى بأسلوب Riverse Engineering (١٠٥). ومن ثم فإن بعض خبراء الملكية الصناعية يرون أنه من الأنسب فى هذه الحالة المبادرة إلى حماية المنتج ببراءة اختراع، إذا توافرت شروط الحصول عليها، وذلك قبل طرحه فى السوق، إذ أن دخول المنتج السوق يجعله مفتقدا لشرط الجدة اللازم توفره فى الاختراع (١٠٦). بيد أن طرح المنتج فى السوق، دون الحصول على براءة اختراع عنه، لا يؤدى بذاته Per se إلى إهدار سرية المعرفة الفنية، لأن الكشف عن هذه السرية يقتضى من المشروعات المنافسة بذل الجهد والمال والوقت فى سبيل تحليل المنتج للتوصل إلى التكنولوجيا التى يحتوى

(١٠٥) أنظر:
Milgrim, Trade Secrets ... المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الثانى، فى ص ص ٣٦ - ٣٨. وقارب Turner ، فى مؤلفه عن قانون الأسرار التجارية، المشار إليه سابقا فى ص ص ٢٨ - ٢٩.
(١٠٦) أنظر فى معنى قريب، Milgrim ، المرجع السابق الإشارة إليه، فى ص ٣٧ - ٣٨.

عليها (١٠٧). وانطلاقا من ذلك فقد يرى صاحب المنتج التكنولوجى الإبقاء على سرية منتجه وعدم الحصول على طلب براءة اختراع، طالما كان مقدرا أن المنافسين لن يتوصلوا بسهولة إلى المعرفة الفنية الكامنة فيه؛ وواضح أن الباعث على الإبقاء على السرية فى هذه الحالة هو الأمل فى امتداد الاحتكار الفعلى لتكنولوجيا المنتج لفترة أطول من تلك التى تخولها البراءة؛ وقد يتحقق هذا الأمل بالفعل إذا كانت المعرفة الفنية التى يحتويها المنتج على درجة عالية من التقدم بحيث يصعب على المنافسين اكتشافها فى فترة وجيزة. وعلى أى الأحوال، فالأمر لا يخلو من مجازفة من جانب حائز المعرفة الفنية، ولا شك أن اختياره أسلوب الحماية فى هذه الحالة يعتمد بشكل جوهرى على خبرته ووضعه فى السوق وعلى تقديره لمنافسيه.

وإذا كانت الشكوك تثور حول جدوى فعالية حماية تكنولوجيا المنتج خارج نظام براءات الاختراع، فإن هذه الشكوك تكاد تختفى إذا كانت المعرفة الفنية فى شكل ماكينة أو آلة أو وسيلة صناعية يستخدمها حائز التكنولوجيا فى مصنعه أو فى مشروعه. إذ يمكن القول بأنه طالما حافظ صاحب المشروع على سرية تكنولوجيا الآلة أو الوسيلة، فإن هذا يمكنه من التمتع باستئثار فعلى (١٠٨). ومع ذلك، فإن الخطر ليس بعيدا حتى فى هذه الحالة، إذ قد يستطيع مشروع منافس أو أكثر التوصل - بطريقة مستقلة -

(١٠٧) أنظر فى شرح ذلك:
Milgrim, Trade Secretes ... المرجع السابق فى ص ص ٤٥ - ٥٣. أنظر أيضا Dessemontet ، المرجع السابق فى ص ١٤٦.
(١٠٨) أنظر فى شرح ذلك:
Turner, The Law of Trade S... ٢٥ - ٢٦

إلى نفس التكنولوجيا، وهنا يجد المنتج الأول للتكنولوجيا نفسه أمام عدة منافسين فى السوق كل منهم يستغل المعرفة الفنية التى تم التوصل إليها بطريقة سرية، ولا يستطيع منع أى منهم من ذلك (١٠٩). بل إن الأمر قد يكون أخطر من ذلك على المنتج الأول للتكنولوجيا وذلك فيما إذا قام المنتج الثانى لنفس التكنولوجيا بطلب براءة اختراع، وصدورها بالفعل؛ فى هذا الفرض الأخير، لا شك أن صاحب براءة الاختراع يستطيع أن يمنع المنتج الأصلى للتكنولوجيا من استغلال المعرفة الفنية التى بحوزته والتى أبقاها سرا وحجبها عن المجتمع.

وإذا كانت هناك بعض المخاطر التى تحف بسرية المعرفة الفنية حتى عند قيام منتج التكنولوجيا باستغلالها بنفسه واستخدامها فى محيط مشروعه، فإن هذه المخاطر، لا ريب، تزداد عند القيام بالترخيص للغير فى استخدامها أو استغلالها. صحيح إن منتج التكنولوجيا، لا تكون لديه عند القيام بالترخيص للغير بالاستغلال أى نية لفضح سرية المعرفة الفنية خارج نطاق عقد الترخيص أو الكشف عنها للمجتمع، إلا أن تعدد الترخيص بالاستغلال لأكثر من مشروع يزيد من فرص تسرب المعرفة الفنية، كأن تتسرب من خلال بعض عمال أحد المشروعات المرخص لها. هنا يحدث تسرب للمعرفة الفنية وكشف لسريتها على الرغم من اتخاذ صاحبها الأصلى كافة التدابير لمنع حصول ذلك.

(١٠٩) أنظر فى عدم اتخاذ الاحتياطات التى تؤدى إلى هدم السرية: Dessementet

ومع هذا، فقد يضطر المنتج الأصلى للتكنولوجيا إلى الترخيص إلى الغير باستخدامها أو استغلالها لعدم قدرته المادية مثلا على القيام بذلك بمفرده، أو لأنه يرى أنه قد يجنى أرباحا طائلة من وراء عقود الترخيص(١١٠). والحقيقة أن منتج التكنولوجيا يكون فى حسبانه وهو يقوم بالترخيص للغير لمكان حصول تسربها، ومع هذا يمضى قدما فى عمليات الترخيص، لأنه يجنى عائدا ضخما يكون ثمنا عادلا لما يحوزه من معارف تكنولوجية، حتى ولو أصبحت هذه المعارف - على المدى البعيد - ذائعة بين المشتغلين فى الفن الصناعى، مفتقدة بذلك الحماية المستندة إلى السرية (١١١).

والواقع إن خطر افتضاح سرية المعرفة الفنية لا يقتصر على الأحوال السابقة، بل ينبسط أيضا على كل فرض من شأنه اتصال علم أى شخص سواء من داخل المشروع أو من خارجه بالأسرار التكنولوجية. ومن أهم هذه الفروض العلاقة التى قد تربط المشروعات الكبرى، بإعتبارها

(١١٠) أنظر فى معنى قريب:
Patrick Hearn, The Business of Industrial Licensing ..... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ص ١٠٤ - ١-٥.
أنظر أيضا:
James Pooly, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٢٨، وما بعدها.
وفى الترخيص فى استخدام المعرفة الفنية أنظر بصفة عامة:
L. Melville, Forms and Agreements on Intellectual Property and International Licening (Second ed. 1972).
وبصفة خاصة (الفصل الأول Chapter I)، فى ص ١، وما بعدها.

(١١١) أنظر فى نفس المعنى:
Turner, The Law of Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٣١.
أنظر أيضا:

منتجة للتكنولوجيا Manufactures ، ببعض المشروعات الأخرى المستقلة والتى تقدم بعض الخدمات المحددة لها، وهذه الأخيرة تعرف باصطلاح Independent Contractors (١١٢)؛ ومن ذلك مثلا، إعتماد مشروع متخصص فى إنتاج نوع معين من الأجهزة الطبية على العديد من المشروعات الأخرى الأصغر حجما والتى قد تنتج لصالحه بعض أنواع القطع أو الأجزاء اللازمة لهذه الأجهزة. فى هذا الفرض لا شك أن المتعاقد مقدم الخدمة سوف يطلع على جانب من الأسرار التكنولوجية التى يحتفظ بها المشروع المنتج. ومن هذه الفروض أيضا، حالة اعتماد منتج التكنولوجيا على بعض الوكالات أو المندوبين المتخصصين فى القيام بعمليات التسويق والبيع وهؤلاء يطلق عليهم اصطلاح Sales Agents (١١٣)، حيث قد تقتضى طبيعة العلاقة الإفصاح لهؤلاء الأشخاص عن الجوانب الخفية للتكنولوجيا. ولعل من أهم الفروض التى تظهر فيها ضرورة الحماية حالة اتصال علم من يعملون داخل المشروع بالأسرار التكنولوجية.

فى كل الفروض السابقة، وغيرها، تظهر الحاجة الماسة إلى وسيلة معينة يتمكن بها المشروع من حماية ما يحوزه من معارف فنية من خطر التسرب وإفشائها، بما يؤدى إلى ضياع استئثاره واحتكاره لها. ولعل العقد

(١١٢) أنظر فى تفصيل ذلك:
..... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، فى الجزء الأول، الفصل الخامس، فى ص ص ٥٣ - ٦٢.

(١١٣) أنظر فى تفصيل ذلك:
..... Milgrim, Trade Secrets المرجع السابق، الجزء الأول، الفصل الخامس، ص ص ٦٢ -

هو أبرز وسائل الحماية التى تمكن منتج التكنولوجيا من حراسة معارفه الفنية من التسرب، وذلك بتضمين عقوده مع الآخرين شرطا صريحا يقضى بالحفاظ على السرية.

(٢) - الشرط الصريح بالحفاظ على سرية المعرفة الفنية:

دفعا لأى شك حول حماية سرية المعارف الفنية، فإن المشروعات الحائزة لها عادة ما تسعى، عند الدخول فى اتفاقات معينة تتضمن خطر افتضاح هذه السرية، إلى وضع شرط صريح فى هذه الاتفاقات يقضى بالالتزام بالحفاظ على السرية فى إطار العلاقة التعاقدية (١١٤). ويتخذ الشرط الصريح بالالتزام بالسرية أشكالا مختلفة حسب طبيعة العلاقة التى تربط المشروع الحائز للمعرفة الفنية بغيره من الأشخاص أو المشروعات الأخرى.

فإذا كانت العلاقة هى عبارة عن رابطة عمل تربط المشروع مالك المعرفة الفنية بالعاملين فيه، فإن الشرط الصريح بالالتزام بالسرية قد يأخذ أحد شكلين: فهو من ناحية أولى، قد يكون اتفاقا بعدم إفشاء السرية أو ما يطلق عليه Non-Disclosure Agreement سواء كان ذلك بوضع شرط فى عقد العمل ذاته، أو بوثيقة مستقلة تلحق بهذا العقد (١١٥). وعادة ما

(١١٤) أنظر فى تفصيل مزايا الاتفاق على الشرط الصريح بالالتزام بسرية المعرفة الفنية:
..... Milgrim, Trade Secrets المرجع السابق، الجزء الأول، الفصل الثالث، فى ص ص ٧ - ٥٣.

(١١٥) وفى هذا الموضوع أنظر بصفة خاصة:
Jerome Richey & M.J. Basik, Trade Secrets and Restrictive Covenants, Vol 4

يكون للمشروع مالك المعارف التكنولوجية اليد العليا فى اتخاذ الشكل الأنسب له. ومن شأن هذا الاتفاق إلزام العامل بعدم استعمال المعرفة الفنية بأى وجه من شأنه فضح سريتها إلى الغير. وعادة ما تستلزم الشركات الكبرى قيام العامل بالتوقيع على هذا الاتفاق (١١٦). ومن ناحية أخرى، فقد يأخذ الشرط الصريح بالالتزام بالسرية شكل ما يطلق عليه الاتفاق بعدم المنافسة The Covenant not to Compete ، ومضمونه التزام العامل بعدم الدخول فى أى علاقة عمل مع شركة منافسة أخرى بعد انتهاء عقده الأول مع الشركة مالكة المعرفة الفنية (١١٧). ومع أن مثل هذا الاتفاق يلقى معارضة شديدة من بعض الفقهاء كما أن بعض القوانين الانجلوسكسونية تبطله، كقاعدة عامة، باعتباره يمثل قيودا شديدة على العامل فى كسب قوته، إلا أن القاعدة فى القانون والقضاء الأمريكى هى صحة هذا الاتفاق، والاستثناء هو بطلانه (١١٨). وأساس هذا الحل فى القانون الأمريكى

= وبصفة خاصة فى ص ص ٢٧ - ٣٢.
انظر أيضا:
Arthur Seidel, what the General Practitioner should know about Trade Secrets and Employment Agreements ....
انظر أيضا: Daniel Kane, Trade Secrets To day ... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ص ٨١ - ٨٢.

(١١٦) انظر فى هذا المعنى:
Milgrim, Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الثالث، فى ص ص ٦٨ - ٦٩.

(١١٧) انظر بصفة خاصة حول تفصيل هذا الموضوع:
E. Frank Corneluis, Michigan's Law of Trade Secrets and Covenants Not Compete المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٣٤ - ٤٧.

(١١٨) انظر حول آراء المعارضين وآراء المؤيدين للاتفاقات التى تلزم العامل بعدم الالتحاق بوظيفة أخرى فى مشروع منافس:
Dessemontet, The Legal Protection of Know - How .....
المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٦٦ - ٧٠

هو أنه إذا كان مثل هذا الاتفاق من شأنه الحد من قدرة العامل على العمل، إلا أن السماح له بالالتحاق بوظيفة فى مشروع آخر منافس قد يكون سببا مباشرا فى التدمير المالى للمشروع الأول منتج التكنولوجيا بسبب تسرب المعرفة الفنية التى قد تعتبر جوهر هذا المشروع (١١٩).

وتزداد أهمية الشرط التعاقدى الصريح بالالتزام بعدم إفشاء سرية المعرفة خارج نطاق علاقات العمل، أى فى العلاقة بين المشروعات المالكة للمعارف الفنية وغيرها من المشروعات الأخرى التى قد ترتبط بها بروابط مختلفة كالترخيص بالاستعمال أو البيع أو التأجير. من ذلك مثلا، أنه فى عقد البيع الايجارى Leasing ، فإن المؤجر مالك المعرفة الفنية التى قد تتجسد فى صورة ماكينات أو معدات معينة، قد يضع شرطا فى هذا العقد بإلزام المستأجر بالكتمان، وهذا الشرط يعرف اصطلاحا باسم Black - Box Agreement ، وذلك لأن المستأجر يرتضى ألا يخترق سرية المكونات السرية للمعدات المسلمة إليه، بل إنه إذا حصل واكتشف المستأجر بمحض الصدفة أسرار المعرفة الفنية الكامنة فى هذه الآلات أو المعدات، فعليه طبقا

..... Turner, The Law of Trade Secrets المرجع المشار إليه، وبصفة خاصة فى ص ص ١١٥ - ١١٦، وأيضا فى ص ص ١٥٦ - ١٥٩.
وانظر فى مدى صحة هذه الاتفاقات فى القانون والقضاء الأمريكى، Milgrim, ... Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا ...، الجزء الأول، الفصل الثالث، فى ص ص ٦٩ - ٧٢. حيث يستخلص هذا المؤلف من أحكام القضاء الأمريكى، أن هذا الاتفاق صحيح بشرط أن يكون معقولا ومناسبا، سواء من حيث المكان أو الزمان.

(١١٩) انظر فى ذلك:
... The Legal Protection of Know - How

للشرط الصريح المنصوص عليه فى عقد الإيجار ألا يستخدمها خارج نطاق العقد وأن يحتفظ بسريتها. وهذا الشرط صحيح فى القانون الأمريكى (١٢٠).

ومن الأحوال أيضا التى يحرص فيها مالك المعرفة الفنية على وضع شرط صريح بالحفاظ على سريتها تلك الحالات التى يرتبط فيها مع مشروعات أخرى بعقود معينة لصيانة المعدات أو الآلات المستخدمة داخل المشروع، وكذلك ارتباطه ببعض الشركات الأخرى التى تقدم للمشروع جانبا من الخدمات مثل الاستشارات الهندسية أو التسويق، أو تلك المشروعات أو الهيئات التى تقوم بالأبحاث لصالح المشروع المنتج للتكنولوجيا (١٢١). ومن الأمثلة أيضا على أهمية وضع شرط صحيح بالحفاظ على سرية المعرفة الفنية حالة الاندماج بين الشركات، حيث عادة ما تقوم الشركة الدامجة بالنص فى عقد الدمج على التزام الشركاء والعاملين فى الشركة المندمجة، والتى ذابت شخصيتها المعنوية، بعدم إفشاء الأسرار التكنولوجية التى كانت يوما ما ملكا للشركة المندمجة (١٢٢). كما يحرص المشروع المالك للمعرفة الفنية على تضمين عقد الترخيص Licensing Agreement شرطا صريحا يملى على المرخص له وعلى العاملين لديه التزاما بالسرية، حتى بعد انتهاء مدة عقد الترخيص ذاته. بل إن المرخص - زيادة فى الحيطة - قد يفرض الالتزام بالسرية بشرط صريح على مجموع المعارف الفنية المرخص بها،

(١٢٠) المرجع السابق، فى ص ص ٣١١ - ٣١٢.
(١٢١) المرجع السابق، فى ص ٣١٢.

حتى ولو كان بعض مكوناتها أو بعض عناصرها أصبحت ذائعة، وذلك منعا من تسرب الجزء الذى ما زال محميا عن طريق السرية (١٢٣).

والخلاصة، أن المعرفة الفنية، بإعتبارها مجموعة من المعلومات التقنية والصناعية والإدارية والتنظيمية، يتعين أن تتوفر على قدر من الجدة أو الأصالة، وإن كان مفهوم الجدة مختلفا عن ذلك المفهوم السائد فى مجال براءات الاختراع، فكل ما يقصد به أن تتوفر هذه المعلومات على قدر من الأصالة بما يمثل اكتشافا يعطى صاحبه ميزة تنافسية فى مواجهة منافسيه. كما يتعين أن تكون هذه المعرفة سرية. فالمعلومات غير السرية لا يمكن حمايتها فى ظل مبادئ الشريعة العامة. على أن اتصاف المعرفة الفنية بالسرية لا يحول دون قيام مالكها باستغلالها؛ كل ما هناك أنه ينبغى عليه اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بصيانة السرية، وإلا أدى ذلك إلى فقدانه لحقه على المعرفة الفنية. وفى سبيل تأكيد هذه الحماية، عادة ما يضع المالك شرطا صريحا فى عقود الترخيص أو عقود العمل أو غيرها بإلزام من يتصل علمه بها بالمحافظة على السرية. أما خارج نطاق العلاقات التعاقدية أو علاقات الثقة، فإن حق الملكية يكون هو الأساس الأول للحماية على نحو ما سوف نرى فى المطلب الثانى من هذا البحث.

(١٢٣) راجع Diagnostics المرجع السابق الإشارة إليه سابقا فى ص ٣١٣.

لموضوع الحق، أو بالنسبة لتلك السلطات التي يخولها الحق للمالك"(١٢٦).
ومن ناحية أخرى، فإن إصطلاح الملكية في القانون الأمريكي أكثر اتساعا مما تعرفه الشريعة اللاتينية، فهو قد يشير إلى أي مال ذي قيمة معينة، سواء كان هذا المال ينصب على شئ ما in rem ، أو كان يتمثل في مصلحة شخصية أو رابطة اقتضاء من شخص ما in personam (١٢٧). على أن الجانب الأكبر من الفقه اللاتيني يرفض بشدة إدخال الحقوق الشخصية في مضمون حق الملكية بإعتبارها حقا عينيا، (١٢٨) وكل ما هناك أن الحق على المعرفة يخول صاحبه فرض التزامات معينة في مواجهة أشخاص معينين، هم هؤلاء الذين يلتزمون بالسرية، أو هؤلاء الذين حصلوا عليها بطريق الاستيلاء أو الغش.

ومع هذا يبقى القول بأن الاعتراف بالحق في ملكية المعرفة الفنية أصبح من الأمور التي يكاد يسلم بها القضاء الأمريكي الحديث، ويتبعه في ذلك أغلبية الفقه الانجلوسكسوني. وفيما يلي سنحاول إيضاح مدى الاعتراف بحق ملكية المعرفة في القانون الأمريكي، وفقا لقواعد الشريعة العامة باعتبارها مجموعة القواعد التي تضفي الحماية المدنية عليها. ثم نقوم بإيضاح أن المعرفة الفنية – من وجهة نظر الحماية الجنائية – يمكن أن تصبح محلا للملكية طبقا للقانون الفيدرالي، وبعض قوانين الولايات.

(١٢٦) أنظر:
Dessemontet, The Protection of Know - How .... المرجع المشار إليه سابقا، في ص ص ٣٢٧ – ٣٢٨.
(١٢٧) المرجع السابق في ص ٣٢٨.
(١٢٨) أنظر في التفرقة التقليدية بين الحق العيني والحق الشخصي، وأيضا في محاولة التقريب بينهما ونقدها، أنظر الدكتور حسن كيرة، المرجع السابق الإشارة إليه، في ص ص ١٢ – ١٩.

أولا – مضمون حق الملكية في المعرفة الفنية طبقا لمبادئ الشريعة العامة Common Law Principles

(أ) الجدل حول الاعتراف بالحق في ملكية المعرفة الفنية:

يذهب البعض إلى أن المعرفة الفنية لا يمكن اعتبارها حقا عينيا على شئ معين، وأن حمايتها إنما يكون من خلال رابطة شخصية تربط من يحوزها بمن اتصل علمه بها، من خلال علاقة ثقة معينة، كوجود علاقة عمل تلزم العامل بالحفاظ على السرية، أو علاقة ترخيص تلزم المرخص له بعدم الاستعمال خارج النطاق المحدد في العقد (١٢٩). فإن حصل إخلال بمقتضيات هذه العلاقة، تعين إنشاء الحماية القانونية.

ويستند هذا الرأي أساسا إلى الحكم الشهير الصادر في قضية du Pont v. Masland (١٣٠). وتتلخص وقائع هذه القضية في أن (ماسلاند) اكتسب من خلال عمله في شركة (ديبونت) العلاقة المعرفة الفنية الخاصة بطريقة معينة لتصنيع الجلود الصناعية. على أنه إبان انتهاء علاقة هذا العامل مع الشركة المذكورة، فلقد بدأ هو نفسه، بطريقة مستقلة، تصنيع هذه النوعية من الجلود، مستخدما في ذلك المعلومات الفنية التي اكتسبها أثناء خدمته في الشركة. عندئذ رفعت الشركة دعوى لاستصدار أمر Injunction بمنعه من الاستمرار في استعمال هذه المعرفة الفنية (١٣١).

(١٢٩) أنظر في عرض هذا الاتجاه والرد عليه، Milgrim, Trade Secrets ... المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الأول في ص ٢، وما بعدها.
(١٣٠) أنظر تفاصيل الحكم الصادر في قضية ماسلاند، والمشار إليه سابقا.

فأصدرت محكمة أول درجة حكما بمنعه من القيام بالترخيص للغير فى استغلالها، ولكنها لم تحرمه من استعمالها فى إطار مشروعه. وفى الاستئناف تم إلغاء الحكم. ثم رفعت القضية بعدئذ إلى المحكمة العليا Supreme Court ، فحكمت بتأييد حكم أول درجة، ثم حكمت أيضا بمنع العامل من استعمال ما اكتسبه من معلومات فنية، وذلك على أساس أنه قد تمكن من الحصول عليها من خلال علاقة ثقة معينة. ومن ثم فإن هذه المعلومات وصلت إليه فى اطار معين لا ينبغى له أن يستفيد منها بخلاف ما تفرضه طبيعة هذه العلاقة ذاتها (١٣٢).

ولقد ذهب بعض الفقه إلى أن استناد المحكمة إلى علاقة الثقة يعنى تجاهلها لوجود أى حماية مؤسسة على حق الملكية. ومع هذا تذهب أغلبية الفقه الأمريكى، فى تعليقها على هذا الحكم، إلى أن تأسيس الحماية فى هذه القضية على أساس فكرة الثقة ليس معناه أن المحكمة قد أعلنت رفضها لفكرة الملكية كأساس للحماية، وكل ما هناك أن المحكمة قد رأت أنه من الأفضل بناء الحماية على فكرة الثقة فى هذه القضية بالذات بالنظر إلى خصوصية علاقة العمل حسب الوقائع المعروضة. ومن ثم فإن الأمر لا يمنع من حماية المعرفة الفنية بناء على فكرة الملكية فى الأحوال الأخرى التى قد لا تتوافر فيها علاقة ثقة (١٣٣).

(١٣٢) الحكم السابق فى ص ص ٥٧٥ – ٥٧٦.

(١٣٣) أنظر فى عرض هذين الاتجاهين:
..... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الأول، فى ص ص ٤ – ٥.
أنظر أيضا:
..... Melvin Jager, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٢٨ –

والواقع أن المحاكم الأمريكية جرت منذ فترة بعيدة على الاعتراف بحق الملكية على المعرفة الفنية، ففى قضية قديمة نسبيا قالت إحدى المحاكم الفيدرالية فى قضية Allen v. Shellnar (١٣٤) "بأنه سواء كان موضوع الابتكار قابلا لشموله ببراءة اختراع أم لا، فطالما كان المبتكر يحتفظ به سرا، فإنه على الرغم من عدم وجود احتكار له (أى مثل الذى تخلقه البراءة)، فإن له مع ذلك حق ملكية تحميه محكمة المستشار ضد أى شخص يقوم، عن سوء نية، باستخدامه خارقا بذلك علاقة الثقة التى وضعت فيه" (١٣٥) ومع أن هذا الحكم كغيره من الكثير من الأحكام الأمريكية يعترف بحق الملكية، إلا أن حماية هذا الحق تتم كما هو واضح من خلال علاقة الثقة.

والأحكام القضائية السابقة، وغيرها الكثير، لم تكن صريحة فى تفريد فكرة الملكية كأساس وحيد للحماية القانونية للمعرفة الفنية، إذا كانت علاقة الثقة تلعب الدور الأساسى فى الحماية. ومع هذا ففى سابقة قضائية هامة وحديثة حسمت المحكمة العليا الأمريكية هذه المسألة، فلقد تضمنت قضية

= وأنظر بصفة خاصة:
Roman A. Klizke, Trade Secrets: Important Quasi - Property Rights .... المشار إليها سابقا، وبصفة خاصة فى ص ص ٥٥٦ – ٥٥٧.

(١٣٤) أنظر الحكم الصادر فى قضية:
Allen - Qually Co. v. Shellmar products Co. 31 F. 2d 293, 296, ND. affirmed 36 F. 2d 623, 4 PQ. CCA 7 (1930).

مشار إليه فى :
..... Ellis, Trade Secrets المرجع المشار إليه الإشارة فى ص ١٠.

(١٣٥) الحكم السابق فى ص ٢٩٦، كما هو مشار إليه فى
..... Ellis, Trade Secrets

Ruchellhaus V. Monsanto (١٣٦) مشكلة مدى دستورية بعض نصوص القوانين الفيدرالية التى تتطلب تسجيل بعض أنواع المبيدات الحشرية Pesticides. وكان Monsanto قد طور طريقة مبتكرة لتركيب إحدى هذه المبيدات وكانت لديه كافة البيانات data عن المعادلات الكيميائية لهذا الابتكار. وكانت سرية هذا الاكتشاف تتركز فى عدم إفشاء هذه البيانات وعدم وصولها بطريقة أو بأخرى إلى المنافسين، وخاصة أن المكتشف فضل استغلالها كمعرفة فنية، وعدم طلب براءة اختراع عنها. ومن ثم فتقديم هذه البيانات إلى الجهة الإدارية، والسماح لأى شخص بالاطلاع عليها معناه فضح سرية الاكتشاف وضياع حق الاستئثار الذى تخوله المعرفة الفنية للمكتشف (١٣٧).

ولقد حكمت المحكمة بأن إلزام المكتشف بتقديم هذه البيانات إلى الجهة الإدارية يشكل انتزاعا واعتداء على حقوق المخترع، فى ظل قوانين الولايات، لأنه يشكل نوعا من الاستيلاء عليها دون تعويض عادل taking without just compensation ، وأن هذا يخالف متطلبات مبدأ المشروعية due process وفقا للتعديل الخامس من الدستور، وذلك على أساس أن المخترع Monsanto له حق ملكية على المعلومات والبيانات data الخاصة بطريقة تركيب هذا المبيد الحشرى التى تلزمه جهة الإدارة بإفشائها. هذه البيانات تشكل حق ملكية بالمعنى الفنى، وتخول صاحبها السلطة فى منع

(١٣٦) انظر:
Rockellhasu v. Monsanto Company, 467 U.S. 986 (1984)

الآخرين والمنافسين من الاستفادة بها، وتؤدى إلى استئثار المخترع باستعمال واستغلال لاكتشافه (١٣٨).

ولقد ذهب البعض أيضا إلى أن الحق على المعرفة الفنية لا يعتبر حق ملكية بالمعنى الدقيق، لأنه حق لا يتسم بالدوام؛ إذ ينتفى هذا الحق بمجرد أن تصبح المعلومات علنية، أو يتوصل إليها عدد كبير من الأشخاص بحيث تتلاشى الميزة التنافسية التى تخولها السرية، كما أن أسلوب حمايتها يعتمد إلى حد كبير على الأسلوب الذى يتم نقلها به إلى الأشخاص الآخرين وأيضا على ظروف استعمالها (١٣٩).

والواقع أن الحجة السابقة ليست قاطعة، إذ أنه يكاد يكون من المسلم به أن المقصود بدوام حق الملكية هو استمرار وجوده "ما دام محله ولا يزول إلا بزواله، فهو دوام للحق نفسه لا لشخص المالك ... فحق الملكية إذن حق

(١٣٨) الحكم السابق فى ص ص ١٠٠٥ - ١٠٠٨.
(١٣٩) وأبرز الفقهاء المعارضين لفكرة الملكية كأساس لحماية المعرفة الفنية كل من Turner و Ellis . حيث يقول الأستاذ Turner :
"Thus here, again, the description of the subject matter disclosed as "property" has no legal significance in the way of affording the discloser protection unless a confidential relationship also is found to exist".
انظر:
Turner, The Law of Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٣٥٦.
أما Ellis ، فهو يقول:
"The weight of authority is against using the normal attributes of property as a yardstick to determine whether or not a person has rights which should be recognized".
انظر:

دائم يدوم ما بقى محله فلا ينقضى إلا بهلاك الشئ" (١٤٠) . فوجود المحل واستمراره شرط لاستمرار حق الملكية على الشئ. فإذا طبقنا ذلك على المعرفة الفنية أمكن القول بأن السرية هى شرط بقاء محل الحماية، فإن زالت السرية، أدى ذلك إلى فناء هذا المحل نفسه أى المعرفة الفنية بحيث تصبح أمرا مباحا. وهلاك المعرفة الفنية معناه زوال القيمة التنافسية التى كانت تخولها للمالك الأصلى لها. فحق الملكية على المعرفة الفنية هو حق دائم من هذا المنظور، وافتضاح سريتها يؤدى إلى مجرد هلاك محل الحماية. ثم إنه إذا كانت المعرفة الفنية من حقوق الملكية التي يمكن وصفها بإمكان الاختفاء والذوبان disappearing property بمجرد أن تصبح المعلومات التى تحتويها ذائعة ومنتشرة، فإن هذه الخصيصة ليست قاصرة على حقوق المعرفة الفنية وحدها، بل هى سمة لبعض أنواع حقوق الملكية الصناعية الأخرى. فملكية العلامة التجارية تكتسب، فى القانون الأمريكى، عن طريق الاستعمال، والتسجيل ما هو إلا أثر مقرر للملكية. ويقصد بذلك الاستعمال الفعلى الذى يجعل للعلامة الفعالية فى تمييز منتج معين عن غيره من المنتجات الأخرى، حتى لا يقع الجمهور فى لبس ما. على أن ملكية العلامة التجارية تزول إذا لم تعد العلامة بذاتها كافية لتمييز أو تعيين المنتج، وذلك إذا أصبحت مثلا من الذيوع والانتشار بحيث ترتبط فى أذهان الناس ليس بصنف المنتج وإنما بجنسه generic، فى هذه الحالة تندثر ملكية العلامة التجارية، ويشترك الجميع فى إمكان استخدامها لنفس جنس المنتج. واختفاء ملكية العلامة فى هذه الحالة لا يطعن فى أنها كانت يوما محلا لحق الملكية (١٤١). ومن ذلك أيضا، أن قواعد الشريعة العامة Common Law ما زالت

(١٤٠) انظر الدكتور حسن كيرة، المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٣٦.

تعتد بحماية حقوق المؤلف بالنسبة للأعمال غير المنشورة unpublished works ، أما الأعمال المنشورة فهى موضوع لحماية القانون الفيدرالى. ومعنى ذلك أن مبادئ الشريعة العامة ما زالت تضفى الملكية على الأعمال الفنية والأدبية غير المنشورة، وطالما بقيت كذلك. أما إذا قام صاحب العمل الأدبى أو الفنى غير المنشور بإطلاع الآخرين عليه، فإنه يفقد هذه الحماية التى تقررها قواعد العدالة، ومع هذا لا يمكن الطعن فى الاعتراف بحق الملكية للمؤلف على عمله غير المنشور قبل تسربه إلى الآخرين (١٤٢). بل إن المخترع الذى حصل على براءة اختراع، ينتهى حق الاستئثار المخول له بالبراءة بعد سبع عشرة سنة بحيث يصبح للجميع استخدامه، وهذا لا يطعن فى الاعتراف له بحق الاحتكار خلال الفترة التى كانت تسرى فيها البراءة.

أما الحجة الأساسية التى تبرز دائما كأساس للهجوم على منطق الاعتراف بملكية المعرفة الفنية فهى أن هناك فارقا جوهريا بين نظام براءات الاختراع ونظام حماية المعرفة الفنية. فبراءة الاختراع، فى رأى الكثير من الفقهاء، تخول صاحبها حق ملكية من حيث أنها تعطيه فرصة الاستئثار بها واحتكار استغلال الاختراع طوال مدة البراءة (١٤٣). أما مالك

Milgrim, Trade Secrets.... ..... المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الأول فى ص ص ٥ - ٦.

(١٤٢) انظر فى هذه الحجة:

Dessemontet, The Legal Protection ..... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٣٢٩ - ٣٣٠. أنظر أيضا الدكتور حسام عيسى، نقل التكنولوجيا ... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ١٤٩٠ حيث يذكر أن مبادئ الشريعة العامة قد اعترفت بحق ملكية المخترع على اختراعه حتى قبل صدور قانون براءات الاختراع فى الولايات المتحدة الأمريكية.

المعرفة الفنية، فهو لا يستطيع منع الأشخاص الآخرين من مواصلة استعمال واستغلال المعارف الفنية المشابهة والتى توصلوا إليها بطريقة مستقلة، سواء كانوا فى ذلك سابقين أو لاحقين للشخص طالب الحماية. وبعبارة أخرى، ففكرة الاستئثار التى تميز الحق الذى تخوله البراءة لا تتوافر بصدد المعرفة الفنية.

ويذهب الفقه الراجح فى الولايات المتحدة إلى تفنيد الحجة السابقة من وجهين: فأولا، فحق المخترع على براءة الاختراع ليس حق ملكية عادى، وإنما احتكار monopoly (١٤٤). فمن صدرت له البراءة يمكنه منع أى شخص آخر توصل إلى نفس الابتكار - ولو كان للأخير السبق فى الاكتشاف - من القيام باستغلال الاختراع أو التصرف فيه. إلا أن البراءة لا تخول جميع سلطات المالك، حيث لا تعطى حقا بالاستئثار باستعمال الاختراع، أو على حد تعبير أحد فقهاء الملكية الصناعية فى مصر: "أن حق الملكية يشمل عناصر ثلاثة هى: الاستعمال، والاستغلال، والتصرف، وهذه العناصر. لا تتوافر جميعها فى حقوق الملكية الصناعية، فالحق فى براءة الاختراع يتكون من عنصرى الاستغلال والتصرف فحسب، دون عنصر الاستعمال، بمعنى أن صاحب براءة الاختراع له أن يباشر استغلالها وأن يتصرف فى البراءة بأن يتنازل عنها لغيره بمقابل أو بغير

= .... Choate & Francis, Patent Law المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٨٠٣، وما بعدها، وفى الفقه المصرى، راجع بحث الدكتور كمال محمد أبو سريع: حق الملكية فى براءة الاختراع، مجلة إدارة قضايا الحكومة، السنة السادسة والعشرون (١٩٨٢). فى ص ص ٥ - ٧٠.

(١٤٤) أنظر:

..... Milligrim, Trade Secrets المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الأول، فى

مقابل، ولكن لا يترتب على الحق فى البراءة حق صاحبها فى استعمال اختراعه استعمالا خاصا لنفسه، إذ أن استعمال الشخص لشئ مادى إنما هو عنصر من عناصر حق الملكية العادى وليس من خصائص حقوق الملكية الصناعية. وإذا كان للمخترع أن يستعمل الجهاز الذى ابتكره فإنما استعماله للجهاز ترتب على حق ملكية عادية للجهاز وليس نتيجة منحه براءة الاختراع. وتبعا لذلك فإن الحق فى براءة الاختراع يختلف عن حق الملكية إذ أن البراءة لا يترتب عليها حق استعمال مثل الاستعمال الذى يترتب على حق الملكية" (١٤٥). أما عن الوجه الثانى للرد على الانتقاد السابق، فهو أن حق ملكية المعرفة الفنية يخول المالك جميع سلطات الملكية فى القانون الأمريكى بما فيها سلطة الاستعمال التى لا تخولها البراءة. كما أن هذه السلطات فى سلطات استئثارية فى مواجهة الكافة (١٤٦). صحيح أن مالك المعرفة الفنية لا يستطيع أن يمنع هؤلاء الذين طوروا أو اكتشفوا نفس المعرفة بطريقة مستقلة. وهنا يحصل التناقض، إذ كيف يمكن القول بأن لعدة أشخاص سلطة استئثارية على ذات المحل؟ يجب أن نلاحظ أن المعرفة الفنية لو وجدت لدى عدة أشخاص فى وقت واحد، فإن ذلك لا يخل بسلطات الملكية الثابتة لكل منهم، إذ أن كلا منهم قد حاز هذه المعرفة بطريقة مستقلة، أى وصلت إليه بطريق مشروع عن طريق البحث والاجتهاد الذاتى، ويمكن لأيهم الاستئثار بما توصل إليه من خلق أو ابتكار؛

(١٤٥) أنظر الدكتور محمد حسنى عباس، الملكية الصناعية، المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ١١. وأنظر فى القانون الأمريكى، Dessemontet, The Legal Protection ..... المرجع السابق الإشارة إليه، فى ص ٣٣٥.

(١٤٦) أنظر فى ذلك:

..... Dessemontet, The Legal Protection of Know - How المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٣٣٢ - ٣٣٦.

أضف إلى ذلك أنه مهما بلغت درجة التشابه بين ما توصل إليه عدة أشخاص لمعرفة فنية ما، فإنه يبقى مع ذلك اختلافا فى المحتوى ولو كان هذا الاختلاف هامشيا أو بسيطا، مما ينفى إمكانية وجود تطابق تام بين معارف فنية معينة (١٤٧). ومن ثم فإن محل الملكية ليس واحدا، وإنما هو يتعدد بتعدد الملاك.

فالمعرفة الفنية وفقا لكل من الفقه والقضاء الأمريكى، هى حق ملكية بالمعنى الضيق. وهناك تطبيقات عديدة فى القانون الأمريكى تؤكد على هذا المعنى. من ذلك، أنه يجوز للشريك أن يقدم المعرفة الفنية التى ابتكرها أو طورها كحصة فى شركة ما، على سبيل التمليك، فتصبح المعرفة الفنية ملكا للشركة ذاتها كشخص معنوى، ويمكن دخولها فى موجودات الشركة عند التصفية، ولا يجوز للشريك بعدئذ استعمالها أو استغلالها أو التصرف بها بطريقة منفردة (١٤٨). أضف إلى ذلك، أن الشريك عند تقديمه المعرفة الفنية كحصة فى الشركة فإنه يحصل على أسهم عينية real shares ، ومن ثم تراعى إجراءات تقدير الحصة العينية بالنسبة للمعرفة الفنية قبل منح هذه الأسهم (١٤٩). كما أن قانون الضرائب tax law الأمريكى يعامل، بصفة العامة، الضرائب على استغلال وبيع المعرفة الفنية معاملة الضرائب على الملكية (١٥٠). بل إن المعرفة الفنية يجوز أن تكون محلا لعقد الأمانة

(١٤٧) المرجع السابق فى ص ٣٣٦.
(١٤٨) أنظر فى هذه الفكرة:
Milgrim, Trade Secrets وأيضا راجع الأحكام القضائية المشار إليها فيه، الجزء الأول، الفصل الأول، فى ص ص ١٨ - ١٩.
(١٤٩) المرجع السابق، فى ص ص ٢٠ - ٢١.
(١٥٠) أنظر:

trust ، والذى يستلزم أن يكون محله res trust واردا على ملكية شئ ما (١٥١). ومن التطبيقات كذلك التى تؤكد فكرة الاعتراف بحق ملكية المعرفة الفنية، أنه لا يجوز، بمجرد وفاة صاحب المعرفة الفنية، رفع دعوى لمنع الاعتداء عليها improper use ، إلا بعد انتقال التركة نفسها إلى الورثة، لأن الدعوى فى هذه الحالة هى دعوى عينية real action (١٥٢). ولعل أطرف التطبيقات فى هذا الصدد، أنه عند شهر إفلاس المدين صاحب المعرفة الفنية، فإنه تغل يده عن التصرف فيها أو استغلالها؛ وأيضا لو تم بيع المشروع المالك للمعرفة الفنية خلال فترة الريبة period of doubt ، فإنه لا يجوز للمشترى أن يقوم برفع دعوى ضد الشخص الذى قام بالاعتداء على المعرفة الفنية وذلك فى الفترة بين حصول البيع ورفع دعوى شهر الإفلاس، لأن ذلك سيكون من حق جماعة الدائنين ممثلة فى السنديك trustee in bankruptcy (١٥٣).

(١٥١) المرجع السابق، فى ص ٣٣٠. أيضا: أنظر:
..... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الأول فى ص ص ٢٢ - ٢٣. أنظر أيضا الدكتور حسام عيسى، نقل التكنولوجيا، دراسة فى الآليات القانونية ... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ١٤٨.
كما يقول الدكتور حسام عيسى "باختصار شديد يمكننا إذن أن نقول أن القانون الوضعى الأمريكى يعترف بملكية المعرفة الفنية، وأن المقصود هنا هو الملكية بمعناها المفهوم فى القانون الفرنسى أو المصرى كحق عينى" أنظر نفس المرجع، فى ص ١٤٩.
(١٥٢) أنظر Milgrim ، نفس المرجع السابق، فى ص ص ٢٥ - ٢٦. أيضا أنظر:
... Dessemontet, The Legal Protection فى ص ٣٣٠.
(١٥٣) المرجع السابق، فى ص ص ٣٢ - ٣٤ أنظر أيضا:

(ب) سلطات مالك المعرفة الفنية فى ظل مبادئ الشريعة العامة

Common Law

يعترف القانون الأمريكى، طبقا لمبادئ الشريعة العامة، بحق ملكية المبتكر على المعرفة الفنية التى توصل إليها. وعليه، يمكن لصاحب المعرفة الفنية أن يباشر عليها جميع السلطات التى يخولها حق الملكية.

فمن ناحية أولى، يكون لمالك المعرفة الفنية التمتع باستعمال واستخدام هذه المعرفة دون أى تدخل من شخص آخر، طالما احتفظ بذلك بطريقة سرية. ولا يطعن فى استئثار المالك فى استعمال المعرفة الفنية، أن يقوم آخرون بمحاولة التوصل إليها، أو التوصل إليها فعلا واستعمالها، طالما تم هذا بطريقة مستقلة تماما، كما ذكرنا (١٥٤) . ومن ثم فإن حق الملكية على المعرفة الفنية يسمح لكل من توصل إليها بطريق مشروع من الاستئثار باستعمالها فى مواجهة المنافسين الذين لم يتوصلوا بعد إلى اكتشافها؛ فهو استئثار فى مواجهة الكافة، أى المنافسين الذين عجزوا عن تطوير نفس المعرفة بطريقة تلقائية ومشروعة.

وعليه، فإن مالك المعرفة الفنية يمكنه استعمالها كما تستعمل الملكية على الأشياء فى الأنواع الأخرى من الملكية على الأشياء، ودون قيود أو حدود، ما عدا تلك القيود المتعلقة بالصحة العامة والأمن القومى ومثيلاتها. على أن هذه القيود يتعين أن تكون فى أضيق الحدود حتى لا تتعارض مع

(١٥٤) أنظر:

Desssemonet, The Legal Protection ... المرجع السابق الإشارة إليه فى ص

مبدأ المشروعية due process ، وهو مبدأ دستورى يسرى على حقوق الملكية بما لا يجيز الحد من السلطات الوارادة عليها، كقاعدة عامة (١٥٥).

ومن ناحية ثانية، فإن حق ملكية المعرفة الفنية يخول المالك إمكان التصرف فيها بالطريقة التى يراها.. فيجوز للمالك إبرام عقود ترخيص للأخرين باستعمال المعرفة الفنية. كما يجوز له القيام ببيعها (١٥٦). وإذا حصل تصرف بالبيع فإن ذلك يؤدى إلى انتقال حق الملكية إلى المشترى بكل خصائصه، فلا يجوز للبائع بعدئذ أن يقوم باستعمال المعرفة الفنية، إلا إذا اتفق على غير ذلك، لأن ملكية الرقبة title وكذلك المنفعة تنتقل إلى المشترى الجديد. وهنا نلاحظ مرة أخرى التأكيد على الطابع العينى لحق ملكية المعرفة الفنية (١٥٧).

ومن ناحية أخيرة، فإن للمالك سلطة هامة من حيث أن حق الملكية يعطى له حصانة immunity معينة تحول دون أى تدخل من الغير قد يؤدى بفعل عمدى أو بامتناع أو بإهمال إلى التعديل أو النيل من سلطات المالك. ومع هذا، فلا يعد من قبيل الاعتداء على هذه الحصانة قيام أحد المنافسين بالتوصل إلى نفس المعرفة الفنية بطريقة ذاتية ومستقلة، ثم طلب براءة اختراع عنها، أو حتى نشرها وإذاعتها. فهذه الأفعال من جانب

(١٥٥) المرجع السابق فى ص ٣٣٣.

(١٥٦) أنظر:

Milgrim, Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، فى ص ص ١٤ - ١٥.

(١٥٧) أنظر:

المنافس من شأنها تمير حق ملكية المكتشف الأول للمعرفة الفنية لأن قواعد العدالة ترجح - فى هذه الأحوال - مصلحة المجتمع ككل فى الاستفادة من المعرفة الفنية، دون الاستئثار بها من جانب شخص معين، طالما لم يحدث بطرق غير مشروعة improper means (١٥٨).

(جـ) قابلية موضوع المعرفة الفنية للحماية ببراءة اختراع لا تحول دون استمرار حمايته كحق ملكية طبقا لمبادئ الشريعة العامة:

ذكرنا من قبل أن موضوع المعرفة الفنية يتسع ليشمل تلك المعلومات التجارية، وكذلك الابتكارات سواء كانت غير قابلة لشمولها ببراءة اختراع لعدم توافر الشروط اللازمة لذلك كفقدان مستوى الابتكار الذى يشترطه القانون للإرتقاء إلى مستوى البراءة مثلا. وأيضا يشمل موضوع المعرفة الفنية حتى تلك الابتكارات التى ترقى إلى مستوى الحصول على البراءة، ولكن يفضل مكتشفها الاحتفاظ بها سرا، واستغلالها على هذا النحو. واختيار نوع الحماية التى يراها المبتكر، فى هذه الحالة الأخيرة، أمر متروك له (١٥٩). على أن الركون إلى حماية الاختراع تحت مظلة قانون الأسرار التجارية، وإن كان من شأنه فى بعض الأحوال تمكين المبتكر من مد احتكاره لفترة قد تزيد عن تلك التى تخولها البراءة، إلا أن ذلك، وكما أسلفنا فى المطلب الأول، يتضمن بعض المخاطر ومنها احتمال توصل الغير إلى نفس الابتكار والحصول على براءة اختراع تغطيه بما

(١٥٨) المرجع السابق، فى ص ٣٣٤.
(١٥٩) انظر :
.... Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الثانى، الفصل الثامن، فى ص ص ٣ - ٤.

يؤدى إلى منع المبتكر الأسبق فى الاستمرار فى التمتع بملكيته على معرفته الفنية؛ ومن هذه المخاطر أيضا ذيوع الابتكار بين المنافسين بحيث تفتقد المعرفة الفنية السرية التى هى لب الحماية. على أنه من الجوهرى الإشارة إلى أن المخترع لا يمكنه الاعتماد على حماية كل من الأسرار التجارية والبراءات فى ذات الوقت، وذلك لأن الحصول على براءة الاختراع يفقد الابتكار عنصر السرية اللازم لحماية المعرفة الفنية (١٦٠).

على أن فكرة احتفاظ مالك المعرفة الفنية بالحماية التى يخولها قانون الأسرار التجارية، على الرغم من قابلية هذه المعرفة من الناحية الموضوعية لشمولها ببراءة اختراع، قد أثار حفيظة الكثير من المحاكم الأمريكية، وذلك منذ صدور قانون براءات الاختراع الفيدرالى عام ١٩٥٢. ولقد صدرت أحكام عديدة من محاكم الاستئناف الأمريكية رافضة حماية ملكية المعرفة الفنية فى ظل مبادئ الشريعة وقوانين الولايات لتعارض ذلك مع مقتضيات الحماية التى يضفيها قانون براءات الاختراع الفيدرالى. فالاعتراف بحماية المبتكرات، القابلة للحماية للبراءة، يحمل خطرا كبيرا من حيث أن معظم المخترعين سوف يحجمون عن طلب براءات الاختراع مفضلين الاعتماد على الحماية المستمدة من قوانين الولايات، وبالتالى يتوافر لهم احتكار لمدة أطول من تلك التى تخولها البراءة. ومن ثم لا تتكشف للمجتمع الاختراعات التى تدفع عجلة التقدم والبحث العلمى، مما يتناقض مع السياسة من وراء نظام براءات الاختراع نفسه، والتى حرص الدستور الأمريكى على تكريسها (١٦١). بل ويزداد الأمر خطورة إذا ما قام

(١٦٠) المرجع السابق، فى ص ص ٥ - ٨.
(١٦١) انظر :

مالك المعرفة الفنية بإستعمالها واستغلالها تجاريا لمدة تزيد عن عام، حيث فى هذه الحالة لا يمكن له أو لأى شخص آخر طلب براءة الاختراع لفقدان عنصر الجدة، وفقا للمفهوم المحدد فى قانون البراءات، وإن كانت السرية ما زالت متوفرة (١٦٢). وبالتالى تضيع على المجتمع فرصة الكشف عن مخترعات هامة وجوهرية كان من الممكن للجميع الاستفادة منها، فيما لو شملها نظام البراءات بالحماية. وعليه، فإن الاعتراف بالحماية التى تخولها الشريعة العامة للمعرفة الفنية القابلة لحمايتها أصلا ببراءة اختراع من شأنه تقويض السياسة التشريعية التى رسمها المشرع الفيدرالى، كما يتعين هدم هذه الحماية لتعارضها مع المبادئ الدستورية، وبصفة خاصة تعارضها مع مبدأ سمو القانون الفيدرالى Supramacy clause على قوانين الولايات، وهو مبدأ دستورى هام.

وفى عام ١٩٧٤ أصدرت المحكمة العليا الأمريكية حكما شهيرا حسمت به الخلاف الدائر فى محاكم الاستئناف حول هذه المسألة. ففى

= Sidney A. Diamond, Preemption of State Law, Published in Milgrim, Trarde Secrets, Volume 2, Appendix B1 , at PP. B1 - 1, B1 - 10.

ولنظر أيضا:

.... Choate & Francis, Patent Law المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٧٧ - ٨٨.

ولأنظر بصفة خاصة الحكم الصادر فى قضية Kewanee والذى ناقش السياسة التشريعية لقانون براءات الاختراع فى علاقته بالحماية التى تفرضها الولايات على الأسرار التجارية:

Kewanee Oil Comnpany v. Bicron Corporation, 478 F. 2d 1074 (CA 6, 1973).

هذا الحكم منشور بأكمله فى مؤلف Milgrim عن الأسرار التجارية والسابق الإشارة إليه، الجزء الثانى، الملحق رقم (K) ، وبالذات فى ص ص K 8 - K .

(١٦٢) أنظر الحكم الصادر فى قضية Kewanee Oil Co. v. Bicron Corp. (١٦٣)، قررت المحكمة بأن قوانين الولايات المختلفة والمتعلقة بالأسرار التجارية لا تتعارض مع القانون الفيدرالى الخاص ببراءات الاختراع، ومن ثم يجوز حماية المعرفة الفنية فى ظل الشريعة العامة حتى ولو كانت فى حد ذاتها مستوفية لشرائط حمايتها كاختراع يمكن أن تصدر عنه براءة. وتتلخص الوقائع فى هذه القضية فى أن شركة Harshaw ، وهى شركة عملاقة فى مجال الصناعات الكيمائية، قامت بتطوير وسيلة معينة لتصنيع مزيج من زجاج الكريستال Synthetic Crystal وذلك لاستخدامه لحجب الذرات المشعة ionizing radiation وكان أحد العاملين فى هذه الشركة قد اطلع بحكم وظيفته على هذه الوسيلة المبتكرة، وحرصا من الشركة على سرية المعرفة الفنية، فلقد تضمن عقد العمل شرطا يوجب عليه عدم إفشاء هذه الوسيلة السرية. على أن هذا العامل، بعد تركه الخدمة فى شركة Harshaw قام بالالتحاق بشركة Bicron ، والتى تعمل فى نفس المجال الصناعى. أقامت شركة Harshaw دعوى على كل من العامل وشركة Bicron ، بإلزام العامل بعدم منافسة الشركة ومنعه من القيام بإفشاء المعرفة الفنية التى وصلت إليه فى ظل علاقة تعاقدية مبنية على الثقة، وبإلزام الشركة المنافسة بالتوقف عن استعمالها واستغلالها لأنها توصلت إليها بطريق غير مشروع (١٦٤). ولقد أصدرت محكمة المقاطعة الشمالية لولاية اوهايو حكما لصالح الشركة المدعية، وعندما عرضت القضية على محكمة الاستئناف للدائرة السادسة قررت المحكمة أنه وإن كان يجوز

---

(١٦٣) أنظر الحكم الصادر فى قضية Kewanee، والمشار إليه سابقا.

(١٦٤) أنظر وقائع القضية فى الحكم المشار إليه سابقا فى ص

منع المدعى عليهم من استخدام الأسرار التجارية فى ظل قوانين الشريعة العامة المطبقة فى ولاية لوهايو، إلا أنه إذا كان السر التجارى مما يجوز شموله ببراءة اختراع، وقام المخترع باستغلاله تجاريا، فإنه يفقد بالتالى عنصر الجدة اللازم توافره للبراءة، وهذا يؤدى إلى إغلاق أى لمل للحصول عليها من جانب أى شخص آخر يتوصل إلى نفس الاختراع، ومن ثم بقاء المعرفة الفنية سرا، مما يحرم المجتمع من تكنولوجيا معينة كان من الممكن أن تشيع وتعرف للكافة فيما لو صدرت البراءة. ومن هنا كان المتعين إغلاق باب الحماية الذى تفتحه قوانين الولايات على مصراعيه وذلك للتعارض الشديد مع القانون الفيدرالى (١٦٥).

وعندما عرضت القضية على المحكمة العليا كان من المتعين عليها إبراز ما إذا كان فعلا هناك تعارض بين السياسة التشريعية التى يتبناها القانون الفيدرالى فى مجال حماية الاختراعات وبين تلك السياسة التى تتوخاها الولايات المختلفة لحماية المعرفة الفنية فى ظل مبادئ الشريعة العامة وقواعد العدالة. وفى سبيل إبراز ذلك، فرقت المحكمة بين ثلاث طوائف للمعرفة الفنية: فمن ناحية أولى، أنه إذا كانت المعرفة الفنية فى شكل معلومات تجارية trade information ، فإنه لا تعارض بين حمايتها فى قوانين الولايات، التى تستهدف فى المقام الأول إعطاء ميزة تنافسية لمالك هذه المعلومات وخاصة أنه يقوم بتطويرها بعد جهد مكثف ونفقات باهظة، وبين الحماية التى يخولها قانون براءة الاختراع، لأن هذا القانون الأخير يخرج هذه المعلومات من نطاق تطبيقه، هذا من جهة، ومن جهة

(١٦٥) المرجع السابق، فى ص K - 11.

أخرى، أن المجتمع كله لن يضار من الاحتفاظ بهذه المعلومات سرا وقصرها على مشروع معين لمدة غير محدودة (١٦٦). ومن ناحية ثانية، فإنه إذا كانت المعرفة الفنية فى شكل ابتكارات ما غير مستوفية شروط الحصول على البراءة، فإن استمرار حمايتها فى ظل مبادئ الشريعة العامة للولايات المختلفة لن يساعد من قريب أو من بعيد على تحقيق أهداف قانون براءات الاختراع الفيدرالى، ومن ثم لا تعارض بين الاعتراف بحماية هذه المخترعات فى الشريعة العامة وبين القانون الفيدرالى (١٦٧). ومن ناحية ثالثة، إذا كان موضوع المعرفة الفنية اختراعا يمكن شموله ببراءة اختراع لاستيفائه الشروط اللازمة لذلك، وفى نفس الوقت يمكن للمخترع تفضيل حمايته كسر تجارى، ولا شك أنه إذا قام تعارض بين الحماية التى يخولها القانون الفيدرالى وتلك التى تقرها قوانين الولايات، فإن هذه الحماية الأخيرة يتعين إلغاؤها. على أن المحك الأساسى لقياس وجود هذا التعارض بين نوعى الحماية لا ينشأ لمجرد توفر حماية ما فى ظل قوانين الولايات، ولكن ما إذا كانت هذه الحماية تشكل خطرا ما على نظام براءات الاختراع الذى كفله المشرع الفيدرالى (١٦٨). وفى تحليلها لمدى وجود مثل هذا الخطر، ذهبت المحكمة إلى أن الحماية التى يكفلها قانون الأسرار التجارية هى حماية هشة بمقارنتها بالحماية التى يرتكز عليها نظام البراءات. فقانون الأسرار التجارية لا يمنع أى شخص من التوصل إلى نفس الابتكار والاستمتاع بنفس الحماية، طالما كان اكتشافه له بطريقة مشروعة كالبحث

(١٦٦) المرجع السابق، فى ص K - 11.
(١٦٧) المرجع السابق، فى ص K - 14 , K - 13 .

المستقل أو تحليل عناصر المنتج (١٦٩). ثم إن مالك المعرفة الفنية يتعرض لمخاطر عديدة منها سرقة ابتكاره أو إفشاء سريته بسبب خيانة إحدى علاقات الثقة التى قد يضعها فى العاملين معه أو المرخص لهم مثلا باستعمالها، وهنا يفقد المالك ملكية هذه المعرفة، ولا يبقى له فى الكثير من الأحوال إلا التعويض. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن المجتمع نفسه لن يستفيد من المخترع الذى يؤثر حماية الأسرار التجارية فى ظل الشريعة العامة لقوانين الولايات، رافضا الحماية التى تكفلها البراءة. ذلك لأن من الثابت عملا أنه لو قام المخترع بالاحتفاظ بابتكاره واستعماله واستغلاله بنفسه فى إطار مشروعه، فهناك احتمال كبير أن يقوم آخرون بالتوصل إليه بطريقة مستقلة، حتى ولو اتخذ المخترع جميع الاحتياطات اللازمة للحفاظ على السرية، لأن مجرد استغلال الابتكار تجاريا سوف يؤدى إلى تنبيه المنافسين الآخرين إلى وجود تكنولوجيا جديدة وغامضة مما سيدفعهم ويحفزهم إلى تكثيف الجهود البحثية للتوصل إليها، مما سيؤدى فى يوم ما إلى القضاء على الميزة التنافسية التى كان يحاول المخترع أن يجنيها فى ظل مبادئ الشريعة العامة. ولذا فإنه ليس من المتصور، إلا فى النادر من الأحوال، أن يضحى المخترع ببراءة اختراع مفضلا حماية الأسرار التجارية. وبناء عليه، فإن قوانين الولايات التى تحمى ملكية المعرفة الفنية لا تشكل خطرا داهما على الحماية الفيدرالية. ومن ثم يمكن للولايات الاستمرار فى خلع الحماية على المبتكرات، التى وإن كانت قابلة للحصول على براءة اختراع عنها، إلا أن مالكها آثر الاحتفاظ بها سرا (١٧٠).

(١٦٩) أنظر: [illegible]

(١٧٠) أنظر: [illegible]

ولم تتردد المحكمة العليا الأمريكية، فى تأكيد استمرار حماية المعرفة الفنية فى ظل مبادئ الشريعة العامة عندما عرضت عليها هذه المسألة مرة أخرى فى قضية Aronson v. Quick point Pencil Co. وهى أحدث قضية للمحكمة العليا فى هذه المسألة (١٧١). وتتلخص وقائعها فى الترخيص لشركة Quick باستخدام المعرفة الفنية التى كانت تحوزها شركة Aronson ، مع ارتباطها بعقد تسليم مفتاح Keyholder ، وذلك لقاء دفع مقابل Royalities معين. وكانت شركة Aronson قد تقدمت للحصول على براءة اختراع عن هذه المعرفة الفنية التى تحوزها والتى ظلت تستغلها سرا لفترة معينة. وكان من شروط عقد الترخيص بين الشركتين استمرار دفع مقابل التكنولوجيا، فى حالة صدور قرار سلبى من مكتب براءات الاختراع، برفض منح البراءة. ولم تصدر البراءة. عندئذ قامت الشركة المرخص لها برفض الاستمرار بدفع نفقات التكنولوجيا على أساس أن القانون الفيدرالى (أى قانون البراءات)، والذى يبيح استعمال واستغلال الاختراعات غير المشمولة ببراءة، يتعارض مع أحكام قوانين الولايات المختلفة التى تحظر ذلك. ومن ثم فإن دفع نفقات أو مقابل معين للمرخص بتكنولوجيا غير مشمولة ببراءة اختراع يكون على غير أساس(١٧٢). ولقد اتبعت المحكمة فى رفض هذه الحجة نفس المنهج الذى

(١٧١) أنظر:
Aronson v. Quick Point Pencil Co., 440 U.S. 257 (1979).

(١٧٢) المحكمة السابق، فى ص [illegible]

سلكته المحكمة فى قضية Kewanee من تأييد الحق فى حماية ملكية المعرفة الفنية فى ظل قوانين الولايات ومبادئ الشريعة العامة (١٧٣).

وإذا كانت الشريعة العامة Common Law تحمى المعرفة الفنية بإعتبارها حقا من حقوق الملكية وفقا للمفهوم الفنى لهذا الإصطلاح فإن القوانين الجنائية سواء على المستوى الفيدرالى، أو على مستوى الولايات تقوم بحمايتها أيضا بإعتبارها من حقوق الملكية على نحو ما سوف نعرض له فيما يلى.

ثانيا – مدى اعتبار المعرفة الفنية حقا من حقوق الملكية فى ظل القوانين الجنائية:

حرصت القوانين الفيدرالية وكذلك القوانين التى صدرت على مستوى الولايات المختلفة فى مجال القانون الجنائى على تأكيد الحق العينى على المعرفة الفنية، فجعلت الاستيلاء عليها داخلا فى مفهوم جريمة السرقة. وعلى المستوى الفيدرالى، صدر القانون الوطنى لمعاقبة سرقة الملكية National Stolen Property Act وذلك فى عام ١٩٧٦ (١٧٤). كما أصدرت الولايات المختلفة قوانين مماثلة. ونطاق بحثنا يضيق بطبيعة الحال عن معالجة كل هذه القوانين. على أننا سنقوم بعرض فكرة الملكية على

(١٧٣) الحكم السابق، فى ص ٢٦٦.

(١٧٤) أنظر:

National Stolen Property Act, U.S.C 2314 (1976)

كما هو مشار إليه فى:

Michael Epstein, Criminal Liability for Misappropriation of Trade Secrets ...

المعرفة الفنية وإمكانية تطبيقها فى القانون الفيدرالى، ثم الإشارة إلى بعض قوانين الولايات التى حرصت على تأكيد هذا الطابع.

(أ) المعرفة الفنية هى حق ملكية وفقا لمفهوم القانون الفيدرالى الخاص بسرقة البضائع المسروقة:

يحظر القانون الفيدرالى الصادر عام ١٩٧٦، والخاص بسرقة الملكية، نقل transportation الأشياء المسروقة، بين الولايات المختلفة أو فى مجال التجارة الخارجية، وذلك إذا زادت قيمة الشئ الذى تم الاستيلاء عليه على خمسة آلاف دولار أمريكى. على أنه يشترط أن يكون الشئ المسروق الذى يتم نقله عبر الولايات أو خارج الولايات المتحدة الأمريكية داخلا فى مفهوم الأشياء أو البضائع المنقولة (Goods, wares or merchandises)، والتى تبلغ قيمتها خمسة آلاف دولار أمريكى أو أكثر (١٧٥).

ولقد طبقت العديد من المحاكم الفيدرالية هذا القانون بصدد سرقة الأسرار التجارية، حيث أدخلتها فى مفهوم الأشياء أو البضائع المنقولة، واعتبرت الاستيلاء عليها فى عداد سرقة شئ مملوك للغير، وبالتالى إضفاء الحماية الجنائية الخاصة بصيانة حق الملكية (١٧٦).

(١٧٥) أنظر المقالة السابقة، فى ص 6 - B 5.

(١٧٦) أنظر على سبيل المثال الأحكام الآتية:

United States v. Bottone, 365 F. 2d 389 (2d Cir.); United States v. Leste, 282 F. 2d 750 (3d Cir. 1960).

هذا الحكم مشار إليها فى مقالة Michael Epstein المشار إليها –

ومن الواضح أنه لكى يحصل تطبيق لنصوص هذا القانون فلابد وأن يكون محل المال المستولى عليه بضائع معينة. وعليه، فإنه من الأهمية بمكان تحديد الوسيلة التى تم بها تجسيد الأسرار التجارية. ولقد جرت المحاكم الأمريكية على اعتبار أن هناك استيلاء على الأسرار التجارية إذا كانت مكتوبة أو مسجلة على أوراق خاصة بالشركة مالكة المعرفة الفنية.

ففى قضية United States v. Greenwald (١٧٧)، والتى تضمنت قيام بعض الباحثين فى شركة Pearsall ، المالكة لبعض المعارف الفنية فى شكل تركيبات كيميائية من شأنها تأخير انتشار النيران عند اندلاع الحرائق، بسرقة الوثائق المسجل عليها هذه الأسرار التجارية وبيعها إلى إحدى الشركات المنافسة لقاء مبلغ أربعين ألف دولار. وكانت شركة Pearsall هى الوحيدة التى تمتلك هذا السر التجارى، مما كان يمنحها ميزة تنافسية كبيرة فى هذا المجال. ولكن ثار التساؤل عما إذا كانت المعرفة الفنية أى المعلومات الكيميائية يمكن أن تدخل فى مفهوم "البضائع" المسروقة التى يتم نقلها من ولاية إلى أخرى؟

هنا ركزت المحكمة على الشكل الذى حصل فيه تجسيد لهذه المعرفة، مؤكدة أن هذه الوثائق المسروقة كانت ملكا لشركة Pearsall وعلى أوراق خاصة بها. وهى وثائق هامة لها قيمة كبيرة فى سوق المعالجة الكيميائية للحريق. على أنه وإن كان من المهم الأخذ فى الاعتبار الشكل الذى تتجسد

(١٧٧) أنظر:
United States v. Greenwald, 479 F. 2d 320 (6th Cir.)
مشار إليه فى مؤلف [illegible] مشار إليها سابقا فى [illegible]

فيه هذه المعلومات، فإن القيمة الحقيقية لها هى فى ذات المعلومات، وليس مجرد الأوراق المكتوبة أو المسجلة عليها (١٧٨). أيضا فى قضية: United States v. Lester (١٧٩) توصلت المحكمة إلى حل أكثر جرأة. وتتلخص وقائع هذه القضية فى سرقة أحد العاملين فى شركة Gulf Oil Company لبعض الخرائط الجيولوجية التى تحدد مواقع اكتشاف البترول، وقيامه ببيعها إلى شركة Lester المنافسة، ليس فقط عن طمع فى الربح وإنما أيضا بدافع الانتقام من الشركة صاحبه المعلومات بسبب تخطيها له فى الترقية، مع تعهد شركة Lester بدفع مبلغ معين بالإضافة إلى عمولة تؤدى إليه نظير اكتشاف أى بئر بترولى جديد بناء على هذه المعلومات الجيولوجية. وعندما وجهت إلى العامل تهمة السرقة قال محاميه بأن القانون يتطلب لوجود هذه الجريمة أن يكون هناك نقل لبضائع معينة مملوكة لشخص آخر، ولما كان العامل لم يقم بنقل الخرائط الجيولوجية ذاتها والمملوكة لشركة Gulf ، وإنما قام بتصويرها، فمن ثم لم يتحقق أى نقل Transportation للمستندات الأصلية المملوكة لشركة Gulf ، وبالتالى فليس هناك استيلاء على حق الملكية. ولقد رفضت المحكمة هذا الدفاع وقالت إن الملكية تتمثل أصلا فى المعلومات السرية التى توضحها الخرائط، ذلك لأن المنافس لن يدفع ثمنا باهظا فى أوراق ما إلا لما تمثله من قيمة معينة.

(١٧٨) القضية السابقة فى ص ص ٣٢٠ - ٣٢١. كما هو مشار إليها فى Epstein .
(١٧٩) أنظر:
[illegible] F. 2d [illegible] (3d Cir.) [illegible]

ومن ثم لا يهم الوسيلة أو الأداة التى انتقلت بها هذه المعلومات، وسواء كان ذلك عن طريق المستندات الأصلية أو عن طريق صور Copies أخذت لها (١٨٠). وأكدت المحاكم الأمريكية المعنى السابق فى قضية United States v. Bottone (١٨١)، حين قام أحد العاملين فى شركة Cynamaid، وهى إحدى الشركات الكبرى فى الصناعات الكيميائية، بسرقة المعلومات المرتبطة بحياة بعض الكائنات الدقيقة - micro organism وبيعها إلى شركة منافسة. وادعى العامل عدم حصول السرقة على أساس أن الأوراق التى نقل عليها هذه المعلومات كانت ملكا له، وليست ملكا للشركة. حينئذ أعلنت المحكمة أنه على الرغم من أن الأوراق التى تم نقلها إلى الشركة المنافسة هى ملك للعامل، إلا أن المقصود بالملكية فى معنى القانون، هى ملكية المعلومات نفسها، وليس ملكية السند المادى الذى تتجسد فيه. والسند المادى ما هو إلا مجرد أداة نقل المعرفة الفنية (١٨٢).

والواقع أن الأحكام السابقة كانت تعالج مسألة سرقة المعرفة الفنية كلما تجسدت فى سند مادى معين. ولكن المشكلة الحقيقية تكمن فى حماية نقل المعرفة الفنية متجردة عن أى سند مادى. ومثال ذلك أن يقوم أحد العاملين فى مشروع ما باستيعاب وحفظ المعلومات السرية فى ذاكرته memory ، ثم الإفشاء بها إلى مشروع منافس. فى هذه الحالة، هل يمكن القول بأن هذه المعلومات المجردة عن أى سند مادى، يمكن أن يطبق عليها وصف

(١٨٠) القضية السابقة فى ص ص ٧٥٢ - ٧٥٥.

(١٨١) أنظر:

United States v. Bottone, 365 F. 2d 389 (2d Cir. 1966)

كما هو مشار إليه فى Epstein ، المقالة السابقة فى ص B 5 - 10 .

(١٨٢) المحكم السابق فى ص ٣٩١.

"البضائع" goods التى يتم نقلها بين الولايات؟. فى الواقع إنه قد يكون من الصعب فى هذه الحالة قبول القول بأن المعرفة الفنية، التى لا تتجسد فى سند مادى، يمكن أن تمثل بضائع بالمعنى الدقيق. ولذلك فلقد حرصت نقابة المحامين الأمريكية، قسم براءات الاختراع والعلامات التجارية، على اقتراح إدخال تعديل على نص القانون بحيث يتم تجريم نقل أى "سر تجارى، أو شئ يتضمن سرا تجاريا ..." طالما تم الاستيلاء عليه بطريقة غير مشروعة (١٨٣). وبهذا المعنى يتأكد المعنى الحقيقى على ملكية المعرفة الفنية ذاتها، بغض النظر عما إذا كان هناك سند مادى معين يجسدها، أو لا يوجد مثل هذا السند.

(ب) فكرة ملكية المعرفة الفنية فى القوانين الجنائية للولايات:

تبنت العديد من الولايات الأمريكية قوانين جنائية معينة تجرم الاستيلاء على الأسرار التجارية أو سرقتها. وحددت هذه القوانين بشكل صريح دخول الأسرار التجارية فى مفهوم حقوق الملكية التى يكون الاستيلاء عليها أو سرقتها موضوعا للتجريم (١٨٤). من ذلك ما نصت عليه المادة العاشرة من التقنين الجنائى لولاية الاباما من أن موضوع الملكية المقصودة فى مفهوم هذا القانون تنصرف إلى أى "نقود، حقوق الملكية الشخصية المادية أو المعنوية، الملكية العينية (التى يمكن أن يتغير محلها) شاملة الأشياء القابلة

(١٨٣) أنظر مقالة Epstein السابقة، فى ص B 5 - 12 ، هامش ٤٦.

(١٨٤) أنظر بصفة خاصة فى القوانين الجنائية للولايات الأمريكية المختلفة، والخاصة بسرقة الأسرار التجارية، مقالة Epstein ، السابق الإشارة إليها، بعنوان: Criminal Liability ..... المشار إليها سابقا، فى ص ص B 5 - 22 , 158 - 85.

وأنظر بصفة عامة:

Bea Wiesner & Anita Cava, Stealing Trade Secrets Ethically, Vol. 47 Maryland Law Review, 1076 - 1152 (1988).

للزيادة، أو تلك الثابتة فى الأرض، أو الثابتة فى مستندات، الحقوق العقدية، الحق فى التصرف، المصلحة أو الحق فى المطالبة، الائتمان، أو أى سلعة أو شئ ذى قيمة معينة ومن أى نوع" (١٨٥).

كذلك فإن القانون الجنائى لولاية اركنساس ينص فى المادة ٦ على أن مفهوم حق الملكية ينصرف إلى "الحقوق المعينة على الأشياء المادية، والحقوق على الملكية الشخصية والمعنوية، شاملة النقود، أو أى أوراق أو وثائق تمثل أى شئ ذى قيمة معينة" (١٨٦). وهذا النص يدخل الأسرار التجارية فى مضمون حق الملكية، لأن المادة العاشرة من نفس القانون تعرف السر التجارى بأنه "يشمل المعلومات الفنية ككل أو جزء منها، تصميم، وسيلة، منتج، مركب ما، أو أى تحسين ليس فى متناول أى شخص عدا ذلك الشخص الذى يمتلكها ".. (١٨٧).

كذلك توجد نصوص مشابهة فى القانون الجنائى لولاية تكساس. فالفقرة أ/ ٤ من الفصل ٣١.٥ من هذا القانون تعرف السر التجارى بأنه "التكوين الكامل أو الجزئى لأى معلومات تقنية، تصميم، وسيلة، إجراء ما، مركب، أو أى تحسين ما له قيمة معينة عند المالك، والذى يأخذ المالك

---

(١٨٥) أنظر المادة العاشرة من:
Section 13 A - 8 - 1, Ala. Code tit. 13 A 13 A - 8 - 1 (1975).
كما هو مشار إليها فى: ..... Epstein, Criminal Liability السابق الإشارة
الإشارة إليها فى ص B 5 - 23 .

(١٨٦) أنظر المادة السادسة من:
Section 41 - 2201 Ark. Sat. Ann. 41 - 2201 (1975).
كما هو مشار إليها فى مقالة Epstein ، السابقة فى ص ص B 5 - 31 - B5 - 30 .

احتياطاته لكى لا يصل إلى علم الآخرين إلا هؤلاء الذين يختارهم المالك بنفسه لكى تكون لهم ميزة التعرف عليها". وتدخل الفقرة (B) من نفس الفصل هذه الأسرار فى عداد حقوق الملكية التى يشكل الاستيلاء عليها جريمة سرقة حيث تنص على أن "يكون الشخص مرتكبا للجريمة، لو أنه بدون الرضاء التام للمالك قد قام: ١ - بسرقة السر التجارى، أو ٢ - قام بعمل حق أو نسخ Copies من الوثائق أو الشئ الذى يتمثل فيه السر التجارى، أو ٣ - يقوم بالاتصال بالغير لإعلامه أو نقل السر التجارى إليه .." (١٨٨).

وتطبيقا لذلك حكمت محكمة ولاية تكساس بمعاقبة أحد العاملين السابقين فى شركة Texas Instruments Automatic Computer Corp. على جريمة سرقة بعض برامج الكمبيوتر وبيعها إلى إحدى الشركات المنافسة. وفى معرض تسبيبها للحكم قالت المحكمة بأنه يتعين رفض حجة المدعى من أن قانون ولاية تكساس يعاقب على جريمة سرقة الأشياء المملوكة إذا بلغت خمسين دولارا، وأن الجريمة لذلك لم تتوافر لأن قيمة الشرائط التى سجلت عليها برامج الكمبيوتر لا تساوى أكثر من خمسة وثلاثين دولارا. فالقيمة الحقيقية للبضائع المسروقة لا تتمثل فى هذه الشرائط، وإنما فيما تحويه من معلومات. وعليه أسست المحكمة حكمها على أساس أن سرقة برامج الكمبيوتر نفسها كمعلومات يعتبر استيلاء على حق من حقوق الملكية بالمعنى الدقيق (١٨٩).

---

(١٨٨) أنظر Tex. Penal Code Ann. tit 7 31 - 05 (Vernon 1974)
مشار إليه فى مقالة Epstein السابقة، فى ص B 5 - 138 .

(١٨٩) [illegible]

والواقع أن جميع الولايات الأمريكية قد تبنت، وبلا استثناء، قوانين جنائية تجرم سرقة الأسرار التجارية، واعتبار الاستيلاء عليها حقا من حقوق الملكية (١٩٠). لذا نكتفى بالأمثلة التى أوردناها فى هذا الخصوص.

والخلاصة، أن القانون الأمريكى يعترف بحق ملكية المعرفة الفنية، كما أكد القضاء الأمريكى ذلك فى أحكام قضائية كثيرة. والاعتراف بالحق فى ملكية المعرفة الفنية كحق عينى، بالمعنى الدقيق، يتيح للمالك وسائل الحماية المكفولة للدفاع عن هذا الحق ضد أى اعتداء، أو أى استيلاء غير مشروع عليها. كما أن القانون الجنائى الفيدرالى، وكذلك القوانين الجنائية للولايات المختلفة، تجرم سرقة المعرفة الفنية، باعتبارها سرقة شئ مملوك لشخص ما.

وعليه، تظهر أهمية إضفاء حق الملكية على المعرفة الفنية إذا لم تكن تربط المالك بالشخص الذى استولى عليها أى رابطة معينة من روابط الثقة. أما إذا كانت رابطة معينة، أو علاقة ثقة ما تربط المالك بالمتلقى، فإن القضاء الأمريكى بصفة عامة يفضل تأسيس الحماية القانونية للمعرفة الفنية على ضرورة احترام هذه العلاقة، وذلك كما سيتضح لنا فى المبحث الثانى من هذه الدراسة.

Hancock v. State, 402 S.W. 2d 906 (Ct. Crim. App. 1966).

كما هو مشار إليه فى مقالة Epstein ، السابق الإشارة إليها، فى ص 140 - B 5 ، هامش (١٧٠).

(١٩) أنظر

المبحث الثانى
الأساس القانونى لحماية المعرفة الفنية
فى القانون الأمريكى (نظرية علاقة الثقة)

تمهيد وتقسيم

رأينا أن مبادئ الشريعة العامة فى القانون الأمريكى تعترف بحق الملكية على المعرفة الفنية؛ وعليه، فإن اغتصابها يمكن أن يؤدى إلى إثارة كل من المسئوليتين المدنية والجنائية. فحق الملكية يمكن أن يكون أساسا لدعوى المضرور. على أن المحاكم الأمريكية لا تستند إلى حق الملكية كأساس للحماية إلا إذا كان هو الأساس الوحيد الذى تبنى عليه الدعوى، أى فى حالة عدم وجود أى علاقة بين مالك المعرفة الفنية ومغتصبها. أما إذا توفرت علاقة معينة قائمة على وجود عناصر من الثقة بين مالك المعرفة الفنية والمتلقى لها، فإن المحاكم الأمريكية، بصفة عامة، تفضل بناء الحماية على وجود هذه العلاقة لأنها تخولها إضفاء حماية أكبر على المضرور مالك المعرفة الفنية (١٩١)، من ذلك مثلا إمكان الحكم له بتعويضات رادعة punitive damages ضد الشخص الذى أساء استخدام المعرفة الفنية خارج علاقة الثقة وبصفة خاصة إذا كان أساس التعويض هو نظرية المسئولية Tort .

---

(١٩١) أنظر فى هذا المعنى:

Turner, The Law of Trade Secrets .... ، ١٧٨ - ١٧٩، مشار إليه سابقا فى ص ص

وفيما يلى سوف نقوم بعرض نظرية علاقة الثقة والأسس الفنية التى تبنى عليها، مع عرض بعض التطبيقات القضائية لهذه النظرية. وعليه، يمكن تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : مضمون نظرية علاقة الثقة.

المطلب الثانى : الأسس الفنية لنظرية علاقة الثقة.

المطلب الأول

مضمون نظرية علاقة الثقة

أولا - فكرة علاقة الثقة:

تقوم نظرية علاقة الثقة Confidential relationship على فكرة أن مالك المعرفة الفنية له الحق فى منع شخص المتلقى الذى تربطه به علاقة خاصة من القيام باستعمال أو استغلال هذه المعرفة فى خارج نطاق هذه العلاقة، لجنى ميزات معينة أو للإضرار بالمالك (١٩٢).

وعلى مالك المعرفة الفنية أن يبرز سرية هذه المعرفة وجدارتها بالحماية القانونية (١٩٣)، ثم عليه اثبات أن المعرفة قد وصلت إلى المتلقى عن طريق علاقة خاصة تخول للأخير الحصول على المعلومات السرية بطريق مشروع (١٩٤). وهذه العلاقة الخاصة تتألف من ثلاثة عناصر: فأولا، يتعين

---

(١٩٢) أنظر فى ذلك:
Michael Epstien, Modern Intellectual Propery .... المشار إليه سابقا، فى ص ٥٨.
أنظر أيضا : Milgrim, Trade Secrets ..... المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الرابع، فى ص ١٢. وأنظر كذلك فى عرض مفهوم نظرية علاقة الثقة فى القانون الأمريكى، الدكتور حسام عيسى، نقل التكنولوجيا، دراسة فى الآليات .... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ١٦٣، وكذلك راجع الأحكام القضائية التى عرض لها، فى ص ١٦٣ - ١٦٥ من ذات المرجع.

(١٩٣) أنظر:
Turner, The Law of Trade Secrets .... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٣٨٢.

(١٩٤) أنظر:
Dessemontet, The Legal Protection of Know - How ....
المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٣٣٨.
أنظر كذلك:

أن يكون مالك المعرفة الفنية واضعا ثقة ما فى المتلقى، ليس فقط فى القيام بواجب معين أو الامتناع عن فعل ما، وإنما فى التزامه العام بالمحافظة على مقتضيات هذه الثقة؛ فالتزام المتلقى بالسرية لا ينشأ عن واقعة الإفشاء له بخبايا المعرفة الفنية، وإنما بسبب وجود علاقة ثقة سابقة أو معاصرة لاتصال علمه بها (١٩٥). والثقة المقصودة ليست ثقة متبادلة، إنما هى ثقة من منظور مالك المعرفة، أى الثقة التى يقدر هو مداها وأهميتها (١٩٦). وثانيا، يجب أن يعلم المتلقى بوجود هذه الثقة. ويتحصل هذا العلم إما من وجود شرط صريح فى العقد، أو شرط ضمنى يشير إلى ذلك. ومع هذا فلا يجب إعفاء المتلقى من العلم بوجود هذه الثقة عند تخلف الشرط الصريح أو الضمنى بذلك، إذ يكفى لاستخراج هذا العلم أن تشير الظروف التى حصلت فيها العلاقة إلى وجود ما يبرر اعتقاد المتلقى بأن مالك المعرفة الفنية قد وضع ثقته فيه (١٩٧). وأخيرا، فإن علاقة الثقة تفترض وجود التزام عام

James Staples & Bertagonli, Know - How in the United States ....
المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٢٧٨.
أنظر أيضا:
Tuth E. Leistensnider, Trade Secret Misappropriation : What is the Proper Length of an Injunction after public disclosure? Vol. 51 Albany Law Review, 271 - 292, (1987).
وبصفة خاصة فى ص ٢٧٩.

(١٩٥) أنظر:
Milgrim, Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الرابع، فى ص ١٩.

(١٩٦) أنظر فى هذا المعنى:
Milgrim, Trade Secrets .... المرجع السابق، فى ص ١٩. ويبرر البعض ذلك على أساس أن ما تم الإفشاء به هو حق ملكية ينبغى صيانته فى كل الأحوال من منظور المالك: أنظر:
Dessemontet, The Legal Protection ..... المرجع السابق الإشارة إليه، فى ص ٣٣٨.

(١٩٧) أنظر Milgrim ، المرجع السابق، فى ص ١٩. أنظر أيضا:
Michael Epstein, Modern Intellectual Property

على عاتق المتلقى بعدم إفشاء سرية المعرفة الفنية خارج نطاق العلاقة بينهما، أو استعمالها بطريقة تضر بالمالك الأصلى. ويلاحظ أن التزام المتلقى بالحفاظ على السرية ليس فقط التزاما عقديا وإنما هو أيضا التزام قانونى Legal duty (١٩٨)، ومن ثم، فإن مالك المعرفة الفنية يمكن أن يؤسس دعواه على نظرية العقد ونظرية المسئولية التقصيرية Tort معا، وذلك كما سنرى لاحقا. وهذا جائز طبقا لقواعد الشريعة العامة، حيث لا يجبر المضرور على الخيار بين الاستناد إلى أى من المسئوليتين العقدية أو التقصيرية(١٩٩) .

والواقع أن الأمثلة على هذه العلاقات الخاصة كثيرة ومتنوعة. ولعل أبرزها علاقة رب العمل بالعامل. فلقد حكم بأن علاقة العمل تنشئ، فى حد ذاتها، علاقة ثقة بين رب العمل والعامل، بحيث يكون من بين التزامات العامل ألا يقوم باستخدام الأسرار التجارية، التى وصلته خلال رابطة العمل، لمصلحته الخاصة أو إذاعتها لمنافس رب العمل (٢٠٠). كما ذهبت أيضا

المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٥٨.

(١٩٨) أنظر:
Milgrim, Trade Secrets ..... المرجع السابق، فى ص ص ١٩ - ٢٠.

(١٩٩) أنظر فى ذلك:
Dessemontet, The Legal Protection of Know - How ...
المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٣٢٢.

(٢٠٠) أنظر:
Michael Epstein, Modern Intellectual Property .....
المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٥٩.
أنظر أيضا:
Turner, The Law of Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٢٨٧، وما بعدها. والأحكام القضائية الكثيرة المشار إليها فيه، وبصفة خاصة فى ص ص ٢٨٨ - ٢٩٦ من ذات المرجع.

بعض الأحكام الأمريكية إلى أن عقد الترخيص باستخدام المعرفة الفنية ينشئ علاقة ثقة بين المرخص والمرخص له تلزم الأخير بالمحافظة على السرية، حتى ولو لم يوجد شرط صريح أو ضمنى بذلك (٢٠١). كما طبقت المحاكم الأمريكية نظرية الثقة فى العلاقة بين المرخص Franchisor والمرخص له Franshisee فى عقد الامتياز التجارى Franchising, ، حيث ذهبت إحدى المحاكم بأن هذا العقد يقيم التزاما على عاتق المرخص له بعدم إفشاء الأسرار الخاصة بقائمة الموردين الذين يتعامل معهم المرخص بالنظر إلى أهمية هذه المعلومات وخطورة آثارها بالنسبة لعقد الامتياز نفسه(٢٠٢).

= وانظر أيضا فى تطبيقات ذلك:

Thornton Robinson, The Confidence Game: An Approach to the Law about Trade Secrets, Vol 25 Arizona Law Review 347 - 393 (1983).

وبصفة خاصة فى ص ص ٣٧٢ - ٣٨٣.

(٢٠١) ومن ذلك الحكم الصادر فى قضية:

Schreyer v. Casco Prods. Corp, 190 F. 2d 924 (2d Cir. 1951).

حيث ذهبت المحكمة إلى أنه على الرغم من غياب شرط صريح على الالتزام بالسرية، فإن مفاوضات عقد الترخيص بين الطرفين كانت تشير إلى أن المرخص كان ينوى ألا يتيح للمرخص له استعمال المعرفة الفنية خارج النطاق المحدد فى العقد نفسه. هذا الحكم مشار إليه فى:

Micheal Epstein, Modern Intellectual Property.

المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٥٩، هامش (١٤)،

وانظر أيضا:

Turner, The Law of Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا، والأحكام القضائية الكثيرة المشار إليها فيه، فى ص ص ٣١٦ - ٣٢٥ من ذات المرجع.

(٢٠٢) أنظر الحكم الصادر فى قضية:

General Business Services, Inc v. Rouse, 495 F. Supp. 5276, 531 - 32 (E.D. Pa. 1980).

كما هو مشار إليه فى:

Epstein, Modern Intellectual Property ... المرجع السابق الإشارة إليه، فى ص ٦٠، هامش (١٧).

على أنه يتعين ملاحظة أن القضاء الأمريكى لا يشترط لقيام الالتزام بالمحافظة على سرية المعرفة الفنية على عاتق المتلقى أن يتم إبرام عقد ما، ذلك أنه يكتفى لاستخلاص علاقة الثقة أن يكون الأطراف قد بدأوا فى مباشرة عقدهم أو المفاوضة بشأنه. فعلاقة الثقة تبدأ من الوقت الذى يتصل فيه علم المتلقى بالمعلومات الفنية السرية، حتى ولو لم يتم انعقاد عقد ما. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فلا يشترط، لكى يقيم مالك المعرفة الفنية دعواه ضد المتلقى بالالتزام بالسرية أو عدم استخدامهما خارج الحدود المرخص بها أو المسموح بها، أن يحصل فعلا إفشاء للسرية أو استعمال غير مرخص به، وإنما يكفى أن يكون هناك احتمال لحصول ذلك والإضرار بالمالك وبمصالحه (٢٠٣). ويفسر هذا الحكم على أساس أن مطالبة المالك بالانتظار إلى حين حصول الضرر فعلا قد يكون أمرا من الصعب تداركه، إذ بإفشاء سرية المعرفة الفنية يذوب حق المالك عليها، ولا يبقى له إلا الحصول على التعويض damages ، بينما إتاحة الفرصة للمالك فى إقامة الدعوى حتى قبل حصول الإفشاء بالسرية يمكنه من فرصة الحصول على ما يعرف فى القانون الأمريكى بالأمر القضائى Injunction لإلزام المتلقى للمعرفة الفنية بالكف عن أى عمل من شأنه الإضرار به.

على أنه يتعين علينا أن نشير فى هذا المقام إلى أن علاقة الثقة، وإن كانت تنشأ فى الكثير من الأحوال مرتبطة بعقد ما، سواء كان هذا العقد صريحا أم ضمنيا، فإن القضاء الأمريكى يسمح بقيام هذه العلاقة خارج نطاق الأفكار التعاقدية، وهذا على خلاف القضاء الانجليزى الذى يربط بينها

---

(٢٠٣) أنظر Epstein، المرجع السابق فى ص ص ٦١ - ٦٢.

وبين العقد (٢٠٤). فالقضاء الأمريكى يتوسع فى مفهوم علاقة الثقة ويبدها خارج نطاق العلاقات العقدية. وهنا تتجلى أهمية نظرية علاقة الثقة كأساس لحماية المعرفة الفنية حيث يقوم القضاء بإلزام شخص المتلقى لها بالحفاظ على سريتها وعدم إساءة استعمالها، حتى عند تخلف أى التزام عقدى يلزمه بذلك صراحة أو ضمنا. وهناك تطبيقات قضائية عديدة فى القانون الأمريكى لهذه الفكرة. وسوف نشير إلى البعض منها فى المطلب الثانى من هذا المبحث عند الكلام عن التطبيقات القضائية لنظرية علاقة الثقة. على أننا نكتفى هنا بالإشارة إلى أحد هذه التطبيقات الهامة، وهى حالة قيام نوع من التعاون بين طرفين لحل مسألة فنية معينة، دون وجود أى تعاقد بينهما. ففى قضية: International Industries v.Warren Petroleum (٢٠٥) والتى تضمنت اهتمام كل من الشركة المدعية، والشركة المدعى عليها بنقل غاز البترول المسال، فأرسل المدعى إلى المدعى عليه دراسة اقتصادية حول كل الجوانب التى يجب مراعاتها لنقل مثل هذا الغاز.

وتضمنت وقائع القضية تقدير المدعى عليه لأهمية هذه الدراسة. كما قام المدعى بعدئذ بالتخطيط لتنفيذها. وتم عقد اجتماع بين ممثلى الشركتين لتبادل الرأى حول هذه المسألة. على أن الشركة المدعية، أعلنت عندئذ عدم

---

(٢٠٤) أنظر فى ذلك:

Turner, The Law of Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٢٠٥) أنظر الحكم الصادر فى قضية:

International Industries v. Warren Petroleum, 91 U.S.P.Q 198 [99 F. Supp. 907] (D.C. Del 1991).

وهو حكم مشار إليه فى:

Turner, The Law of Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٣١٢.

اهتمامها بأسلوب معالجة الشركة المدعية للمشكلة، وأنها ستستأنف أبحاثها حول هذه المسألة بطريقة مستقلة. هنا قالت المحكمة بأن الطرفين انصرف اهتمامهما لبحث نفس المشكلة، وأن المعلومات التى أدلى بها المدعى، تم تبادلها على أساس من الثقة، ومن ثم فلا يكون للشركة المدعى عليها، بعدئذ أن تستخدم نتائج هذا البحث بأى طريقة، وإلا تكون قد هدمت الثقة التى وضعها فيها المدعى.

ويثور التساؤل عما إذا كانت نظرية علاقة الثقة تنحصر بين أطراف هذه العلاقة، أم أن آثارها يمكن أن تمتد إلى الغير، بحيث يمكن إلزامه بعدم استخدام المعرفة الفنية دون إذن المالك، والالتزام بعدم إفشاء سريتها مثله فى ذلك مثل الشخص الذى تلقاها من خلال علاقة الثقة؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه، وفقا لأحكام القانون الأمريكى فى الفقرة التالية.

ثانيا – مدى امتداد آثار نظرية علاقة الثقة إلى الغير:

قد يحدث أن يستفيد الغير Third Party بطريقة ما من المعارف الفنية التى اكتسبها المتلقى عند ارتباط هذا الأخير بعلاقة ثقة مع مالكها. ومثال ذلك قيام العامل الذى حصل على أسرار المعرفة الفنية من الشركة المالكة لها بترك الخدمة فيها، والالتحاق بوظيفة أخرى لدى شركة منافسه. فهل يمتد أثر علاقة الثقة بين العامل ورب العمل الأول، ويتم منع الشركة الثانية المنافسة من استخدام المعرفة الفنية، على الرغم من أن هذه الشركة الأخيرة لم تكن طرفا فى هذه العلاقة بأى شكل من الأشكال؟

هنا تجب التفرقة بين ما إذا كان الغير حسن النية أم سيئ النية.

الفرض الأول: إذا كان الغير حسن النية: فى هذا الفرض نواجه شخصا لا يعلم بوجود المعرفة الفنية فى حوزة من يتعامل معه. مثال ذلك قيام أحد العاملين فى شركة ما، بعد العمل لديها واتصال علمه بالمعرفة الفنية والتزامه بمقتضى علاقة ثقة بعدم الإفشاء عنها للغير، بالالتحاق بالعمل فى شركة منافسة مع عدم علم هذه الأخيرة بأن هذا العامل يحوز معلومات سرية لا يمكنه استخدامها خارج نطاق علاقة الثقة السابقة. ومع هذا يقوم هذا العامل، لسبب أو لآخر، بإفشاء سرية هذه المعرفة الفنية إلى الشركة المنافسة. الفرض إذا أن الغير حسن النية Innocent ، ومع هذا فإن استخدامه للمعرفة الفنية التى حصل عليها بهذا الاسلوب غير مشروع لأنه يشكل اعتداء على حق المالك الأصلى (٢٠٦).

لا شك أن الشركة الأولى المالكة للمعرفة الفنية يمكنها أن تقطع كل السبل على الغير حسن النية، وذلك إذا ما أخطرته صراحة، بمجرد التحاق العامل للعمل لديه بأن هذا العامل يحمل أسرارا تجارية معينة أو معارف فنية على درجة كبيرة من الأهمية، وأن أى استخدام لها يمثل ضررا لها. فى هذه الحالة، فإن مثل هذا الإخطار Notice يؤدى دورا وقائيا فى مواجهة الغير حسن النية (٢٠٧).

---

(٢٠٦) انظر فى طرح هذا الفرض ومناقشته:
Turner, The Law of Trade Secrets ... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ص ٤١٣ - ٤١٨.

(٢٠٧) انظر:

ومع هذا جرى القضاء الأمريكى على الحكم بمنع الغير حسن النية من استخدام المعرفة الفنية بأى حال من الأحوال إذا دلت ظروف الحال على أنه على الرغم من حسن نيته(٢٠٨)، إلا أنه كان يتعين عليه التنبه إلى وجود علاقة الثقة السابقة والتى تمنع العامل من الإفشاء بأسرار المعرفة الفنية. ولعل قضية (٢٠٩) Rise من أهم السوابق القضائية فى هذا الخصوص. فلقد قامت شركة Carter بتطوير نوع جديد من أنابيب كريم الحلاقة تحت اسم Rise . أما شركة Colgate Palmolive فلقد بذلت محاولات عديدة ولمدة ستة أشهر كاملة، وفى ظل أبحاث مكثفة، للتوصل إلى تحليل المنتج reverse engineering من أجل التعرف على سر التركيبة الخاصة بالمنتج Rise . ومع هذا، باءت مجهوداتها بالفشل. وبعد فترة وجيزة قام أحد العاملين السابقين فى الشركة الأولى أى شركة Carter بترك الخدمة، والالتحاق بوظيفة لدى شركة Colgate . وكان هذا العامل كيميائيا على علم بسر تركيبة Rise . على أنه عند التحاقه بشركة

= Milgrim, Trade Secrets, المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الخامس وبصفة خاصة فى ص ص ٩٠ - ٩١.

(٢٠٨) وهذا ما يطلق عليه البعض التنبيه الضمنى Implied Notice . انظر فى ذلك:
Dessemontet, The Protection of Know - How .... المرجع السابق الإشارة إليه، فى ص ٣٦٢. يذكر هذا المؤلف أن المقصود بحسن النية هو:
"Actually good faith is defined as being ignorance of the obligation of secrecy. But the judge cannot know what was going on inside the defendant's mind; he has to content himself with appearnces and assumptions. Consequently, Unless the bad faith of a third party be proved by his own admission, or an actual notice be served on him by the owner in good and proper form, the judge shall be satisfied if bad faith is only seemingly probable"

انظر مؤلف Dessemontet ، السابق، فى ص ٣٦١ - ٣٦٢.

(٢٠٩) انظر الحكم الصادر فى قضية:
Carter Wallace Inc. V Colgate Palmolive Co. ... F. Supp. 597 (1955).

Colgate لم يفصح بأى طريقة من الطرق عن معرفته وعلمه بالأسرار التجارية التى اكتسبها أثناء فترة عمله السابقة فى شركة Carter. كما أن شركة Colgate لم تكن تدرى عن وجود أى علاقة ثقة بين العامل والشركة المالكة للمعرفة الفنية الخاصة بالمنتج Rise . ولكى يبرز هذا العامل فى الشركة الجديدة قام بإرشادهم عن الأخطاء التى وقعوا فيها عند تحليلهم لعناصر المنتج، وإن لم يكن قد أعطاهم صراحة المعرفة الفنية، إلا أن ذلك كان كافيا لمعرفة التركيب الكيميائى للمنتج والبدء فى تصنيعه. عندئذ قامت الشركة الأولى Carter برفع دعوى ضد شركة Colgate لوقف هذا التعدى(٢١٠). ولقد أصدرت المحكمة الفيدرالية حكما بمنع استمرار شركة Colgate من استخدام المعرفة الفنية مع تحملها بدفع تعويض قدره خمسة ملايين دولار للشركة المدعية. وفى تسبيب حكمها قالت المحكمة أنه على الرغم من أن الشركة المنافسة كانت فعلا حسنة النية، بمعنى عدم علمها بعلاقة الثقة التى تربط بين العامل وشركة Carter ، إلا أن حسن النية ينتفى فى هذه الحالة لأن مقتضيات المنافسة الشريفة fair business dealing ، كانت تقتضى من شركة Colgate عدم الوقوف عند المظهر السطحى للأمور، وأن تتقصى ما وراء هذا العامل المنقول إليها، وبصفة خاصة، أنه جاء من شركة منافسة قامت فعلا بتطوير المعرفة الفنية للمنتج محل المنافسة. وإن تجاهل الشركة المدعى عليها القيام بما تفرضه قواعد المنافسة الشريفة من شأنه أن ينفى حسن النية (٢١١).

(٢١٠) أنظر وقائع القضية، فى الحكم السابق، فى ص ص ٥٧٢ - ٥٧٣.
(٢١١) الحكم السابق فى ص ص ٥٧٣ - ٥٧٤.

على أنه فى الأحوال التى يكون فيها الغير حسن النية وفقا للمعيار الذى أرسته المحكمة فى قضية Colgate ، فإن مدونة المسئولية Restatement of tort تجعله أهلا للحماية والاستمرار فى استعمال المعرفة الفنية، طالما لم يتلق اخطارا من المالك الأصلى يعرفه بوجود علاقة ثقة تحرم على الشخص الذى أدلى بأسرار المعرفة الفنية إليه من الإفشاء بها أصلا (٢١٢). على أن المدونة تشترط حصول هذا الإخطار فى وقت مناسب (٢١٣). إذ لا فائدة من الإخطار إذا كان الغير حسن النية قد بدأ فعلا فى الاستثمار بناء على المعرفة الفنية التى اتصلت بعلمه وأنفق فى سبيل اخراج المنتج أموالا طائلة، فقواعد العدالة تفرض فى هذه الحالة استمراره فى الاستغلال، وإلا ضاعت عليه أمواله (٢١٤). وهذا أمر يؤكد الحماية الهشة لمالك المعرفة الفنية. على أن قواعد العدالة تملى حتى فى هذه الحالة أن يقوم هذا الغير بدفع مقابل عادل للمالك الأصلى (٢١٥).

(٢١٢) وفى ذلك تقول مدونة المسئولية:
"One who learns another's trade secret from a third person without notice that is secret and that the third person's disclosure is a breach of his duty to the other, or who learns the secret through a mistake without notice of the secrecy and the mistake,
(a) is not liable to the other for a disclosure or use of the secret prior to receipt of such notice, and
(b) is liable to the other for a disclosure or use of the secret after the receipt of such notice, unless prior thereto he had in good faith paid value for the secret or has so changed his position that to subject him to liability would be inequitable".
أنظر الفصل رقم ٧٥٨ من مدونة المسئولية الأولى، مشار إليها فى:
Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٩٧ من الفصل الخامس، الجزء الأول.
(٢١٣) أنظر مدونة المسئولية، السابق الإشارة إليها، فى فقرة (a).
(٢١٤) أنظر مدونة المسئولية، السابق الإشارة إليها فى فقرة (b).
(٢١٥) ولكن يثور التساؤل عن تقدير المقابل العادل الذى يتعين على الغير حسن النية أداؤه إلى المالك الأصلى للمعرفة الفنية عن قيامه باستعمالها فى الفترة السابقة على

الفرض الثانى: إذا كان الغير سيئ النيـــة (٢١٦) إذا كان الغير سيئ النية(٢١٧) ، وقام باستغلال المعرفة الفنية التي وصلته عن طريق شخص كان من المفروض أن يلتزم بالحفاظ على سريتها فى نطاق علاقة ثقة مع مالكها الأصلى، فإن القضاء الأمريكى عادة ما يأمر الغير بالامتناع عن الاستمرار فى الاستعمال أو الاستغلال، مع الحكم بالتعويض العادل (٢١٨).

ومع هذا، فإن إثبات سوء النية ليس أمرا سهلا، وخاصة أن الغير لا يتعامل مباشرة مع مالك المعرفة، ثم إنه سيحاول إخفاء سوء النية بأساليب عديدة. ومن الطرق التى يتم بها إخفاء سوء النية، قيام الغير بتشكيل شركة جديدة مع العامل الذى حصل على أسرار تجارية فى علاقة سابقة من

= الاخطار؟ يذهب القضاء الأمريكى فى مجموعه إلى أنه على القاضى أن يأخذ فى الاعتبار المدة التى حصل فيها استعمال المعرفة الفنية، وأن يقوم هذا الغير بدفع نفقات التكنولوجيا، كما لو كان مرخصا له بها من قبل المالك.أنظر الأحكام القضائية الكثيرة التى أشار إليا Turner فى مؤلفه عن قانون الأسرار التجارية السابق الإشارة إليه، وبصفة خاصة فى ص ص ٤٠٣ - ٤١٨.

(٢١٦) أنظر فى هذا الفرض:
Turner, The Law of Trade Secrets, المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٤١٩ - ٤٢٢.

(٢١٧) ويقصد بسوء النية علم الغير بوجود علاقة الثقة بين مالك المعرفة الفنية والمتلقى لها: أنظر فى ذلك: Milgrim ، المرجع السابق، فى ص ١٠٠.

(٢١٨) ويتم تقدير التعويض فى هذه الحالة - حسب القضاء الغالب - بمقدار الأرباح التى حققها الشخص سيئ النية، وكذلك أى أضرار لحقت مالك المعرفة الفنية بسبب هذا الاستعمال. أنظر فى ذلك:
Dessemontet, The Legal Protection of Know - How .....
المرجع السابق الإشارة إليه، فى ص ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

شركة منافسة بحيث يمنح هذا العامل حصة فى الشركة الوليدة تعادل ثمن إفشائه لأسرار المعرفة الفنية التى اكتسبها فى علاقة الثقة السابقة(٢١٩).

وقد يصل سوء النية إلى ذروته إذا قام الغير بتحريض أحد العاملين فى الشركة المالكة للمعرفة الفنية أو تحريضه لأحد المرخص لهم فى استعمالها لإفشاء ما علمه من اسرار تجارية. وفى هذه الحالة، فإن المحاكم الأمريكية عادة ما تحكم بتعويضات رادعة Punitive damages ، بجانب التعويض عن الأضرار الحاصلة لصالح المالك الأصلى (٢٢٠).

---

(٢١٩) أنظر فى ذلك:
Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الخامس، فى ص ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٢٢٠) المرجع السابق، فى ص ١٠٥، وما بعدها. أنظر أيضا Dessemontet, The

المطلب الثانى

الأسس الفنية لنظرية علاقة الثقة

تمهيد:

ذكرنا من قبل أن القانون الأمريكى، فى ظل مبادئ الشريعة العامة، يبيح للمضرور الذى تم الاستيلاء على أسراره التجارية رفع دعوى استرداد أو تعويض عن هذا الاستيلاء غير المشروع. أما إذا وجدت علاقة ما بين المضرور والمتلقى، فلابد وأن تكون هذه العلاقة داخلة فى علاقات الثقة حتى يتمكن المضرور من طلب الحماية القانونية. فإذا لم ينطبق على العلاقة هذا الوصف، فقد المالك للمعرفة الفنية إمكانية الحماية القانونية.

وإذا ما توفرت علاقة الثقة، فإن قواعد الشريعة العامة تسمح للمضرور بإقامة دعواه بناء على عديد من الأسس والأفكار القانونية. فيجوز للمضرور تأسيس دعواه بناء على الأفكار العقدية، أو بناء على الأفكار الخاصة بالمسئولية اللاعقدية Tort ، أو حتى الإثراء بلا سبب، كلما توفرت شروط إعمالها. ويلاحظ فى هذا الخصوص أن قواعد الشريعة فى القانون الأمريكى لا تجبر المضرور على الخيار بين أى من المسئوليتين العقدية أو اللاعقدية كأساس لدعواه بطلب التعويض أو العلاج القانونى Legal remedy. إذ يجوز للمضرور، بصفة عامة، تأسيس دعواه بناء على كل من الأفكار العقدية والمسئولية التقصيرية، ولا تناقض فى هذا فى ظل قواعد الشريعة العامة (٢٢١). ذلك أن وقائع الدعوى نفسها، والطلبات التى يدعى بها المضرور تسمح بهذا. فمثلا قد يطالب المضرور بالحصول من المحكمة على أمر injunctive order لمنع المضرور من الاستمرار فى استعمال الأسرار التجارية خارج نطاق علاقة الثقة؛ فإن كان أساس الدعوى هو العقد، فالمحكمة عادة لا تمنح هذا الأمر إلا فى حدود المدة المنصوص عليها فى العقد والتى يلتزم فيها المتلقى بعدم إفشاء الأسرار(٢٢٢)، أما إذا كان أساس الدعوى هو المسئولية اللاعقدية، فإن أمر المنع قد يكون لمدة غير محدودة (٢٢٣). ومن مصلحة المضرور تأسيس طلباته على كلا النوعين من المسئولية إذا رأى أن تحديد أمر المنع بمدة معينة لا يفى بالحماية الكافية وأن علاقة الثقة يمكن أن تستمر، حتى بعد المدة المعينة فى العقد.

كما يرى المضرور إقامة دعواه بناء على الأساس التعاقدى وغير التعاقدى فى نفس الوقت، وذلك للاستفادة من أحكام التعويض الذى تبيحه قواعد الشريعة العامة، فيحصل على تعويض عن الأضرار التى حاقت به من وراء خرق العقد، مع إمكانية الحصول على تعويضات رادعة Puintive damages ، والتى عادة ما يحكم بها وفقا لمفاهيم المسئولية اللاعقدية Tort . وإذا قام المضرور بتأسيس دعواه على أحد أو بعض

---

(٢٢١) أنظر فى ذلك : Dessemont ، المرجع السابق، فى ص ٣٢٢ - ٣٢٣. وأنظر أيضا Turner ، فى مؤلفه، قانون الأسرار التجارية المشار إليه سابقا فى ص ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٢٢٢) أنظر فى ذلك: Milgrim, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الثانى، الفصل السابع، فى ص ص ٢٨ - ٢٩.

(٢٢٣) [illegible]

الأفكار المتقدمة، عندئذ تقوم المحكمة ذاتها باختيار الأساس الملائم الذى تبنى عليه الحل القانونى المناسب، بل يجوز أيضا لمحاكم العدالة فى ظل قواعد الشريعة العامة أن تبنى دعواها على أكثر من أساس قانونى واحد، وأن تمنح المضرور حلولا قانونية بناء على هذه الأسس المختلفة وفقا لما تمليه قواعد العدالة (٢٢٤).

وفيما يلى نحاول إبراز أهم الأسس القانونية التى تبنى عليها دعوى علاقة الثقة الخاصة بحماية المعرفة الفنية. وهى نظرية العقد، نظرية شبه العقد، نظرية المسئولية اللاعقدية، الإثراء بلا سبب.

أولا – نظرية العقد Contract Theory

قد تكون علاقة الثقة بين مالك المعرفة الفنية مصدرها عقد ما، كعقد عمل، أو عقد ترخيص .. الخ. وقد يقوم الطرفان بالاتفاق على شرط صريح express condition يلزم المتلقى بالحفاظ على السرية فى إطار علاقة الثقة القائمة بينهما، ولا شك أن تضمين العقد شرطا صريحا بذلك من شأنه كفالة حماية فعالة لمالك المعرفة الفنية. فالشرط الصريح عادة ما يتضمن تحديدا لنطاق السرية من حيث الموضوع، أى تلك المعارف التى يتعين على المتلقى أن يحفظها فى طى الكتمان. كذلك قد يتضمن الشرط الصريح تحديدا لنطاق السرية من حيث الأطراف والمدة، أى الأشخاص

(٢٢٤) أنظر فى هذا المعنى:

Dessemontet, The Legal Protection of Know - How ....

المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ص ٣٢٢ – ٣٢٣، وأيضا هامش رقم (٢٨٩) فى ص ٣٢٢ من ذات المرجع.

الذين لا يسمح لهم بالاطلاع بأى وجه من الوجوه على المعارف الفنية، وأيضا المدة التى يلتزم خلالها المتلقى بعدم إفشاء السرية (٢٢٥).

فإذا لم يحصل احترام كامل للشرط الصريح، فلا جدل فى أن مالك المعرفة الفنية محل العقد سيبادر بالالتجاء إلى القضاء لإجبار المتلقى على احترام تعهداته (٢٢٦)، وعند حصول إفشاء للسرية بالمخالفة لأحكام هذا الشرط، فإن القضاء غالبا ما يحكم بالتعويض العادل (٢٢٧).

(٢٢٥) أنظر فى هذا المعنى:

Michael Epstein, Modern Intellecturl Property ...

المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ص ٥٢ – ٥٤. وأنظر فى مميزات، وصور الحماية التعاقدية لصريحة للمعرفة الفنية: مؤلف Milgrim ، الأسرار التجارية، المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الثالث. والواقع إن الحماية التعاقدية بشرط صريح لا تقتصر على حالة إبرام عقد الترخيص أو بيع المعرفة الفنية مثلا، ولكنها قد تمتد إلى الفترة السابقة على ذلك، أى فى مرحلة المفاوضات، حيث عادة ما يقوم الأطراف بإبرام عقد اتفاقى interim agreement يلزم المفاوض المتلقى بالكتمان، حتى عند فشل هذه المفاوضات. أنظر فى ذلك: Turner ، فى مؤلفه: قانون الأسرار التجارية، فى ص ٢٦٩.

(٢٢٦) بل إنه إمعانا فى حماية مالك المعرفة الفنية، فإن القضاء الأمريكى عادة لا يتردد فى منح المضرور وسائل حماية، فى ظل قواعد العدالة، حتى إذا كان هناك شرط صريح فى العقد يضع حدودا معينة لها، طالما وجد القضاء أن هذا الشرط الصريح لا يفى بمتطلبات هذه الحماية. ومن تطبيقات ذلك، أن القضاء الأمريكى قد لا يقتصر على منح المضرور أمرا بوقف استعمال المعرفة الفنية بالمخالفة لعلاقة الثقة، طبقا للشرط الصريح فى العقد، وإنما أيضا يمنحه ضد الغير الذى يتصل علمه بها عن طريق المتلقى لها. والأمر Injunction بمنع المتلقى والغير بوقف استعمال المعرفة الفنية قد يكون هو العلاج الوحيد العادل لمالك المعرفة الفنية، لما قد يسفر عنه هذا الاستعمال من مضار لا يمكن تداركها إلا إذا صدر هذا الأمر. أنظر:

Milgrim, Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا، الجزء الثانى، الفصل السابع فى ص ص ١٢٢ – ١٢٩.

(٢٢٧) المرجع السابق فى ص ١٥٢ ، وما بعدها.

ومع هذا، فإن خلو العقد من شرط أو نص صريح يلزم المتلقى بالحفاظ على علاقة الثقة بينه وبين مالك المعرفة الفنية لا يحرم المحكمة من استنباط وجود هذه العلاقة من النية المشتركة للطرفين، وما يقتضيه تنفيذ العقد من حسن نية. هنا تقوم المحكمة بإستقراء النية المشتركة للأطراف من خلال بنود العقد بصفة عامة، ومن خلال تصرفاتهم والوقائع السابقة واللاحقة على العقد، فإذا أمكنها استخلاص شروط ضمنية تلزم المتلقى بالحفاظ على " " فإنها تؤسس ذلك على نظرية العقد الضمنى Contract implied in fact . ويزخر القضاء الأمريكى بتطبيقات عديدة لعلاقة الثقة المبنية على العقد الضمنى (٢٢٨). ومن ذلك القضاء William Hoeltke v. Kemp Manufacuring (٢٢٩). حيث قام أحد المخترعين بالاتصال بإحدى الشركات وعرض عليها الابتكار؛ فطلبت منه الشركة الكشف لها عن الاختراع، ونصحته أيضا بطلب براءة اختراع عنه. وبعد الكشف للشركة عن سرية الابتكار، أفصحت هذه الأخيرة عن عدم اهتمامها به. ومع هذا فلقد قامت باستعماله. وعند حصول المخترع على البراءة، قام برفع دعوى ضد هذه الشركة المذكورة لقيامها باستعمال الاختراع المذكور، فى الفترة السابقة على منح البراءة. قال المدعى (المخترع) بوجود علاقة ثقة ناشئة

(٢٢٨) أنظر فى حماية المعرفة الفنية المؤسسة على العقد الضمنى:
Melvin Jager, Trade Secrets Law Handbook .... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٤٧ - ٥١؛ وأيضا راجع: Turner ، فى مؤلفه عن قانون الأسرار التجارية، المشار إليه سابقا، فى ص ص
؛ وأنظر كذلك Ridsalle Ellis ، فى مؤلفه: الأسرار التجارية، المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ص ٨٣ - ٨٤.

(٢٢٩) أنظر الحكم الصادر فى قضية:
William Hoeltke v. Kemp Manufacturing Co., 26 U.S.P.Q 114 (4th Cir. 1935, Parker C.J).
كما هو مشار إليه فى مؤلفه Turner ، السابق الإشارة إليه فى ص ٢٧٤.

عن تقديمه لأوصاف الاختراع إلى الشركة، وأن هذه العلاقة تجعل الشركة مسئولة عن استعمال الاختراع خارج حدودها. أما الشركة فلقد حاولت نفى هذه العلاقة على أساس أنه لم يوجد عقد صريح مع المخترع. ولقد ذهبت المحكمة إلى أن المخترع عندما عرض على الشركة وصف اختراعه، كان ذلك بنية البيع، وكانت الشركة على استعداد لذلك فى بداية الأمر، ولذا عرضت عليه الكشف لها عن أسرار الابتكار. وإذا لم تكن هذه النية موجودة، فإن الشركة لم تكن لتطلب ذلك من المخترع، وما كان عليها إلا الانتظار لحين صدور البراءة. وعلى الرغم من عدم وجود أى اتفاق صريح على التزام الشركة بحفظ المعلومات التى وصلت إليها فى سرية وعدم إفشائها، وعدم وجود أى اتفاق صريح يلزم الشركة بعدم استعمال الابتكار إلا إذا قامت بشرائه، فإنه فى اعتقاد المحكمة، أن قواعد العدالة equity تقضى بوجوب القول بأن هناك عقدا ضمنيا بذلك. ومن ثم فلا يجوز للشركة القول بعدم وجود علاقة ثقة بينها وبين المدعى تحول بينها وبين استعمال الاختراع؛ فهذه العلاقة موجودة بناء على فكرة العقد الضمنى (٢٣٠).

ولقد طبقت الدائرة الرابعة فكرة العقد الضمنى أيضا فى قضية Ackerman v.General Motors Corp. (٢٣١) ففى هذه القضية قام المخترع (المدعى) بالاتصال بعدة شركات لصناعة السيارات، ومن بينهم الشركة

(٢٣٠) الحكم السابق فى ص ص ١١٩ - ١٢٦، كما هو مشار إليه فى Turner ، المرجع السابق فى ص ٢٧٤.

(٢٣١) أنظر الحكم الصادر فى قضية:
Ackerman v.General Motors Corp., 88 U.S.P.Q 281 [202 F. 2d 642 (4th Cir. Parker C.J.)
كما هو مشار إليه فى Turner ، فى مؤلفه عن الأسرار التجارية، السابق الإشارة إليه، فى ص ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

المدعى عليها، شركة جنرال موتورز، مع نيته فى بيع ابتكاره أو على الأقل الترخيص به. وعبرت شركة جنرال موتورز عن اهتمامها بالاختراع، وطلبت من المخترع تسليمها صورة Copy من طلبه الخاص ببراءة الاختراع Patent application ، والذى يحدد بدقة الوصف التفصيلى للابتكار، وذلك حتى يتم دراسة الأمر. وبعدئذ أرسلت الشركة إلى المخترع رسالة تعلمه فيها بعدم جدوى ابتكاره. وعند صدور البراءة، أدعت الشركة أنه من حقها استعمال الاختراع، لأن الابتكار قد نما إلى علمها قبل صدور البراءة وأنها لم تكن ملتزمة فى مواجهة المخترع بعدم إفشاء السرية. قالت المحكمة بأنه على الرغم من عدم وجود أى عقد صريح بين المدعى والمدعى عليه، فإن مجرد قبول الأخير (أى الشركة) لإفصاح المخترع عن ابتكاره يولد فى مثل هذه الظروف علاقة ثقة معينة تمنع الشركة من استعماله خارج حدود هذه العلاقة، وبصفة خاصة أن المبتكر كان قد تقدم بطلب براءة اختراع، وكانت الشركة المدعى عليها على علم بذلك، ومن ثم كان من الأهمية لها الاطلاع على تفاصيل هذا الاختراع الذى يمكن أن يمنح المخترع احتكارا عند صدور البراءة، وذلك فى مجال تخصص الشركة المدعى عليها (٢٣٢).

وفى قضية William A. Meier Co. v. Anckor Corp (٢٣٣)، قام المدعى بإفشاء سرية طريقة أو أسلوب جديد لعمل الأوانى الزجاجية،

(٢٣٢) أنظر الحكم السابق فى ص ٢٨٢، كما هو مشار إليه فى Turner، المرجع السابق.

(٢٣٣) أنظر الحكم الصادر فى قضية:
William A. Meier Co. v. Anckor Corp., 88 U.S.P.Q 249 (95 F. Supp 264

وذلك إلى الشركة المدعى عليها. وكانت لهذه الأوعية الزجاجية شكل انسيابى جميل مبتكر، ويتم تصنيعها وفقا لأسلوب جديد فى الحرق new flame process . وكان هدف المدعى من الإفشاء هو الإفصاح عن الأسلوب الجديد فى تصنيع هذه الأوعية، ولكن الشركة المدعى عليها قامت أيضا بنقل الشكل الجديد المتبكر لها. ولقد استخلصت المحكمة وجود عقد ضمنى من مقتضاه عدم قيام الشركة المدعى عليها بنقل الشكل الذى تم فيه صناعة الأوعية (٢٣٤). ذلك أن المدعى لم يكن قام بعد بتسويق منتجه الذى يحتوى على هذا الشكل الجديد للسلعة، وأن ممثلى الشركة المدعى عليها إنما زاروا مصنع المدعى للإطلاع على الوسيلة الجديدة للصناعة وأن عرض السلعة لهم فى شكلها المبتكر لم يكن إلا فقط لإبراز وسيلة الصنع، وليس شكل المنتج ذاته. وعليه، فإن هذه الأسرار التجارية تم الإفشاء بها من خلال علاقة ثقة معينة، بحيث لا يجوز للمدعى عليها استخدامها خارج الحدود المسموح بها؛ ولما كان الهدف من الإطلاع على هذه الأسرار لغرض البيع أو الترخيص باستعمال طريقة الصناعة فقط، فلا يجوز للشركة المدعى عليها استخدام أسرار أخرى اطلعت عليها بمناسبة العقد الأصلى (٢٣٥).

ولقد طبقت المحاكم الأمريكية فكرة العقد الضمنى بصفة خاصة فى مجال عقود العمل بين مالكى المعرفة الفنية وبين العاملين لديهم employees ، حيث ذهبت الكثير من الأحكام إلى أنه لا يشترط لالتزام

(٢٣٤) الحكم السابق فى ص ٢٥٠، كما هو مشار إليه فى Turner ، المرجع السابق، فى ص ٢٨٠.

(٢٣٥) الحكم السابق فى ص ٢٥١، كما هو مشار إليه فى Turner ، المرجع السابق

العامل بعدم استعمال أو عدم إفشاء الأسرار التجارية التى وصلت إلى علمه من خلال علاقة العمل أن يكون هناك شرط صريح مقيد أو اتفاق صريح يقيده بعدم إفشاء هذه الأسرار للآخرين ومنافسة رب العمل restrictive covenant not to compete ، ولكن يمكن استخلاص شرط ضمنى بذلك من عقد العمل ذاته، إذا كانت هناك علاقة ثقة معينة بين العامل ورب العمل.(٢٣٦). ومن أمثلة هذا القضاء الحكم الصادر فى قضية E. I. du Pont de Nemours & Co. v. American Potash & Cham. Corp.(٢٣٧).

فلقد أقامت شركة du Pont دعوى ضد أحد العاملين السابقين فيها والشركة الجديدة التى ألتحق للعمل فيها (شركة Potash)، على أساس أن هذا العامل لديه أسرار تجارية وصلت إليه عن طريق وظيفته السابقة وأن

(٢٣٦) أنظر:
Milvin Jager, Trade Secrets law Hanbook ..... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٤٧. أنظر أيضا:
Michael Epstein, Modern Intellectual Property .....
المرجع السابق الإشارة إليه، فى ص ص ٥٦ - ٥٧.
أنظر أيضا:
Suellen Lowry, Inevitable Disclosure Trade Secret Disputes: Dissolutions of Concurrent Property Interests, Vol. 40 Stanford Law Review 519 - 544 (1988).
وبصفة خاصة فى ص ص ٥٢٧ - ٥٢٨.
وأنظر أيضا: Dessemontet, The Legal Protection ..... المرجع السابق الإشارة إليه، فى ص ٣١١.

(٢٣٧) أنظر الحكم الصادر فى قضية:
E. I. du Pont de Nemours & Co. v. American Potash & Chem. Corp. 200 A. 2d 428 (Del. Ch. 1964).
كما هو مشار إليه فى Milgrim فى مؤلفه: الأسرار التجارية، المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الثالث فى ص ٥٨، وما بعدها.

انتقاله إلى الشركة المنافسة سوف يؤدى حتما إلى القضاء على الميزة التنافسية التى تحوزها فى السوق فى مجال انتاج الكيميائيات، وبصفة خاصة طريقة كلورايد لانتاج سائل TiO_2 . أما شركة Potash فلقد بنت دفاعها على أساس عدم وجود أى شرط أو اتفاق صريح يلزم العامل بعدم الالتحاق فى وظيفة أخرى، ولو فى شركة منافسة. ولقد ذهبت المحكمة إلى القول بأن هذا العامل ما كان عليه الالتحاق بالشركة المنافسة لأن ذلك فى حد ذاته من شأنه أن يشكل تهديدا مباشرا لسرية المعرفة الفنية التى تحوزها الشركة المدعية (٢٣٨). وفى معرض بيان الأسباب التى بنى عليها الحكم، ذهبت المحكمة إلى أنه على الرغم من عدم وجود أى شرط صريح فى العقد يلزم العامل بعدم الالتحاق بوظيفة أخرى فى شركة منافسة، إلا أن علاقة الثقة يمكن استقراؤها من خلال ملابسات ووقائع القضية. وهذه العلاقة (أى علاقة الثقة) هى التى ينبغى النظر إليها لتقرير تحريم انتقال العامل إلى الوظيفة الجديدة. فظروف الحال تدل على أن الشركة المدعية كانت قد أتاحت لهذا العامل، باعتباره من العاملين ذوى الأهمية القصوى فى المجال الفنى للشركة Key technical employee ، الاطلاع على طبيعة المعرفة الفنية التى كان يتم الاحتفاظ بها سرا، وأنه كان من القلائل الذين أتاحت لهم الشركة ذلك. أضف إلى هذا، أنه كان يتقاضى راتبا غير عادى بالنظر إلى طبيعة علاقته بالشركة. ثم إن الأسلوب الذى تم به الانتقال إلى الشركة المنافسة يحمل فى طياته أيضا الاعتداء على علاقة من علاقات الثقة. ذلك أن الشركة المنافسة كانت قد طلبت إلى إحدى الوكالات البحث لها عن فنى متخصص، فى الفن الصناعى محل

(٢٣٨) الحكم السابق فى ص ٤٣٢، كما هو مشار إليه فى Milgrim ، المرجع السابق فى

النقاش، وفعلا قامت هذه الوكالة بوضع إعلان داخل شركة du Pont لاجتذاب بعض العاملين فيها. وعندئذ طلب العامل إنهاء عقده مع الشركة المدعية، بالنظر إلى العرض المغرى الذى تقدمت به الشركة المنافسة (٢٣٩).

كما قام القضاء الأمريكى بحماية المعرفة الفنية التى يتم الإفشاء بها خلال المفاوضات negotiations الجارية بين الأطراف فى سبيل التوصل إلى عقد ما، وذلك إذا أخفق هؤلاء الأطراف فى مساعيهم نحو ابرام العقد، وذلك فى الحالة التى لا يوجد فيها اتفاق صريح على الحفاظ على سرية المعرفة الفنية التى تصل إلى علم أحد الأطراف نتيجة هذه المفاوضات. والأمثلة القضائية على ذلك كثيرة.

ففى قضية Smith v. Dravo (٢٤٠) فإن المدعى أتاح للمدعى عليه الاطلاع على عربات نقل البضائع ذات التصميم الداخلى الجديد، وذلك عند مفاوضتهم عقد بيع شركة المدعى إلى الشركة المدعى عليها. وبعد فشل المفاوضات فوجئ المدعى بأن الشركة المدعى عليها بدأت فى تصنيع نفس شكل عربات نقل البضائع المشار إليها. ولقد قالت المحكمة بأن هذا التصميم الداخلى لعربات النقل كان يعد فى الحقيقة سرا تجاريا، وأن المدعى قد أفصح عنه للشركة المدعى عليها فى ظل علاقة ثقة. ذلك أن الهدف الوحيد من قيام المدعى باطلاع الشركة المدعى عليها على هذا التصميم

(٢٣٩) الحكم السابق.

(٢٤٠) أنظر الحكم الصادر فى قضية: Smith v. Dravo, 203 F. 2d 369 (7th Cir. 1953).

الفريد هو تمكينها من فحص الشئ محل البيع. ومن ثم فإن العلاقة التى نشأت خلال فترة المفاوضات على البيع هى علاقة ثقة تفرض على المتلقى الالتزام بالكتمان (٢٤١).

وفى قضية Allen - Qualley Co. v. Shellmar Prods Co. (٢٤٢) أكدت المحكمة حماية المعرفة الفنية بناء على علاقة الثقة التى نشأت بين الأطراف خلال فترة مفاوضة عقد من العقود. وتتلخص وقائع هذا القضية فى أن المدعى قام بالإفصاح للشركة المدعى عليها عن طريقة معينة لتحسين تغليف علب الحلوى، وأسلوب جديد للتعبئة، مع التنبيه إلى أن المبتكر سوف يقوم بطلب براءة اختراع عن ابتكاره هذا. وكان الطرفان يتفاوضان على إبرام عقد ترخيص، وأثناء هذه المفاوضات اكتشف مستشار الشركة المدعى عليها وجود براءة اختراع صادرة لشخص آخر وتغطى طريقة التغليف، وعندئذ قامت الشركة المدعى عليها بالحصول مباشرة على ترخيص من المخترع صاحب البراءة، وفى نفس الوقت استخدمت الأسلوب الجديد الذى ابتكره المدعى للتعبئة. قام هذا الأخير بإقامة دعوى لمنع استمرار الشركة المدعى عليها من استخدام واستعمال هذه الأسرار التجارية (٢٤٣).

(٢٤١) الحكم السابق، فى ص ٣٦٩، وما بعدها.

(٢٤٢) أنظر الحكم الصادر فى قضية: Allen - Qualley Co. v. Shellmar Prods. Co. 31 F. 2d 293 (N.D. 1929).

(٢٤٣) أنظر الحكم السابق فى ص

ذهبت المحكمة إلى أن طبيعة المفاوضات فى عقد الترخيص تقتضى من المرخص أن يطلع المرخص له على جانب من أسرار المعرفة الفنية حتى يرغبه فى التعاقد، وحتى يظهر له قيمة المعرفة الفنية التى سيتم الترخيص بها، وعادة ما يقوم الأطراف فى هذه الحالة بكتابة اتفاق أولى أو تمهيدى يقضى بأنه فى حالة فشل المفاوضات التى تمهد لعقد الترخيص، فإن المتلقى يلتزم مع هذا، بالحفاظ على كل الجوانب السرية الخاصة بالمعرفة الفنية وألا يقرم بإفشائها، وألا يقوم باستعمالها (٢٤٤). ومع هذا، فقد يرى الأطراف عدم إبرام هذا الاتفاق كتابة، بالنظر إلى الكثير من التعقيدات الفنية والقانونية التى قد تصاحبه، مكتفين فى ذلك بالتفاهم على أن هناك علاقة ثقة معينة تمنع المتلقى من القيام بالاستعمال أو الإفشاء خارج نطاق هذه العلاقة. علاقة الثقة هذه تستخلص من النية المشتركة للأطراف ومن تصرفاتهم السابقة أو المصاحبة للمفاوضات؛ ولا شك أن الشركة المدعية لم تقم بإطلاع الشركة المدعى عليها على المعرفة الفنية، إلا لأنها شعرت بأن هناك جدية فى الحصول على الترخيص، ودفع المقابل لذلك، ولم يغير من ذلك إلا اكتشاف الشركة المدعى عليها وجود براءة اختراع صادرة لشخص آخر على نفس الأسلوب التقنى لعملية التغليف، حيث حصلت منه على ترخيص باستعمال الاختراع المشمول ببراءة بمقابل أقل مما لو كان هناك ترخيص من الشركة المدعية. وفى نفس الوقت حاولت الشركة المدعى عليها الاستفادة من التحسين الذى أدخلته الشركة المدعية على الاختراع (وهذا التحسين هو ما يمثل فى الحقيقة المعرفة الفنية).

وهنا فلقد قامت الشركة المدعى عليها بخرق علاقة الثقة، إذ أن هذه المعلومات الفنية ما وصلت إليها إلا على أساس وجود نية للحصول على الترخيص، وإلا لما كانت الشركة المدعية قد أفصحت لها عن سريتها. فهناك إذا عقد ضمنى يلزم الشركة المدعى عليها بعدم إفشاء سرية المعرفة الفنية أو استخدامها، وهذا العقد الضمنى مبنى على علاقة الثقة التى نشأت بين الطرفين خلال فترة المفاوضات (٢٤٥).

ثانيا – نظرية شبه العقد Theory of Quasi - Contract كأساس لعلاقة الثقة:

يفرق القضاء الأمريكى بين العقد الضمنى، أو ما يعرف اصطلاحا بـ implied in fact ، وبين فكرة شبه العقد وهى ما تعرف اصطلاحا بـ implied in Law (٢٤٦).

فأما عن الطائفة الأولى، أى العقد الضمنى فى الواقع implied in fact ، فهو ينبثق من مجموع تصرفات وأفعال الأطراف ونواياهم؛ أى أن على القاضى أن يستخلص النية المشتركة للأطراف، وذلك من خلال وقائع القضية، ومن خلال هذه الوقائع يبنى العقد الضمنى (٢٤٧) . أما العقد الضمنى قانونا Contract implied in Law ، إن جاز التعبير، فهو ليس فى حقيقة الأمر عقدا أو وعدا بالتعاقد، وإنما هو عبارة عن واجب

(٢٤٥) الحكم السابق فى ص ص ٢٩٦ – ٢٩٧.

(٢٤٦) أنظر فى التفرقة بين العقد الضمنى وشبه العقد، Milgrim ، فى مؤلفه عن الأسرار التجارية، المشار إليه سابقا، الجزء الأول، الفصل الرابع، فى ص ص ٥ – ٦. وأنظر أيضا، مؤلف Turner فى قانون الأسرار التجارية، فى ص ٢٧٣.

(٢٤٧) أنظر Milgrim ، المرجع السابق، فى الجزء الأول، الفصل الرابع، فى ص ٨

قانونى Legal Duty (٢٤٨) . فوفقا لمبادئ الشريعة العامة، فإن كل عقد يتضمن حدا أدنى للإخلاص والوفاء بالعهد المتبادل بين الأطراف، وهذا ما يقتضى تنفيذه بحسن نية good faith . ويستخلص القضاء هذا الواجب القانونى من وجود علاقة ثقة ما بين طرفين، حتى ولو لم تكن وقائع الدعوى أو تصرفات أو نوايا الأطراف تشير إلى الاتجاه إلى وجود مثل هذا الواجب؛ وإنما يقوم القاضى باستكشافه وإنفاذه لغاية أخرى، وهى الحفاظ على دعامة هامة من دعامات الكيان الاجتماعى والقانونى ألا وهى التأكد من تنفيذ العقود بحسن نية. ومع أن العقد الضمنى قانونا، ليس فى جوهره عقد، فى القانون الأمريكى، إلا أن قاضى العدالة يصفه بهذه الصفة توصلا إلى إعمال الجزاءات العقدية Contract remedies وأهمها إمكان

(٢٤٨) المرجع السابق، فى ص ٨. وفى التفرقة بين العقد الضمنى وشبه العقد تقول المحكمة العليا الأمريكية:

"The agreement contemplated [by section 145 of the Judicial code, 28 U.S.C.A. 250] as the basis of compensation is not an agreement "implied in law", more aptly termed as constructive or quasi contract, where, by fication of law, a promise is imputed to perform a legal duty, as to repay money obtained by fraud or duress, but an agreement "implied in fact" founded upon a meeting of minds, which, although not embodied in an express contract, is inferred, as a fact, from conduct of the parties showing in the light of the surrounding circumstances, their tacit understanding".

لنظر حكم المحكمة العليا الأمريكية الصادر فى قضية:

Baltimore & O.R.R. v. United States, 261 U.S. 592 (1923).

وبصفة خاصة فى ص ٥٩٧ من الحكم، كما هو مشار إليه فى Milgrim ، المرجع السابق فى ص ٩. ويلاحظ أن الفقه الأمريكى أصبح مستقرا على إطلاق اصطلاح implied contract على العقد الضمنى فى الواقع، وإطلاق اصطلاح [illegible] ، هامش (٦) فى [illegible] لنظر Milgrim

الحصول على التعويض، وإمكان الحصول على أمر Injunction بإلزام شخص بعمل شئ ما، أو بالامتناع عن قيام شئ ما (٢٤٩).

ولقد طبق القضاء الأمريكى الفكرة السابقة على الكثير من العلاقات التى كانت المعرفة الفنية محلا لها، وسواء كانت هذه العلاقات متمثلة فى علاقة عمل، أو ترخيص باستعمال الأسرار التجارية أو المفاوضة على البيع أو الترخيص بها أيضا.

ففى قضية Byrne v. Barrett قالت المحكمة بأن "القانون يجسد فى عقد العمل تحريم أى خيانة للثقة التى يتعين الوفاء بها لرب العمل، ومنع نقل المعلومات السرية إلى المنافسين. وهذه الفكرة هى جزء لا يتجزأ من كل عقد عمل، سواء تم النص عليه أم لا. والعاملون ملتزمون بهذا الواجب الضمنى implied obligation ، حتى ولم يكن هناك عقد بذلك البتة" (٢٥٠). وهذه القاعدة يتم تطبيقها فى كل الولايات الأمريكية طبقا لمبادئ الشريعة العامة. فلقد حكمت المحكمة العليا لولاية بنسلفانيا بأن علاقة الثقة تفرض التزاما قانونيا على عاتق العامل بالحفاظ على الأسرار التجارية للشركة، حتى فى غياب أى عقد على هذا الأثر، بل إن القضاء فى بعض الولايات،

(٢٤٩) لنظر فى هذا المعنى مؤلف Turner ، عن قانون الأسرار التجارية، المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٢٩٣ - ٢٩٤. ولنظر فى معنى قريب:

Melvin Jager, Trade Secret Law Handbook .....

المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٤٨.

ولنظر أيضا: ..... Ellis, Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا فى ص ص ٧ - ٨، وكذلك الأحكام القضائية الهامة الواردة فيه.

(٢٥٠) لنظر الحكم الصادر فى قضية:

..... 248 N.Y. 477, 206, 197 N.E. 217

مثل ولاية نيويورك يفرض هذا الالتزام على عاتق العامل حتى بعد انتهاء علاقة العمل ذاتها (٢٥١).

وتضمنت قضية By Buck (٢٥٢)، وهى قضية حديثة صدر فيها الحكم من محكمة استئناف كاليفورنيا، قيام أحد الطلبة الذين كان يتلقون تمرينا على أحد البرامج التقنية فى أحد المصانع، بنقل ما اتصل بعلمه من معارف فنية وأسرار تجارية خلال وجوده بالمصنع إلى بعض المنافسين من الشركات الأخرى. دفع هذا الطالب بحريته الكاملة باستخدام وإفشاء ما علمه من أسرار تجارية لعدم ارتباطه مع صاحب هذا المصنع بأى رابطة عمل. رفضت المحكمة هذا الدفع، وقالت أنه على الرغم من عدم وجود عقد، إلا أن علاقة الثقة التى تولدت بين الطرفين خلقت التزاما قانونيا على عاتق الطالب بعدم إفشاء الأسرار التجارية خارج نطاق هذه العلاقة(٢٥٣).

ثالثا – نظرية المسئولية اللاعقدية Tort Theory ، كأساس لعلاقة الثقة:

يقوم القضاء الأمريكى فى الكثير من الأحوال بتأسيس المسئولية عن الاستخدام أو الإفشاء غير المشروع للأسرار التجارية على فكرة خيانة علاقة الثقة Betrayal of confidence ، بإعتبار ذلك فى حد ذاته خطأ موجبا للمسئولية. ويجد هذا الحل مصدره فى الفصل ٧٥٧ (ب) من المدونة الأولى للمسئولية Restatement of Torts (First) ، والذى جاء فيه بأن "الاستخدام أو الإفشاء غير المرخص به للسر التجارى يرتب المسئولية، لو كان فى هذا خرق للثقة التى وضعها المدعى فى شخص المدعى عليه عند حصول الإفشاء بالسرية لهذا الأخير"(٢٥٤).

ويثور التساؤل عن كيف يمكن أن تنشأ علاقة ثقة بين مالك المعرفة الفنية والمتلقى لها دون وجود عقد ما، على الأقل فى الصورة الضمنية، والتى تحدثنا عنها سابقا؟ فى الواقع إن وجود علاقة الثقة التى تؤسس على فكرة المسئولية اللاعقدية يمكن أن توجد من خلال فرضين أساسيين:

الفرض الأول، هو أن يثبت وجود علاقة ثقة سابقة أو ممهدة لعقد ما. هنا قد يرى القاضى تأسيس المسئولية عن استخدام أو إفشاء السر التجارى بسبب خيانة علاقة الثقة على أفكار غير عقدية tort ، وذلك مثلا لعدم إمكان استخلاص أى صورة من صور العقد، حتى الصورة الضمنية، لعدم وصول الأطراف إلى أى اتفاق مثلا، أو لأنه وإن كان هناك عقد فعلا بين الأطراف، إلا أن قواعد العدالة قد تملى تأسيس الحماية، بحسب ملابسات كل قضية، على قواعد المسئولية اللاتعاقدية وليس

---

(٢٥١) أنظر:
Jager, Trade Secrets Law Handbook .....
المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ص ٥٠ – ٥١.

(٢٥٢) أنظر الحكم الصادر فى قضية:
By Buck Co. v Printed Collophane Tape Co., 163 Cal. App. 2d 157, 329 P. 2d 147, 118 U.S.P.Q. 550, 552 (Cal. App. 1958).
كما هو مشار إليه فى مؤلف Jager ، المرجع السابق، فى ص ٥٢.

(٢٥٣) الحكم [illegible] Jager المرجع السابق، فى ص ٥٢.

(٢٥٤) أنظر نص المدونة المسئولية، كما ورد ذكره فى [illegible]

العكس، أو قد يرى قاضى العدالة إمكان الجمع بين الأساسين العقدى واللاعقدى، فى نفس الوقت، لبناء الحماية اللازمة والناشئة عن علاقة الثقة، وهذا جائز فى ظل الشريعة العامة Common Law ، لأن الغاية الأساسية هى تحقيق العدالة، حتى ولو كان عن طريق الجمع بين نظريات مختلفة المسئولية(٢٥٥) . ومن أمثلة اختيار الأساس اللاعقدى كأساس لعلاقة الثقة، على الرغم من وجود عقد ما، حالة تنازع القوانين. فالقانون الأمريكى يعرف صورة فريدة من صور تنازع القوانين وهى التنازع الداخلى للشرائع، أى لقوانين الولايات المختلفة. ومن ثم قد يرى القاضى اختيار الأساس اللاعقدى للمسئولية tort ، بدلا من الأساس العقدى لكى يثبت الاختصاص لقانون ولايته ويطبق هذا القانون على وقائع الدعوى(٢٥٦) ومن ذلك ما قد حكم به فى قضية FMC Corp. v. Varco International, Inc. (٢٥٧) ؛ فلقد تضمنت هذه القضية عقد عمل يحظر على العامل

(٢٥٥) أنظر فى هذا المعنى، Turner فى مؤلف: قانون الأسرار التجارية، المشار إليه سابقا فى ص ص ٣٠٧ – ٣٠٨. والواقع أن ظاهرة الجمع بين الأساسين العقدى واللاعقدى هى ظاهرة خاصة بالقانون الأمريكى، ولا يعرفها حتى القانون الانجليزى، وفى ذلك يقول Turner :

"Incidentally in England the Court of Appeal has clearly said that where a contractual relationship of confidence exists, a non - contractual confidence cannot exist concurrently with it. This is probably due to the fact that generally speaking the English court has not recognised the separate existence of confidence apart from implied contract, and thus if confidence is found, it is found as an implied term of a contract. Thus the English couts' dictum that contractual and non-contractual confidence cannot co-exist, would have no relevance to courts which consider that non-contractual confidence is a possible independent relationship".

أنظر فى ذلك Turner فى مؤلفه: قانون الأسرار التجارية، فى ص ٣٠٨.

(٢٥٦) أنظر فى ذلك:

Jager, Trade Secrets Law Handbook, ... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٥٥.

(٢٥٧) أنظر الحكم الصادر فى قضية:

الإفشاء بالأسرار التجارية، وكان هذا العقد يقضى بأن قانون ولاية نيويورك هو الذى يحكم العقد، إلا أن الدعوى، مع ذلك، تم إقامتها على أساس المسئولية اللاعقدية tort فى ولاية تكساس حيث حصل الإفشاء بالأسرار التجارية، وهنا قام القاضى الذى نظر الدعوى فى ولاية تكساس بتطبيق قانون هذه الولاية الأخيرة بالنظر إلى أن الفعل المنشئ للضرر tortious misappropriation قد حصل فيها، ومن ثم فلقد كان عليه أن يختار الأساس اللاتعاقدى حتى يتوصل إلى ذلك، أما لو كان قد اختار العقد كأساس للمسئولية لكان قانون ولاية نيويورك هو الواجب إعماله على الدعوى من حيث الموضوع (٢٥٨). أضف إلى ذلك، فإن القضاء الأمريكى فى بعض الأحوال، قد يجمع بين الأساسين التعاقدى واللاتعاقدى لحماية المعرفة الفنية. ويحصل ذلك عندما يعمد هذا القضاء إلى مد الحماية للمضرور إلى أبعد الحدود، فيمنحه أمرا injunction بناء على المسئولية العقدية، ويجزل العطاء فى التعويض بناء على فكرة tort والتى تسمح بمرونة كبيرة بمنح تعويضات رادعة Punitive damges بالإضافة إلى التعويضات عن الأضرار الحاصلة فعلا (٢٥٩)Compensatory damages.

وهناك العديد من التطبيقات القضائية لعلاقة الثقة المبنية على المسئولية اللاعقدية. ومن أمثلة ذلك قضية Junker v. Plummer (٢٦٠) ،

= كما هو مشار إليه فى مؤلف Jager ، المرجع السابق، فى ص ٥٥.

(٢٥٨) أنظر الحكم السابق، كما ورد فى مؤلف Jager ، المرجع السابق، فى ص ٥٥.

(٢٥٩) أنظر Jager ، المرجع السابق، فى ص ٥٥. وأنظر فى تفصيل ذلك Milgrim فى مؤلفه: الأسرار التجارية، الجزء الثانى، الفصل السابع فى ص ١٥٢، وما بعدها، وكذلك الأحكام القضائية المشار إليها فيه.

(٢٦٠) أنظر الحكم الصادر فى قضية:

حيث قالت المحكمة بأنه على الرغم من وجود عقد ضمنى بين المدعى والمدعى عليه، فإن هناك فى نفس الوقت إمكانية لاستخلاص علاقة ثقة مستقلة، وذلك "لأن إنصاف مالك السر التجارى وحمايته واجب عندما يحاول شخص ما استعماله أو إفشاء سريته معتديا على ما تقتضيه واجبات حسن النية، مثل خرقه للعقد، أو خيانته للثقة"(٢٦١).

أما الفرض الثانى، الذى يمكن أن نتصور فيه إقامة دعوى الإخلال بعلاقة الثقة على أساس لا تعاقدى، فهو يكون فى الحالة التى يقوم فيها المتلقى باستخدام أساليب غير مشروعة improper means للحصول على المعرفة الفنية، والواقع أن هناك العديد من هذه الأساليب غير المشروعة منها الغش، أو الخداع، أو المنافسة غير المشروعة (٢٦٢).

والقانون الأمريكى لا يعرف دعوى مستقلة للمنافسة المشروعة على المستوى الفيدرالى (٢٦٣). أما بعض الولايات فلقد سنت قوانين خاصة

= كما هو مشار إليها فى Turner ، فى مؤلفه : قانون الأسرار التجارية، فى ص ٣١٠.

(٢٦١) أنظر الحكم السابق فى ص ٣٣٥، كما هو مشار إليه فى Turner ، المرجع السابق فى ص ٣١٠.

(٢٦٢) وأنظر فى الوسائل غير المشروعة للاستيلاء على المعرفة الفنية، S. Chesterfield Oppenheim, Unfair Trade Practices and Consumer Protection (West Publishing Co. 1974).

وبصفة خاصة فى ص ٢ـ٣، وما بعدها.

(٢٦٣) أنظر: Dessemontet, The Legal Protection of Know - How ... المرجع المشار إليه سابقا فى ص ٣٤٢. وعلى الرغم من عدم وجود دعوى مستقلة للمنافسة غير المشروعة على المستوى الفيدرالى، إلا أن الاستيلاء على

بالمنافسة غير المشروعة والتى يتم تطبيقها على المسائل الخاصة بالأسرار التجارية، ومن هذه الولايات: كاليفورنيا ولويزيانا (٢٦٤). ومن ثم فلقد حكم فى كاليفورنيا بأن استخدام أساليب غير شريفة للاستيلاء على الأسرار التجارية يمكن أن يشكل منافسة غير مشروعة فى ظل قانون الأعمال(٢٦٥). أما أغلبية الولايات الأمريكية فهى تعرف دعوى أخرى هى دعوى تضليل الجمهور passing off (٢٦٦) وذلك عند قيام الشخص ببيع بضاعة أو ممارسة أعمال تحت اسم أو علامة أو وصف أو غير ذلك مما يضلل الجمهور ويحمله على الاعتقاد بأن البضاعة أو الأعمال المذكورة تعود لشخص غيره. وفى هذه الحالة يكون للشخص الأخير الحق فى مطالبة الشخص المضلل بالأضرار أو أداء الحساب عن أعماله كما يكون له الحق فى استصدار أمر قضائى يمنعه من الاستمرار فى أعماله التمويهية (٢٦٧). على أنه لا يمكن للمضرور الالتجاء إلى هذه الدعوى الأخيرة إلا إذا حصل تضليل للجمهور بحيث يثور فى الأذهان أن من قام بالاستيلاء غير المشروع على المعرفة الفنية هو صاحب الفضل الأصلى فى تطويرها والقيام بإنتاج سلعة ما بناء على ذلك (٢٦٨). ولذلك فإن دعوى التضليل passing off المعروفة فى ظل مبادئ الشريعة العامة فى الكثير من

= Ellis, Trade Secrets ..... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٢.

(٢٦٤) أنظر فى ذلك:

Jager, Trade Secrets Law Hanbook ..... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٥٥.

(٢٦٥) أنظر Jager ، المرجع السابق فى ص ٥٥، هامش (١٥).

(٢٦٦) أنظر:

Dessemontet, The Legal Protection of Know - How .... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٢٤٢.

(٢٦٧) أنظر فى هذا المعنى: Dessemontet ، المرجع السابق، فى ص ٣٤٣.

(٢٦٨) المرجع السابق، فى ص ٣٤٣.

الولايات هى دعوى محدودة النطاق ولا تغطى كل حالات المنافسة غير المشروعة (٢٦٩).

رابعا - نظرية الإثراء بلا سبب Unjust Enrichment كأساس لعلاقة الثقة:

عندما لا يوجد أمام المضرور سبيل معين للاستناد إلى أساس عقدى أو أساس غير تعاقدى tort للحصول على الحماية المناسبة للإخلال بعلاقة الثقة فى قضايا الاستيلاء على المعرفة الفنية، فإنه عادة ما يلجأ إلى الأفكار الخاصة بالإثراء بلا سبب (٢٧٠) . والواقع إن مبادئ الشريعة العامة Common Law تتوسع فى قبول فكرة الإثراء بلا سبب، ولا تقيدها بنفس القيود التى عادة ما نجدها فى القوانين اللاتينية (٢٧١). بل إن القضاء الأمريكى، وبالذات محاكم العدالة equity courts ، يبدى تسامحا أكبر فى قبول الدعاوى المؤسسة على الإثراء بلا سبب من المحاكم الإنجليزية ذاتها (٢٧٢). ويمكن إظهار ذلك من ناحيتين:

فمن ناحية أولى، يمكن للمضرور الاستناد إلى الإثراء بلا سبب، حتى ولو كانت الدعوى مؤسسة على سبب آخر كالمسئولية اللاتعاقدية tort ،

(٢٦٩) المرجع السابق، فى ص ٣٤٢.
(٢٧٠) أنظر ..... Ellis. Trade Secrets المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ٩.
(٢٧١) المرجع السابق، فى ص ٩ حيث يذكر المؤلف أن دعوى الإثراء بلا سبب هى:
"It is a liberal action, founded upon large principles of equity, where the defendant cannot conscientiously hold the money".
(٢٧٢) أنظر: Deseriowitsl. The Legal Protection of

أى لو كان الإخلال بعلاقة الثقة مؤسسا على tort . فمحاكم العدالة فى هذه الحالة تتيح للمضرور، أن يهجر طلباته المؤسسة على tort ، وأن يطلب الحصول على استرداد الأرباح أو الفائدة التى جناها المعتدى من وراء فعله الضار. فالتعويض الممنوح فى هذه الحالة لا يكون بناء على الخطأ الحاصل، وإنما يقوم على استرداد ما حصل عليه المعتدى من فائدة بإخلاله بعلاقة الثقة (٢٧٣). وأساس الدعوى فى هذه الحالة لا يتغير فهى ما زالت مؤسسة على المسئولية اللاعقدية tort ، كل ما هناك أن محاكم العدالة تسمح للمضرور الحصول على التعويض remedy المترتب على فكرة الإثراء بلا سبب. ومن ثم، فلا يمكن القول فى مثل هذه الأحوال أن الإثراء بلا سبب هو أساس الإخلال بعلاقة الثقة (٢٧٤). ومع هذا فإننا كما سنرى فإن الإثراء بلا سبب يصلح بمفرده كأساس للإخلال بعلاقة الثقة فى المنازعات المتعلقة بالمعرفة الفنية، وذلك عند غياب الأساس العقدى أو الأسس المترتبة على المسئولية عن الفعل الضار tort (٢٧٥).

ومن ناحية أخرى، فإن محاكم العدالة عندما تقوم بتعويض المضرور فى قضايا الإثراء بلا سبب، فإنها لا تربط تقدير المبلغ الذى يتعين رده بالافتقار improverishment الذى أصابه، ومقدار الإثراء الذى استفاد منه المثرى. وإنما يكون التقدير وفقا لقواعد العدالة، بحيث يكون فى إمكان المحكمة أن تأمر المثرى برد أيضا ما فات المفتقر من فائدة أو ربح معين.

(٢٧٣) المرجع السابق، فى ص ٣٤٧.
(٢٧٤) المرجع السابق، فى ص ٣٤٧؟
(٢٧٥) أنظر Turner ، فى مؤلفه: قانون الأسرار التجارية، المشار إليه سابقا، فى ص

وبالتالى فهناك دائما إمكانية لحصول المضرور على مبالغ تفوق مقدار افتقاره (٢٧٦). وهذه الفكرة ذات أهمية قصوى فى قضايا المعرفة الفنية، لأن استرداد المضرور لمقدار افتقاره قد لا يشكل تعويضا عادلا وبصفة خاصة أن المثرى عادة ما يقوم باستعمال السر التجارى استعمالا قد يؤدى إلى إفشاء سريته؛ وعليه، فإن المضرور يفقد أى سبيل لاستغلال معرفته الفنية فى المستقبل. ومن ثم فإن قاضى العدالة قد يرى رد مقدار الافتقار بالإضافة إلى ما فات المضرور من كسب.

ومن السوابق القضائية الهامة التى قال فيها القضاء كلمته بتأسيس علاقة الثقة على فكرة الإثراء بلا سبب كسبب للدعوى قضية Matarese v. Mc Cormack Lines Inc. (٢٧٧). وتتلخص وقائع هذه القضية فى أن المدعى Matarese كان رجلا بسيطا، وعلى قدر قليل من التعليم، وعادة ما كان يعمل فى أعمال الشحن والتفريغ على أرصفة الموانئ. ثم قام بعدئذ بالالتحاق بوظيفة عامل تفريغ فى الشركة المدعى عليها. وبملاحظته المستمرة، استطاع هذا العامل أن يبتكر نوعا من الرافعات التى يمكن استخدامها لأعمال الشحن والتفريغ، والتى من شأنها الزيادة فى توفير المال والوقت والجهد. وأفصح العامل لوكيل الشركة عن فكرته، ودعاه إلى زيارة منزله للتأكد من صلاحية الابتكار. وفعلا قام هذا الوكيل

(٢٧٦) أنظر
Dessemontet, The Legal Protection of Know - How ...
المشار إليه سابقا فى ص ٣٤٨.

(٢٧٧) أنظر الحكم الصادر فى قضية:
Matarese v. Moore Mc Cormack Lines Inc., 71 U.S.P.Q 311 [158 F. 2d 631]

بهذه الزيارة، ولكنه أرسل بعدئذ للعامل يخبره بعدم جدوى الابتكار. على أن الشركة المدعى عليها، قامت فى غضون فترة بسيطة لاحقة باستخدام هذه الروافع، وفوجئ العامل بذلك. قام العامل برفع دعوى واستند فى محكمة أول درجة على فكرة العقد الشفوى Oral agreement حيث ذهب إلى الادعاء بأنه أثناء الزيارة التى قام بها وكيل الشركة، وعده هذا الأخير بدفع ثلث ما يتم توفيره من نقود إذا ما تم استغلال الابتكار، وتعيينه رئيسا للمشرفين على هذه الآلات (٢٧٨). على أنه فى أول درجة من درجات التقاضى، لم يستطع العامل إثبات هذا العقد. وفى الاستئناف قام العامل بالاستناد إلى فكرة الإثراء بلا سبب، وأن الإفشاء بسرية الابتكار كان فى علاقة ثقة يتعين على الشركة احترامها. ولما كان المدعى لا يستند إلى أى عقد صريح أو ضمنى، فهل يمكنه الاستناد إلى الاثراء بلا سبب، وهل الإثراء بلا سبب يمكن أن يصبح أساسا لعلاقة الثقة التى تم فيها الإفشاء بسر الابتكار، لأنه بدون وجود هذه العلاقة، فلا يمكن فرض الحماية؟

أجابت المحكمة على ذلك بأن "مبدأ الإثراء بلا سبب يمكن تطبيقه فى الأحوال التى يحصل فيها الشخص على أفكار أو بضائع معينة للغير، دون مكافأته على ذلك، وهو يعلم بأهميتها للمبتكر ...". وعليه، إذا كان المتلقى من المتعين عليه العلم بأن ما يحصل عليه من معلومات لها قيمة معينة، وأن استثمار هذه المعلومات يمكن أن يحولها إلى أرباح أو فائدة ما، وأنها لو بقيت بحوزة المبتكر سرا لعادت أيضا عليه بفائدة، فإن المبتكر لا يمكن أن يفصح عن هذه الأسرار للمتلقى إلا إذا كان الأخير على علاقة ثقة معه.

(٢٧٨) أنظر الحكم السابق فى ص ٣١٢، كما وردت الإشارة إليه فى Turner ، المرجع السابق فى ص ص ٣٥٦ - ٣٥٧

وهذا العلم من جانب المتلقى، مع قبوله الإفشاء له بسرية المعرفة الفنية يشكل قبولا ضمنيا لعلاقة الثقة التى تحمله بعبء عدم استعمال أو استغلال هذه المعرفة خارج النطاق المحدد لها، فإن حصل هذا، فإن المتلقى يكون قد أثرى على حساب المبتكر الأصلى (٢٧٩).

كما طبق القضاء الأمريكى نفس المبدأ فى قضية Galanis v. Proctor & Gamble Corp. (٢٨٠) فى هذه القضية فإن السيدة Galanis، وكانت ربة منزل، أرسلت إلى شركة Proctor ، وهى شركة منظفات صناعية، تخبرهم فيه عن فكرة معينة لتطوير مسحوق تنظيف الملابس، وهى عبارة عن Combination أى توليفة من المسحوق العادى مضافا إليه مسحوق blue الذى يجعل اللون الأبيض ناصعا ويمنعه من الإصفرار. وردت الشركة بتقديرها لهذه الفكرة ، وأنها فى الماضى حاولت تطبيق أفكار مماثلة ، ولكن هذه الافكار غير مجدية عمليا. وبعد وقت قصير، ظهر فى السوق مسحوق جديد يحمل اسم Blue - Chear، وكان بناء على الفكرة المقدمة من السيدة المذكورة، والذى أصاب نجاحا تجاريا مذهلا. عندئذ قامت السيدة Galanis برفع دعوى ضد الشركة على أساس أن هذه الأخيرة أثرت على حسابها مستغلة علاقة الثقة التى نشأت بينهما (٢٨١).

(٢٧٩) أنظر الحكم السابق فى ص ٣١٣، كما وردت الإشارة إليه فى Turner ، المرجع السابق فى ص ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٢٨٠) أنظر الحكم الصادر فى قضية:
Galanis v. Proctor & Gamble Corp. 114 U.S.P.Q 275.
كما ورد الحكم فى Turner فى مؤلفه: قانون الأسرار التجارية، فى ص ٣٥٩.

أجابت المحكمة أنه من الصحيح إن فكرة هذه السيدة لم تكن مشمولة بحماية براءة الاختراع، أو قانون حقوق المؤلف copyright Law ، كما أنه لم يكن هناك أى عقد يربط بينها وبين الشركة المدعى عليها، كما أنه من الصحيح أن هذه السيدة قد قدمت هذه الفكرة إلى الشركة عن طيب خاطر، كما أنه لا يمكن الاستناد إلى العقد الضمنى لعدم وجود أى تعامل سابق أو جار بينهما، إلا أن العدالة تقضى بالقول بوجود علاقة ثقة بينهما فى اللحظة التى نما فيها العلم بسرية الابتكار لدى الشركة المدعى عليها، إذ ليس من المعقول أن تكون هذه السيدة قد كشفت عن فكرتها للشركة المدعى عليها إلا وفى نيتها وجوب الحصول على مقابل من وراء تنفيذها عمليا، وبصفة خاصة أن هذه الشركة المدعى عليها من الشركات الرائدة فى مثل هذه الصناعة. وعليه، يتعين على الشركة المدعى عليها أن تقوم بتعويض السيدة المدعية ورد قيمة quantum meruit هذه الفكرة، وذلك على أساس فكرة الإثراء بلا سبب (٢٨٢) .

والخلاصة، أن القضاء الأمريكى فى ظل مبادئ الشريعة العامة Common Law Principles يتيح لمالك المعرفة الفنية حماية واسعة. هذه الحماية تمتد حتى خارج نطاق حق الملكية، وذلك إذا كانت المعرفة الفنية قد وصلت إلى شخص المتلقى من خلال علاقة ثقة معينة. وعلاقة الثقة فى القانون الأمريكى لها مفهوم فضفاض، فهى لا تقتصر فقط على العلاقات ذات الطابع التعاقدى، وإنما تمتد أيضا إلى حالات غير تعاقدية يمكن تصورها بناء على المسئولية اللاتعاقدية (التقصيرية) Tort Liability،

وفى هذا خلاف حتى مع القانون الانجليزى نفسه، والذى لا يتصور قيام علاقة ثقة ما، بدون عقد. كما يتيح القضاء الأمريكى الفرصة للمضرور لإقامة دعواه الناشئة عن الإخلال بعلاقة الثقة بناء على أفكار تعاقدية وقواعد المسئولية اللاتعاقدية (التقصيرية) Totrs ؛ فالمضرور لا يجبر على الاستناد إلى أساس معين للمسئولية، أو بعبارة أخرى، فمبادئ الشريعة العامة لا تجبر المضرور على الخيرة بين المسئوليتين التعاقدية أو التقصيرية، بل يسمح للمضرور بالجمع بينهما، وذلك لكى يتمكن القاضى من منح الحماية أو العلاج العادل remedy بحسب كل قضية.

خاتمة

تخضع المعرفة الفنية فى حمايتها لمبادئ الشريعة العامة Common Law principles فى القانون الأمريكى، إذ لا يوجد قانون فيدرالى يحكمها. فالحماية الفيدرالية تمتد فقط لتحكم الابتكارات التى تصدر عنها براءة اختراع. ولقد أتاح هذا الوضع لمحاكم العدالة التوسع فى فرض الحماية الواجبة للمعرفة الفنية طبقا للقواعد المرنة التى تطبقها هذه المحاكم. وهناك مظاهر عديدة لهذه الحماية الواسعة.

فمن ناحية أولى، فإن القضاء الأمريكى يتوسع إلى حد كبير فى تعريف المعرفة الفنية Know - How ، إذ لا يقصرها على المعارف التقنية التى قد تتمثل فى منتج معين، أو وسيلة، أو تركيبات كيميائية، أو آلة معينة، بل يمتد تعريفها ليشمل أيضا كل من المعلومات التجارية والإدارية والتنظيمية التى قد يطورها مشروع ما، ويحتفظ بها سرا لأنها تكسبه ميزة تنافسية فى مواجهة المشروعات الأخرى. وعليه، فإن المعرفة الفنية تتماثل مع ما يعرف هناك بالأسرار التجارية.-ولقد تأكدت هذه الفكرة، بصفة خاصة، بعد صدور القانون الموحد للأسرار التجارية، والذى يتبنى تعريفا واسعا للسر التجارى. وعلى الرغم من أن هذا القانون الأخير ليس قانونا فيدراليا، إلا أن الغالبية العظمى من الولايات الأمريكية قد قامت بتبنيه؛ كما أن الولايات الأخرى التى لم تأخذ به، اقتبست أحكاما مشابهة لأحكامه.

على أنه يشترط أن تتوفر المعرفة الفنية على شروط معينة. فينبغى أن تكون ذات قيمة عملية؛ وذلك لأن محاكم العدالة لن تقوم بإضفاء الحماية على المعلومات المجردة غير القابلة للتنفيذ العملى. ومن ثم يتعين أن يكون هناك استعمال فعلى للمعرفة الفنية، بحيث تكسب المالك ميزة اقتصادية فوق منافسيه. كما يشترط أن تتوفر المعرفة الفنية على قدر من الجدة، وليس المقصود من ذلك أن تشكل المعرفة بذاتها اختلافا جذريا عن ما هو سائد فى الفن الصناعى، ولكن كل ما هناك أنه يشترط أن تتوفر على اكتشاف ما، وإن لم يكن له نفس درجة الأصالة المطلوبة فى الابتكار القابل لشموله ببراءة اختراع، بحيث يكفى لجدته أن تكون طريقة استعماله أو اسلوب الاستفادة منه ليست فى متناول الآخرين فى نفس المجال. كما يتعين أخيرا، أن تتصف المعرفة الفنية بالسرية. والسرية فى مجال المعرفة الفنية هى سرية نسبية، بحيث لا يمتد العلم بها إلى المشتغلين فى فن صناعى معين دون قيد، أو بدون أن يشكل هذا أى اعتداء على مالكها الأصلى. ومن ثم فلا يطعن فى سرية المعرفة الفنية وجود آخرين لديهم العلم بها، كهؤلاء الذين قاموا بتطويرها بطريقة مستقلة، أو هؤلاء الذين اتصل علمهم بها من خلال علاقة خاصة تربطهم بالمالك الأصلى، كوجود علاقة عمل ما، أو عقد ترخيص بالاستعمال. أضف إلى ذلك، أنه لا يشترط أن تكون المعرفة الفنية ذات سرية مطلقة من حيث الموضوع، وهذا من شأنه إتاحة الفرصة لحماية تكنولوجيا التوليفة Combination التى وإن كانت جميع عناصرها معروفة للمشتغلين بفن صناعى ما، إلا أن طريقة استخدام هذه العناصر كمجموع لمعالجة أو حل مسألة ما لم تكن ذائعة من

قبل. وهذا يتيح إلى حد بعيد التوسع فى المحل الذى ترد عليه المعرفة الفنية التى يمكن شمولها بالحماية.

ومن ناحية ثانية، فإن قواعد الشريعة العامة فى القانون الأمريكى تؤكد على الطابع العينى لحق ملكية المعرفة الفنية. والاعتراف بحق الملكية على المعرفة الفنية يتيح للمالك سلطات واسعة، فله سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف. ويمارس المالك هذه السلطات، كما لو كان يمارسها على شئ مادى. ذلك أن مضمون حق الملكية كحق عينى فى القانون الأمريكى أوسع كثيرا من ذلك السائد فى القوانين اللاتينية، فهو لا ينحصر فى الأشياء المادية وإنما يشمل أيضا الحقوق المعنوية والحقوق الشخصية. ولمالك المعرفة الفنية نفس سلطات المالك لشئ مادى. فيجوز له استعمالها واستغلالها والتصرف فيها. كما يترتب على الاعتراف بثبوت الحق فى ملكية المعرفة الفنية، وفقا للمعنى الدقيق لهذا الإصطلاح، أن يكون للمالك حمايتها مدنيا كما يحصل بالنسبة للأشياء المادية، فيكون له دعوى استرداد فى مواجهة من قام باغتصابها، ويكون له المطالبة بمنع الغير من التعرض له فى استعمالها .. الخ. أضف إلى ذلك، أن القوانين الجنائية للولايات المختلفة تجرم الاستيلاء غير المشروع على الأسرار التجارية (المعرفة الفنية)، وتعاقب عليه بإعتباره داخلا فى عداد جرائم سرقة الأشياء.

ومن ناحية ثالثة، فإن القضاء الأمريكى لا يلجأ إلى حماية المعرفة الفنية بناء على حق الملكية إلا إذا توفرت علاقة [illegible]

جانب أول، فإن القضاء الأمريكى يميل إلى إلزام المتلقى بالكتمان والحفاظ على سرية المعرفة الفنية حتى بعد انتهاء أجل العلاقة التعاقدية التى تربط الطرفين. فالالتزام بالكتمان لا يرتبط بمدة العقد، وإنما يرتبط باستمرارية علاقة الثقة بين الطرفين، حتى بعد انتهاء أجل العقد نفسه. ومن جانب آخر، فإن علاقة الثقة التى تنشأ بين المالك والمتلقى تستمر حتى ولو قام المالك بالحصول على براءة الاختراع، إذا كانت هذه العلاقة قد نشأت قبل الحصول على البراءة. ولقد استقر القضاء الأمريكى على هذا المبدأ بعد صدور حكم المحكمة العليا فى قضية Kewanee ، وذلك على الرغم من ذيوع سرية الابتكار فى البراءة؛ ويترتب على ذلك أن المتلقى يلتزم بدفع نفقات التكنولوجيا على أساس قيمتها قبل الحصول على البراءة، حتى ولو كانت أعلى من تلك النفقات التى يحصل عليها المالك بعد حصوله عليها.

لا ريب إذا أن مالك المعرفة الفنية يتمتع بحماية واسعة فى نطاق القانون الأمريكى. ومع هذا فإن قيام المالك الأمريكى للتكنولوجيا بتصديرها خارج حدوده الاقليمية، كالدخول فى عقود ترخيص دولية، قد يتضمن – من وجهة نظره – مخاطر عديدة من حيث أنه لن يلق نفس القدر من الحماية التى تخوله له قواعد قانونه الداخلى، والتى أرسى القضاء الأمريكى مبادئها خلال سنين كثيرة. هنا يقوم المورد الأمريكى للمعرفة الفنية باستخدام العقد كآلية وحيدة يمكنه من خلالها فرض أفكاره الوطنية على

والمتلقى لها. أما إذا توفرت مثل هذه العلاقة، فإن القضاء الأمريكى يفضل حماية المعرفة الفنية من منطلق خيانة المتلقى لهذه العلاقة، لأن ذلك يخول المضرور حماية أكبر، وخاصة من ناحية التعويض الذى يتعين على المتلقى دفعه. فليس من النادر فى قضايا المعرفة الفنية أن تقوم المحاكم الأمريكية بفرض تعويضات رادعة على المتسبب فى الضرر، بمعنى أن التعويض الذى يستحق عند خيانة علاقة الثقة لا يكون فقط بناء على الأضرار الحاصلة، ولكنه يشمل تعويضات لها صفة العقوبة Punitive damages . كما أن استخدام علاقة الثقة كأساس لحماية المعرفة الفنية يعطى الفرصة للمحاكم الأمريكية للجمع بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية فى آن واحد لحماية المضرور. بل إن القضاء الأمريكى لا يتردد فى بناء علاقة الثقة على أساس المسئولية اللاعقدية Tort ، وحدها لأنه لا يشترط لوجود علاقة ثقة ما وجود أى صبغة تعاقدية؛ وهذه إحدى خصوصيات القانون الأمريكى، وفى هذا اختلاف حتى مع القضاء الانجليزى الذى يرى عدم امكانية وجود علاقة الثقة خارج نطاق العقد، على الأقل فى صورته الضمنية. بل إن القضاء الأمريكى يبلغ الذروة فى حمايته لمالك المعرفة الفنية، وذلك عند تأسيسه حماية علاقة الثقة بناء على الأفكار الخاصة بنظرية الإثراء بلا سبب، وعدم الاقتصار فى تعويض المالك المضرور بقيمة ما أصابه من افتقار، وإنما أيضا بما فاته من كسب، وهذه خصوصية أخرى للقضاء الأمريكى.

ومن ناحية رابعة، فإن وجود علاقة ثقة ما بين المالك والمتلقى قد

المتلقى (٢٨٣) . وعليه، فمن المألوف أن يقوم المورد الأمريكى للتكنولوجيا بتضمين عقوده مع المستوردين الأجانب شروطا صريحة يكون من أثرها استفادة المالك للمورد بقدر الامكان من الحماية التى عادة ما يلقاها فى قانونه الوطنى، وليس أدل على ذلك من تضمين عقود نقل المعرفة الفنية شروطا صريحة بالالتزام بالكتمان حتى بعد انتهاء مدة عقد الترخيص نفسه (٢٨٤).

(٢٨٣) أنظر فى استخدام العقد كأحد الآليات القانونية لحماية المعرفة الفنية على المستوى الدولى وذلك من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، الدكتور حسام عيسى، نقل التكنولوجيا، دراسة فى الآليات .... المرجع المشار إليه سابقا، فى ص ١٧١ – ١٧٢، وأيضا راجع الفصل الثانى من ذات المؤلف.

(٢٨٤) أنظر فى معنى قريب:
Guidelines for Evaluation of Transfer of Technology Agreements, U.N (1979). III - Know - How and the Know - How agreement.

وبصفة خاصة فى ص ١٨.

وأنظر بصفة عامة:
Henry Dahl. U S Restrictions on High Technology Transfer, Impact and Damages,

الفهرس

مقدمة ٧

تقسيم ١٦

المبحث الأول : مضمون المعرفة الفنية وطبيعتها القانونية في القانون الأمريكي ١٧

تمهيد ١٧

المطلب الأول : مضمون المعرفة الفنية في القانون الأمريكي ٢٠

١ – ارتباط تعريف المعرفة الفنية بفكرة الاسرار التجارية ٢٠

٢ – شروط المعرفة الفنية ٣٤

(أ) شرطا الاستعمال والقيمة ٣٤

(ب) شرطا الجدة والأصالة ٣٧

(ج) شرط السرية ٤٥

(١) مضمون سرية المعرفة الفنية ٤٥

(٢) الشرط الصريح بالحفاظ على سرية المعرفة الفنية ٦٣

المطلب الثانى: الطبيعة القانونية للمعرفة الفنية في القانون الأمريكى ٦٨

تمهيد ٦٨

أولا – مضمون حق الملكية فى المعرفة الفنيةطبقا لمبادئ الشريعة العامة ٧١

(أ) الجدل حول الاعتراف بالحق فى ملكية المعرفة الفنية ٧١

(ب) سلطات مالك المعرفة الفنية في ظل مبادئ الشريعة العامة ٨٢

(ج) قابلية موضع المعرفة الفنية للحماية ببراءة اختراع لاتحول دون استمرار حمايته كحق ملكية طبقاً لمبادئ الشريعة العامة ٨٤

ثانياً – مدى اعتبار المعرفة الفنية حقاً من حقوق الملكية فى ظل القوانين الخاصة .....

(أ) المعرفة الفنية هى حق ملكية وفقاً لمفهوم
القانون الفيدرالى الخاص بسرقة البضائع ٩٣
(ب) فكرة المعرفة الفنية فى القوانين الجنائية للولايات ٩٧
المبحث الثانى : الأساس القانونى لحماية المعرفة الفنية فى القانون
الأمريكى (نظرية علاقة الثقة) ١٠١
تمهيد وتقسيم ١٠١
المطلب الأول : مضمون نظرية علاقة الثقة ١٠٣
أولا - فكرة علاقة الثقة ١٠٣
ثانياً - مدي امتداد آثار نظرية علاقة الثقة إلى الغير ١٠٩
المطلب الثانى : الأسس الفنية لنظرية علاقة الثقة ١١٦
تمهيد ١١٦
أولا- نظرية العقد ١١٨
ثانيا : نظرية شبه العقد كاساس لعلاقة الثقة ١٢٩
ثالثا: نظرية المسئولية اللاعقدية كاساس لعلاقة الثقة ١٣٢
رابعا : نظرية الاثراء بلا سبب كاساس لعلاقة الثقة ١٣٨
خاتمة ١٤٥

رقم إيداع محلى	٩٥/٥٧١٤
رقم إيداع دولى	I-S-B-N
	977-5394-15-5